

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 8 ماي 1945 قالمة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



## محاضرات في مقياس: اقتصاد الاستثمار والتنافسية

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية  
تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد:

الدكتور بضيف عبد المالك

السنة الجامعية

2020-2019

## فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
01	المقدمة
03	المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.
04	1- تعريف الاستثمار.
05	2- طبيعة وأهمية الاستثمار.
07	3- محفزات الاستثمار.
08	4- أنواع الاستثمار.
13	المحور الثاني: مجالات وأدوات الاستثمار.
14	1- مجالات الاستثمار.
16	2- أدوات الاستثمار.
23	المحور الثالث: مكونات المناخ الاستثماري
24	1- النمو الاقتصادي.
24	2- التوازن الداخلي والخارجي.
25	3- معدل التضخم .
26	4- أسعار الصرف.
26	5- أسواق المال.

28	6- تدفقات الاستثمار والتجارة.
28	7- التطورات التشريعية.
28	8 - النظام الاقتصادي والسياسي والبيئي
29	9- الجهود الترويجية
31	<b>المحور الرابع: مؤشرات المناخ الاستثماري</b>
32	1- مؤشر التنافسية العالمي .
36	2- مؤشر التنمية البشرية.
39	3- مؤشر سهولة أداء الأعمال.
41	4- مؤشر الحرية الاقتصادية.
42	5- مؤشر الشفافية.
43	6- مؤشر امكانية الحصول على رأس المال.
43	7- مؤشر الابتكار العالمي.
47	<b>المحور الخامس : السياسات الاستثمارية في الجزائر ودورها التنموي: في ظل الاقتصاد الموجه، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية.</b>
48	1- الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى الإصلاحات
57	2- الاطار المؤسسي للاستثمار.
59	3- دور السياسة الاستثمارية في عملية التنمية من التخطيط إلى الإصلاح
62	<b>المحور السادس: مفاهيم عامة حول التنافسية.</b>
63	1- التنافسية على المستوى الجزئي والكلي.
70	2- سياسات دعم التنافسية.
77	3- أنواع التنافسية.

81	4- مراحل تطور التنافسية.
85	5- محددات التنافسية وفق المناهج الدولية.
100	<b>المحور السابع: مؤشرات التنافسية على المستوى الجزئي.</b>
101	1- الميزة النسبية الظاهرة.
103	2- معدل الحماية الفعال.
104	3- تكلفة الموارد المحلية.
106	4- أولوية التصدير.
107	5- التوافق التجاري.
107	6- مؤشر التحيز ضد التصدير.
108	7- نسبة تركيز الصادرات.
109	8- مؤشر التوافق التجاري.
109	9- مؤشر ديناميكية الصادرات.
111	<b>المحور الثامن: مؤشرات التنافسية على المستوى الكلي.</b>
112	1- منهج المعهد الدولي للتنمية.
116	2- منهج المنتدى الاقتصادي العالمي.
120	3- منهج البنك الدولي.
123	<b>الخاتمة.</b>
124	<b>قائمة المراجع.</b>

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة: 1970 - 1985	01
61	مجموع المشاريع الاستثمارية المصرح بها من 2002 الى 2017	02
109	ديناميكية السلع - مصفوفة الاسواق والحصص -	03
119	تصنيف الدول حسب متوسط الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	04
120	الاوزان النسبية لمجموع المؤشرات الفرعية في كل مرحلة	05

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	مكونات مؤشر التنافسية العالمي ( 0.4 2018 )	01
38	عناصر دليل التنمية البشرية	02
40	مكونات مؤشر سهولة اداء الاعمال	03
41	مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية	04
46	مكونات مؤشر الابتكار العالمي	05
66	التنافسية على المستوى الجزئي	06
78	أنواع التنافسية	07
81	مراحل تطور التنافسية	08
94	النظام المتكامل لمحددات القدرة التنافسية وفق بورتر	09
97	محددات القدرة التنافسية وفق LALL	10
98	مكعب التنافسية	11

## المقدمة:

يساهم الاستثمار بشكل فعال في في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال العديد من الميكانزمات والآليات المرتبطة فعليا بزيادة الدخل الوطني مروراً بالرفع من الناتج المحلي، وتوفير مناصب العمل، ناهيك عن إحداث تغييرات إيجابية في البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني في إطار تحقيق تنمية مستدامة تمس الجوانب الاجتماعية، إضافة الى الجوانب الاقتصادية، ويرتبط كل ذلك بتقوية وتعزيز القدرة التنافسية بالخروج من مرحلة النمو التي يحكمها استغلال الموارد الطبيعية إلى مرحلة النمو المعتمد على الابتكار، وحسن استخدام التكنولوجيا والإدارة والمهارات، ونظراً أن القدرة التنافسية تبدأ من قدرة المنشأة المحلية مقارنة بالمنافسين في السوق المحلية والإقليمية والدولية وهو ما يتطلب حداً أدنى على الأقل من العوامل والسياسات الداعمة للتنافسية تقوم على كفاءة: إطار مؤسسي فعال - ديناميكية النظام المالي - ديناميكية السوق - البنية التحتية .

إن بناء ودعم القدرة التنافسية هي عملية ديناميكية طويلة الأجل، تعتمد على التنافسية المحلية التي تحتوي في طياتها على مجموعة من عوامل الاستجابة والتي تؤدي بتوافرها - العوامل - إلى تهيئة مناخ استثماري جيد، إضافة إلى تبني مجموعة من السياسات والإصلاحات حتى تتمكن الدولة من توفير الأساس الذي يمكن من خلاله تعزيز القدرة التنافسية.

وعلى هذا الأساس جاءت مطبوعة مقياس اقتصاد الاستثمار والتنافسية من خلال دراسة تحليلية بالدرجة الأولى وفق البرنامج الوزاري المحدد للسنة أولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، وقد تم تقسيمها إلى ثمانية محاور رئيسية حسب المقرر الدراسي للسنة أولى ماستر اقتصاد وتسيير مؤسسات، والذي يهدف إلى تعريف الطالب بمختلف مجالات وأدوات الاستثمار والتنافسية على المستوى الجزئي والكلّي، وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.

المحور الثاني: مجالات وأدوات الاستثمار.

المحور الثالث: مكونات المناخ الاستثماري.

المحور الرابع: مؤشرات المناخ الاستثماري.

المحور الخامس: السياسات الاستثمارية في الجزائر ودورها التنموي: في ظل الاقتصاد الموجه، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية.

المحور السادس: مفاهيم عامة حول التنافسية.

المحور السابع: مؤشرات التنافسية على المستوى الجزئي.

المحور الثامن: مؤشرات التنافسية على المستوى الكلي.

## المحور الأول:

مفاهيم عامة حول الاستثمار.

للاستثمار أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المختلفة، لما يوفره من فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة وزيادة الدخل القومي والمعرض من السلع، لذا يجب على كل الدول الاهتمام به بتوفير مختلف المحفزات الضرورية للنهوض به وتنميته على اختلاف أنواعه.

## 1- تعريف الاستثمار:

أصل كلمة الاستثمار لغة من الفعل ثَمَرَ بمعنى نتج وتولد أو نَمَى وكثر، ونقول ثَمَرَ المال إذا نَمَاهُ وَكَثُرَهُ، وبالتالي فالاستثمار لغة هو طلب تنمية المال وتكثيره<sup>1</sup>. أما اصطلاحاً فيعني تدفق الانفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل<sup>2</sup>، ويعبر هذا التعريف عن انتقال رأس المال من الشكل النقدي إلى الشكل المنتج فقط، الأمر الذي تنفيه حقيقة أن الاستثمار قد يتم في أصول حقيقية أو مالية أو غيرها سعياً لتحقيق أهداف معينة<sup>3</sup>، وعلى هذا الأساس يمكن تعريفه بأنه توظيف الأموال في موجودات مالية ومادية لغرض تحقيق عائد من وراء ذلك<sup>4</sup>.

كما يمكن تعريف الاستثمار بصفة أكثر شمولية على أنه التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل والتي تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الإنخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة<sup>5</sup>.

1 - أدهم إبراهيم جلال الدين (2018): علم الاستثمار الإسلامي، مركز الكتاب للنشر، مصر، ص.98.

2 - عدنان داود محمد العادري (2015): الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص.55.

3 - هناء عبد الغفار (2002): الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً، بيت الحكمة، العراق، ص.12.

4 - سليمان عمر الهادي (2010): الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ص.23.

5 - كمال درويش وآخرون (2013): اقتصاديات الرياضة، مكتبة الأنجلومصرية، مصر ص.42.

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنبط مجموعة من العناصر الأساسية لفهم الاستثمار وهي:

- وجود قيم يتم التضحية بها في شكل أصول مالية أو عينية أو غيرها.
- للاستثمار مدة زمنية محددة.
- يتوقع حصول المستثمر على عائد في المستقبل.
- يتحمل المستثمر مجموعة من المخاطر.

## 2. طبيعة الاستثمار وأهميته:

للاستثمار أهمية كبيرة للفرد والمجتمع مهما اختلفت طبيعته من استثمار حقيقي أو مالي.

### 1.2. طبيعة الاستثمار:

تعتبر طبيعة الاستثمار عن طبيعة حياة الأصل، وبناء عليه يمكن تقسيم الاستثمارات حسب طبيعتها إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية كما يلي:

#### 1.1.2. الاستثمار الحقيقي:

هو مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية كإنشاء مصانع جديدة أو توسيعها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة التكوين الرأسمالي، وقد يكون هذا الاستثمار ظاهري فلا ينتج عنه سوا انتقال ملكية السلع الرأسمالية دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية<sup>1</sup>، ويتكون هذا الاستثمار من ثلاث أقسام وهي<sup>2</sup>:

- الاستثمار الثابت الذي يشير إلى التجهيزات الثابتة اللازمة للعملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والمصانع.

<sup>1</sup> - حسينة حوحو (2017): اقتصاد وتسيير مشروعات التشييد، دارخالد اللحياي ودار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، ص.35.

<sup>2</sup> - عبد اللطيف مصيطفي، محمد بن بوزيان (2015): أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، ص ص.52-53.

- الاستثمار في المخزون: يتكون من الاضافات إلى المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تسوق بعد، وما يتم الاحتفاظ به لمواجهة المستقبل.

- الاستثمار العقاري ويشير إلى الاستثمار في قطاع العقارات من مباني وسكنات.

### 2.1.2. الاستثمار المالي:

ويعبر عادة عن الاستثمار في الأوراق المالية، أي في أصل لا يترتب لحامله حق حيازة أصل حقيقي، وإنما إعطائه حقا ماليا يخول صاحبه المطالبة بأصل حقيقي<sup>1</sup>.

### 2.2. أهمية الاستثمار:

للاستثمار أهمية كبيرة على المستوى الوطني وعلى مستوى الفرد وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي<sup>2</sup>:

#### 1.2. أهمية الاستثمار على مستوى الفرد:

للاستثمار أهمية كبيرة على مستوى الفرد تتمثل في:

- يساعد المستثمر على معرفة العائد المتوقع على الاستثمار.
- يساعد الفرد على حماية ثروته من المخاطر المختلفة والتي قد تؤدي إلى تآكلها.
- يساعد الاستثمار الفرد على زيادة العائد على رأس المال وتنميته.

#### 2.2. أهمية الاستثمار على المستوى الوطني:

تتمثل أهمية الاستثمار على المستوى الوطني في:

- زيادة الدخل الوطني للدولة.
- تقليص نسبة البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- زيادة الانتاج والمعروض السلعي والخدمي داخل الولة مما يدعم ميزان المدفوعات، ويخفض من الاستيراد من الخارج.

<sup>1</sup> - طلال كداوي (2008): تقييم القرارات الاستثمارية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص.14.

<sup>2</sup> - قاسم نايف علوان (2009): إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص.33.

- زيادة الوعاء الضريبي، وبالتالي المساهمة في توازن الموازنة العامة للدولة.

### 3. محفزات الاستثمار:

لكي تنشط حركة الاستثمار يجب توفر مجموعة من المحفزات التي تشجع مختلف الاعوان الاقتصاديين على القيام باستثمارات جديدة أو توسيع استثماراتهم القائمة من بين هذه المحفزات نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

- توفر الوعي الاستثماري لدى مختلف الأعوان الاقتصادية نتيجة قدرتهم على تقدير الإيرادات الناتجة عن الاستثمار، وهذا ما يجعلهم يتوجهون إلى توظيف مدخراتهم بدلا من تجميدها.

- توفر مناخ اجتماعي وسياسي ملائم لعمليات الاستثمار، مما يخلق نوع من الأمان لدى المستثمرين ويقلل من مخاوفهم نتيجة انخفاض درجة المخاطرة وعدم اليقين.

- توفر سوق مالي كفؤ وفعال يعطي للمستثمرين فرصة لتوظيف أموالهم، وللمقترضين فرصة للحصول على تلك الأموال، أي أنه يعطي فرصة لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب من حيث أداة الاستثمار.

كما يمكن إضافة مجموعة أخرى من محفزات التي تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار وهي<sup>2</sup>:

- توفر الائتمان المصرفي والنقد الأجنبي مع ملائمة معدلات الفائدة، وانخفاض درجة المخاطر مع ارتفاع العائد على الاستثمار.

- تمتع الدولة بالاستقرار الاقتصادي وتوازن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- انخفاض المديونية الخارجية.

- التقدم التكنولوجي في اقتصاد الدولة.

<sup>1</sup> - خلفان حمد عيسى (2016): إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص.50-51.

<sup>2</sup> - قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص.38-39.

#### 4. أنواع الاستثمار:

هناك أنواع عديدة من الاستثمارات حسب نوع وطبيعة التصنيف المتبع، وفيما يلي سنحاول ذكر أهمها:

##### 1.4. تصنيف الاستثمار من حيث المدة :

وينقسم الاستثمار حسب المدة إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي<sup>1</sup>:

##### 1.1.4. استثمار قصير الأجل:

عادة ما تكون هذه الاستثمارات مالية وتتم عن طريق اقتناء أصول مالية مختلفة أو إيداع الأموال لدى البنوك بغرض تحقيق بعض العوائد، ومدة هذه الاستثمارات لا تزيد عن سنة، وتتميز بسرعو وسهولة تحويلها إلى نقود سائلة.

##### 2.1.4. استثمار متوسط الأجل:

وتتراوح مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمار ما بين سنة إلى خمس سنوات، ويتم هذا الاستثمار بتشغيل أصول مالية أو استئجارها، أو من خلال إيداع الأموال لدى البنوك، أو اقتناء أوراق مالية مختلفة.

##### 3.1.4. استثمار طويل الأجل:

وتتجاوز مدة توظيف الأموال هنا خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر، ويكون الهدف الأساسي من هذا الاستثمار هو تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبياً، ويكون عن طريق تأسيس مشروعات استثمارية، أو إيداع الأموال لدى البنوك، أو الاكتتاب في الأوراق المالية طويلة الأجل....إلخ.

##### 2.4. تصنيف الاستثمار من حيث العائد:

وتختلف الاستثمارات حسب العائد على رأس المال، والذي يختلف بدوره حسب حجم رأس المال وطبيعة عمل الشركة، وتصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - مروان شموط، كنجو عبود كنجو (2008): أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ص.18.

<sup>2</sup> - عامر طوقان (2018): الاستثمار وأسواق رأس المال ودراسات الجدوى، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن، ص.21.

- استثمارات قليلة العائد.
- استثمارات متوسطة العائد.
- استثمارات كبيرة العائد.

#### 3.4.3. تصنيف الاستثمار من حيث الارتباط:

وينقسم إلى نوعين رئيسيين هما<sup>1</sup>:

##### 1.3.4. الاستثمار المستقل:

هو الأساس في زيادة الدخل والنتاج القومي من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي.

##### 2.3.4. الاستثمار المحفز:

نقصد بالاستثمار المحفز ذلك الاستثمار الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل، حيث أن العلاقة بينهما طردية أي كلما زاد الدخل زاد هذا النوع من الاستثمار.

#### 4.4. تصنيف الاستثمار من حيث المخاطر :

لا توجد استثمارات تخلو من المخاطر، فالمخاطر لا بد من وجودها، وتصنف هذه المخاطر بحسب قلتها أو كثرتها وبناء عليها يمكن تصنيف الاستثمارات إلى<sup>2</sup>:

- استثمارات ذات مخاطر متدنية.
- استثمارات ذات مخاطر متوسطة.
- استثمارات ذات مخاطر كبيرة أو عالية.

#### 5.4. تصنيف الاستثمار من حيث الاستثمار اللامادي:

وينقسم الاستثمار حسب هذا التصنيف إلى ثلاث أنواع رئيسية تتمثل فيما يلي:

##### 1.5.4. الاستثمار البشري:

وينطلق هذا النوع من الاستثمار من فكرة أساسية ترتكز على أن الإنسان هو

<sup>1</sup> - قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص.36.

<sup>2</sup> - عامر طوقان، مرجع سبق ذكره، ص.21.

هدف التنمية ووسيلتها، وذلك عن طريق الاستثمار في مجالات تتعلق بالعنصر البشري كالاستثمار في التعليم والصحة والثقافة والتدريب والتأهيل، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى نتائج إيجابية على زيادة الانتاجية، حيث أثبتت الدراسات أن إنتاجية العامل المتعلم هي أضعاف إنتاجية العامل غير المتعلم<sup>1</sup>.

#### 2.5.4. الاستثمار في مجالات البحث والتطوير:

وبدأ الاهتمام بهذا النوع من الاستثمار في التزايد من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية من خلال تحسين نوعيتها وتقليل تكاليف إنتاجها، وهذا لا يتأتى إلا بتخصيص أموال كبيرة لمجال البحث والتطوير، وإقامة مراكز للبحوث والدراسات وتجهيزها بكل ما تحتاجه من معدات وأجهزة وكوادر متخصصة بغرض تسهيل مهمتها في التوصل إلى إيجاد طرق جديدة في الإنتاج، أو إحلال عناصر جديدة محل العناصر التقليدية ذات التكاليف العالية<sup>2</sup>.

#### 3.5.4. الاستثمار في مجال المعرفة:

وهو استثمار غير مادي يهدف لتكوين أصول رأسمالية غير مادية وغير ملموسة تسهم في توسيع الانتاج وزيادة الإنتاجية، ويكون ذلك عن طريق تكوين رأس مال معرفي لإنتاج منتجات معرفية كالبرامج والتصاميم وغيرها والتي تتصل بمضامين اقتصاد المعرفة<sup>3</sup>.

#### 6.4. التصنيف من حيث النشاط الاقتصادي للمستثمرين:

وتنقسم حسب هذا التصنيف إلى<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - كاظم جاسم العيسوي (2013): دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص.24.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.25.

<sup>3</sup> - محمد عبد الله شاهين محمد (2018): الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، ص.33.

<sup>4</sup> - محمد الفاتح المغربي (2018): التمويل والاستثمار في الاسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، ص.149-150.

#### 1.6.4. استثمارات المنشآت التجارية:

أي الاستثمار في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات. وهذا النوع من الاستثمار واسع الانتشار في كل المجتمعات نظرا لدوره في تسهيل عملية التبادل بين الأنشطة المختلفة.

#### 2.6.4. استثمارات المنشآت الزراعية:

أي الاستثمار في المنشآت التي يعتمد نشاطها على زراعة الأرض، وهذا النوع من الاستثمار يعرف بارتفاع درجة المخاطر مع انخفاض معدل العائد نظرا لارتباطه بالظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

#### 3.6.4. استثمارات المنشآت الصناعية:

وتضم الاستثمار في المنشآت التي تعمل على تحويل المواد الخام إلى سلع مختلفة توجه للاستهلاك أو الاستعمال.

#### 4.6.4. استثمارات المنشآت الخدمية:

تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل النقل، التخزين، الخدمات المالية، الكهرباء.....إلخ.

#### 7.4. التصنيف من حيث شكل الملكية:

ويندرج ضمن هذا التصنيف ثلاث أنواع من الاستثمارات وهي:

#### 1.7.4. الاستثمار العام:

وهو ذلك الاستثمار الذي تعود ملكيته للحكومة، وعادة ما يهدف إلى خدمة الصالح العام أو مسار التنمية داخل الدولة، وينتج الاستثمار العام من إرادة السلطة ذات السيادة، ويتكون من رأس مال حقيقي تقوم الدولة بتكوينه وتمويله من فائض الإيرادات العامة أو من القروض الداخلية أو الخارجية للاقتصاد، أو من المساعدات الأجنبية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد المراغي (2016): المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المركز القومي للاصدارات القانونية، مصر، ص.40.

#### 2.7.4. الاستثمار الخاص:

وهو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواء كان فرديا أو عبر شركات خاصة، ويتمثل في رأس المال الذي يقوم الأفراد أو الشركات بتحويله سواء من المدخرات أو الأرباح<sup>1</sup>.

#### 3.7.4. الاستثمار المختلط:

يجمع ما بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وقد يتم عن طريق شراء الأفراد حصص في المنشآت الحكومية سواء كانت إنتاجية أو خدمية<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.40.

<sup>2</sup> - محمد الفاتح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص.150.

**المحور الثاني:**  
**مجالات وأدوات الاستثمار.**

عند التمييز بين الاستثمار ذو الطابع المحلي والاستثمار ذو الطابع الخارجي عندئذ نكون أمام مجالات الاستثمار من حيث التصنيف الجغرافي، أما لو اتجه مستثمر ما في توظيف أمواله نحو سوق السلع، أو سوق العقارات أو سوق الأوراق المالية أو نحو قطاع معين، فهنا التفكير يتجه نحو أداة الاستثمار<sup>1</sup>، وتعتبر مجالات الاستثمار أوسع من أدوات الاستثمار بسبب التنوع الذي يقوم على التنوع الجغرافي للاستثمارات إضافة إلى التوزيع النوعي لها، وتختلف نظرة كل دولة حسب طبيعة اقتصادها إلى نوعية الاستثمارات الداخلية أو الخارجية ويختلف الهدف من تنوع وتصنيف الاستثمار وخاصة عندما يكون بعملات أجنبية<sup>2</sup>.

### 1. مجالات الاستثمار:

ويعبر مجال الاستثمار عن المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بغرض تحقيق عوائد مالية<sup>3</sup> بغض النظر إلى أداة الاستثمار المستعملة، أي أنه يعتمد على التوزيع الجغرافي للاستثمارات بالبحث عن الاقليم الأكثر جاذبية للاستثمارات من حيث تنوع القطاعات الاقتصادية ودرجة التطور والنمو وتنوع الأدوات المالية ومدى كثافة السكان..... إلخ<sup>4</sup>.

ويمكن تصنيف مجالات الاستثمار حسب المعيار الجغرافي إلى استثمار محلي واستثمار خارجي كما يلي:

### 1.1. الاستثمار المحلي أو الداخلي:

تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة<sup>5</sup>، أي أن المستثمر يقوم بتوظيف

1 - خلفان حمد عيسى، مرجع سبق ذكره ص.58.

2 - دريد كامل آل شبيب (2009): الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص.137.

3 - خلفان حمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص.58.

4 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص.137.

5 - محمد نصر الدين الدرمللي (2017): إدارة الاستثمار الأجنبي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص.83.

أمواله في كافة القطاعات ووفق الأنواع السابقة - في المحور الأول - ضمن حدود الدولة الواحدة<sup>1</sup>، فإذا قام مستثمر جزائري بتوظيف أمواله داخل الجزائر فإن استثماره يعتبر استثمار محلي لأنه يقع داخل حدود الدولة.

ويعتبر الاستثمار المحلي أقل تعقيدا من الاستثمار الأجنبي كون المستثمر لا يتكبد عناء دراسة المخاطر الإضافية (المخاطر السياسية ومخاطر أسعار الصرف)، كما لا يستغرق وقتا طويلا ولا يتطلب تكاليف مرتفعة<sup>2</sup>.

## 2.1. الاستثمار الأجنبي أو الخارجي :

تعتبر كل الاستثمارات الواقعة خارج حدود الدولة هي استثمارات خارجية أو أجنبية<sup>3</sup>، حيث يقوم المستثمر بتوظيف رأسماله خارج حدود الدولة من أجل تحقيق الربح، إذ أن الاستثمارات الخارجية تتدفق من دولة إلى أخرى بحثا عن العائد الأكبر والمخاطرة الأقل وفق مناخ الاستثمار<sup>4</sup>.

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى قسمين رئيسيين:

### 1.2.1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويتمثل في المشروعات التي يقيمها المستثمر خارج حدود الدولة الأم، ويقوم بإدارتها إما بسبب الملكية الكاملة لها أو نتيجة لاشتراكه في رأس المال بنصيب يعطي له حق الإدارة، وقد يكون المستثمر هنا فردا أو شركة أو فرعا لإحدى الشركات<sup>5</sup>.

كما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع القائمة خارج الدولة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر، أو لامتلاكه جزء من رأس المال

<sup>1</sup> - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص.26.

<sup>2</sup> - سعود جايد العامري (2008): المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.43.

<sup>3</sup> - عبد الرحيم الفارس، فراس الرفاعي (2013): مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص.152.

<sup>4</sup> - عقيل كريم زغير (2015): المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، ص.18.

<sup>5</sup> - علي عبد الوهاب نجا (2015): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، ص.31.

يعطيه الحق في الإدارة والرقابة، ويرافق هذا الاستثمار انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف<sup>1</sup>.

### 2.2.1. الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

ويعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه تحركات رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بغرض الاستثمار في بورصة الأوراق المالية عن طريق اقتناء أسهم أو سندات وتكوين محفظة للأوراق المالية، كما يعتبر هذا الاستثمار بمثابة توظيف لرأس المال فقط دون التدخل في الإدارة، أي أنه تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي، دون أن تكون له السيطرة على المشروع<sup>2</sup>، وقد توسع مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر إذ اعتبره البعض بمثابة مقدمة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ووسيلة للتعرف على مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره ليشمل بذلك مجموعة التراخيص والعقود (الإدارة، التصنيع، والامتياز) والاتفاقيات... إلخ<sup>3</sup>.

### 2. أدوات الاستثمار:

تعرف أداة الاستثمار على أنها ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائط الاستثمار<sup>4</sup>.

وهناك العديد من أدوات الاستثمار نذكر أهمها:

### 1.1. العقارات:

ويتم هذا الاستثمار عن طريق اقتناء عقارات حقيقية مثل المباني والأراضي وغيرها وذلك بطريقة مباشرة أو عن طريق الإستعانة بما يعرف بصناديق الاستثمار العقاري والتي تعتبر بمثابة وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين والمدخرين فيه للاستثمار في المجالات العقارية المختلفة ويتضمن مجموعة من الأصول العقارية التي

1 - عدنان داود العذاري، مرجع سبق ذكره، ص.55.

2 - نزيه عبد المقصود مبروك (2007): الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، ص.56.

3 - نشأت على عبد العال (2012): الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، ص.201.

4 - محمد نصر الدين الدرمللي، مرجع سبق ذكره، ص.87.

تضمن حدا من السيولة، وتصدر حصص الصندوق في صورة وثائق استثمارية تخول المكتتب فيها حقوقاً متساوية اتجاه الصندوق، وتوجه هذه الصناديق استثماراتها من خلال الاستثمار في أصول عقارية عن طريق بنائها أو ترميمها أو تطويرها ثم القيام بتأجيرها أو بيعها<sup>1</sup>.

## 2.2. السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة -بورصات- مثل بورصة القطن في نيويورك وبورصة الذهب في لندن وبورصة الشاي في سيريلانكا وغيرها من البورصات، ويتم التعامل في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تسمى "التعهدات المستقبلية" بين طرفين

## 3.2. المعادن النفيسة:

تعتبر المعادن النفيسة من الأدوات الاستثمارية المفضلة عند بعض المستثمرين كونها تعمل على الحفاظ على الأموال من عوامل التضخم، كما تعتبر مخزن هام للقيمة، وملاذ آمن في حالة حدوث أزمات، وقد تزايد الاهتمام بهذه المعادن مع مرور الزمن إذ تم إنشاء بورصات خاصة بها تعرف ببورصة المعادن النفيسة وهي بورصة تتداول فيها السلع المعدنية النفيسة من الذهب والفضة والبلاتين<sup>2</sup>، ومن أهم الأسواق التي تتداول فيها المعادن الثمينة سوق السبائك في لندن ويتم التداول فيها عن طريق المعاملات الفورية والعقود الآجلة، وسوق نيويورك التجارية والتي يتم فيها تداول المعادن عن طريق العقود الآجلة بسعر محدد والتسليم يكون في وقت محدد في المستقبل.

## 4.2. المشروعات الاقتصادية:

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشاراً<sup>3</sup>، وتتنوع من حيث أنشطتها وأحجامها وأشكالها القانونية وأشكال ملكيتها، كما تتنوع مجالات

1 - نبأ إبراهيم النودان (2018): النظام القانوني لوثائق الاستثمار دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ص.144.

2 - يوسف حسن يوسف (2017): الأوراق المالية وسوق المال العالمي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ص.14.

3 - محمد نصر الدين الدرمللي، مرجع سبق ذكره، ص.89.

أنشطتها من سلع وخدمات مختلفة وقد تعمل على المستوى العالمي والمحلي.

## 5.2. أدوات الخزينة:

وهي من أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل، فهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة، ويقوم البنك المركزي بطرحها وتباع في المزاد العلني بأسعار تقل عن سعرها الاسمي، ويمكن إعادة خصمها في أي وقت لدى البنك المركزي<sup>1</sup>.

## 6.2. الأوراق التجارية:

وهي من أدوات الاستثمار وتتخذ شكل سندات أذنية صادرة عن مؤسسات مالية ذات مراكز ائتمانية قوية، وهي من أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت، لكنها غير مضمونة مما يجعل درجة المخاطرة الموافقة للاستثمار فيها عالية نسبياً<sup>2</sup>.

## 7.2. القبولات المصرفية:

لقد أنشأت هذه الأداة في سوق النقد نتيجة تطور المعاملات التجارية الدولية، وهي سحبات زمنية قصيرة الأجل (السحب الزمني هو مطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة إلى مستوردها) بقيمة البضاعة المؤجلة الدفع الناشئة بالأصل عن عملية تجارية مضمونة الدفع لدى بنك، الذي يقدمها مقابل عمولة، ويلتزم بنك المستورد بدفع مبلغ معين لحامل السحب خلال فترة محددة ويؤيد ذلك بكتابة كلمة مقبول على وجه السحوبات، وبهذا يصبح السحب قابلاً للتداول في السوق الثانوي إلى تاريخ الاستحقاق حيث بإمكان المصدر خصمه فوراً والحصول على صافي قيمته أو الاحتفاظ به إلى تاريخ الاستحقاق وقبض قيمته الاسمية كاملة<sup>3</sup>.

## 8.2. شهادات الإيداع المصرفي:

وهي شهادات قابلة لتداول تصدرها المصارف لقاء وديعة مودعة لأجل،

1 - شريط صلاح الدين (2018): أصول صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، ص.74.

2 - محمد أحمد الكايد (2009): الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي، دار كنوز المعرفة الأردن، ص.169.

3 - شريط صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص.71-72.

وتوفر شهادات الإيداع لحاملها مجموعة من المزايا<sup>1</sup>:

- توفر فرصة للحصول على النقد قبل موعد استحقاق الوديعة.
- قابلية الشهادات للتداول في السوق الثانوي.
- توفير سيولة كبيرة ودرجة عالية من الأمان.
- الحصول على عائد للمستثمر أكبر من العائد المحقق على حسابات التوفير.

## 9.2. العملات الأجنبية:

تعتبر العملات الأجنبية من أهم أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال العالمية، فقد أصبحت أسواقها منتشرة في جميع أنحاء العالم مثل الأسواق المالية الموجودة في نيويورك ولندن وطوكيو وباريس وغيرها<sup>2</sup>.

## 9.2. الأسهم:

وهي صكوك متساوية القيمة وقابلة للتداول وتمثل حق المساهمة في رأس مال شركة، ولحامل السهم مجموعة من الحقوق لسيما حقه في الأرباح والتصويت في الجمعية العامة، ونصيب من موجودات الشركة في حالة التصفية ودفع كافة الإلتزامات.

وتنقسم من حيث الحقوق التي تخولها إلى المساهمين إلى نوعان<sup>3</sup>:

- الأسهم العادية: تمثل مستندات ملكية لها قيمة اسمية ودفترية وسوقية، ويملك حاملها حقوق يحددها القانون عادة، حيث لها الحق في اقتسام الأرباح المحققة، بعد دفع التوزيعات الخاصة بالأسهم الممتازة، ولحاملها الحق في نقل ملكيتها بالبيع أو التنازل، كما أن مسؤوليته محدودة بحصته في رأس المال وله الحق في التصويت في الجمعية العمومية.

1- محمد أحمد الكايد، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-169.

2 - خلفان حمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 62.

3 - أنظر:

- محمد عبد الله شاهين (2018): أسواق المال بين الأرباح والخسائر، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، ص ص 44-45.  
- حيدر يونس الموسوي (2011): المصارف الإسلامية - أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 83.

- الأسهم الممتازة: وهي وثيقة تحمل قيمة اسمية تصدرها المنشأة، يحق لحاملها بما يعادل أسهمه ملكية جزء من المشروع، أي أنها عبارة عن صك ملكية له قيمة اسمية ودفترية وسوقية، ويمتاز بأنه يتمتع بمزايا إضافية لا تتمتع بها الأسهم العادية كأولوية في الحصول على الأرباح وناتج التصفية والتصويت وغيرها.

## 10.2. السندات:

تحقق السندات دخلاً ثابتاً لحاملها، فهي عبارة عن أداة دين لحامله على الشركة المصدرة له يمكن تداوله في الأسواق الثانوية، فلحامل السند الحق في الحصول على فوائد سنوية محددة مع استرجاع قيمته الإسمية في تاريخ استحقاقه، ولا يحق له التدخل في إدارة الشركة، إذا فحقوق حاملي السندات تتمثل في<sup>1</sup>:

- الحصول على فوائد سنوية ثابتة.
- تسديد قيمة السند عند حلول الأجل.
- وهناك أنواع عديدة من السندات نذكر منها<sup>2</sup>:
- السندات المضمونة والسندات غير المضمونة.
- السندات الاسمية والسندات لحاملها.
- السندات الحكومية والسندات الأهلية.
- السندات القابلة للاستدعاء والسندات غير قابلة للاستدعاء.
- السندات ذات تاريخ الاستحقاق والسندات الدائمة.
- السندات القابلة للتحويل (لأسهم) والسندات القابلة للاستبدال (بأسهم لشركة أخرى).
- سندات لا تحمل معدل فائدة وسندات بسعر فائدة متزايد لأجل معلوم.
- سندات بسعر فائدة مرتبط بمستوى الأسعار.

<sup>1</sup> - شريط صلاح الدين ، مرجع سبق ذكره، ص.85.

<sup>2</sup> - محمد عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ص.46-49.

- سندات المشاركة في الربح (حق الحصول على نسبة من الأرباح في حالة تجاوز الفائض المحقق حداً معيناً).
- سندات الدخل ( لا يجوز لحملتها المطالبة بالفوائد في السنوات التي لم تحقق فيها الشركة أرباح، وقد ينص في بعض الإصدارات على الحق في الحصول على الفوائد في سنة لم تحقق فيها الأرباح، وذلك من أرباح سنة لاحقة).

## 11.2. صناديق الاستثمار:

هي عبارة عن وعاء مالي يأخذ عادة شكل شركة مستقلة عن المصرف الذي أنشأه، وتتمثل وظيفته في تجميع مدخرات المشاركين فيه من أفراد وشركات وهيئات ويتم استثمار هذه الأموال في الأوراق المالية، ويسمح للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في نتائج أعمال الصندوق، وتتم إدارته من قبل المصرف مقابل أتعاب محددة أو نسبة من الأرباح المحققة<sup>1</sup>.

وتوفر صناديق الاستثمار جملة من المزايا للمستثمرين تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

- تسمح للمستثمرين تحقيق أكبر عائد بأقل نسبة من المخاطرة.
- توظيف أموال المستثمرين في محافظ مالية متنوعة ولشركات من قطاعات مختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار توزيع الاستثمارات على مناطق جغرافية مختلفة الأمر الذي يؤدي إلى تقليل المخاطر.
- توفر منفذاً لصغار المدخرين للتعامل مع السوق المالي ومنحهم القدرة على استثمار أموالهم، نظراً لقدرة هذه الصناديق على اقتحام مجالات الاستثمارات المالية الكبيرة التي لا يستطيع صغار المستثمرين اقتحامها عن طريق تجميع أموال صغار المستثمرين لتصبح أموالاً ضخمة.

<sup>1</sup> - صادق راشد الشمري (2011): أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص.400.  
<sup>2</sup> - شريط صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.

- أضيف إلى ذلك خبرتها الاستثمارية وتخصصها وكفاءتها ومعرفتها بالأسواق  
تمكنها من الإدارة الحكيمة للأموال المستثمرة.
- تنشيط بورصة الأوراق المالية.

## المحور الثالث: مكونات المناخ الاستثماري.

نقصد بمناخ الاستثمار مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتجعله يتوجه باستثماراته إلى بلد دون آخر، وبالتالي فإن مناخ الاستثمار لا يتوقف على العوامل الاقتصادية وحدها، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في مجتمع والتي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمر وتجعله يقدم على الاستثمار في بلد ما أو يحجم عنه<sup>1</sup>، والجدير بالذكر أن للسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة<sup>2</sup>، وبناء على ما سبق فمناخ الاستثمار يتكون من العناصر الرئيسية التي سندرجها في مايلي:

## 1. النمو الاقتصادي:

إن ارتفاع معدلات النمو تؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية منها أو الأجنبية لأن زيادة معدلات النمو خاصة في الدول الكبيرة يؤدي إلى تحسن معدل التبادل التجاري مما يؤدي بدوره إلى زيادة كمية إنتاج السلع ويزداد معها الاستهلاك وثروة المجتمع<sup>3</sup>، وبالتالي الزيادة في دخول الأفراد وهذا ما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار، فمعدلات النمو المرتفعة دليل على الحالة الاقتصادية الجيدة للدولة والتي تنعكس على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية على نحو إيجابي.

## 2. التوازن الداخلي والخارجي:

من بين المؤشرات المهمة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، هي مدى تحقيق الدولة للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية فيجب على الدولة التي ترغب في جذب الاستثمارات أن تحقق مايلي:

1 - أشرف عبد الفتاح أبو المجد (2015): التنظيم الدستوري للحقوق والحريات الاقتصادية، المركز القومي للاصدارات القانونية، مصر، ص.60.

2 - عبد الله الشامي (2008): سياسات الاستثمار في الدول العربية، دار الكتب، مصر، ص.61.

3 - علي عبد الفتاح أبو شرار (2007): الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص.180.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، لأن حدوث عجز على المستوى الخارجي سيدفع الدولة إلى تغطية ذلك العجز بعدة طرق من بينها تخفيض الواردات، وفرض رسوم جمركية إضافية، وهذا ما يضر بالشركات التي تعمل على استيراد مستلزمات الإنتاج، كما قد تقوم الدولة بالرقابة على العملات الأجنبية ومنع التحويلات إلى الخارج، كما قد تقوم أيضا بتغطية العجز عن طريق الاستدانة من الخارج وهذا ما يؤدي إلى نفور المستثمرين خاصة الأجانب نظرا لانخفاض قدرتهم على تحويل أرباحهم ورؤوس أموالهم في حالة حدوث الأزمات.

- تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة، لأن حدوث العجز الداخلي على مستوى الموازنة العامة قد يؤدي بالدولة إلى معالجة ذلك العجز عن طريق الإصدار النقدي دون وجود مقابل وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، كما أن قد يؤدي إلى تقليص الانفاق الحكومي على البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي بدوره إلى تردي البنى التحتية والخدمات المرافقة لها، وتدهور الجانب الاجتماعي.

### 3. معدل التضخم:

يعرف التضخم بأنه زيادة نمو الكتلة النقدية أكبر من زيادة نمو الناتج الداخلي الخام للدولة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية بانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، ويؤدي إلى آثار سلبية عديدة على الاقتصاد من بينها<sup>1</sup>:

- انخفاض الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الادخار لأن معظم الدخل النقدي سيوجه لاستهلاك السلع والمنتجات التي أسعارها في ارتفاع مستمر، وهذا ما سيؤثر سلبا على الإنتاجية والاستثمار ونمو الناتج القومي مما قد يسبب أعمال شغب وتفشي ظاهرة الفساد السياسي والاجتماعي.

<sup>1</sup> - مجيد خليل حسين، عبد الغافور ابراهيم (2008): مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص.283.

- يعمل التضخم على ترسيخ حالة عدم اليقين وعدم التأكد حول الوضع الاقتصادي في الدولة ومستقبلها.

- يؤدي التضخم إلى اختلال الميزان التجاري وحدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، مما يترك آثار على استنزاف موارد البلد واحتياطاته النقدية بالعمللة الصعبة، وقد يؤدي إلى الاستيراد والإحجام عن السلع المحلية، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وتعطل قوة العمل وظهور البطالة.

لذا وجبة على الدولة كبح معدلات التضخم والحفاظ عليه عند معدلات مقبولة وهذا لا يكون إلا بتفعيل السياسة النقدية والمالية.

#### 4. أسعار الصرف:

على الدولة المحافظة على استقرار أسعار صرف عملاتها وعدم المبالغة في قيمتها لأن الاستثمار يرتبط سلباً مع تقلبات سعر الصرف حيث تساهم في ارتفاع وانخفاض ما يحققه المستثمر من أرباح على النحو التالي<sup>1</sup>:

- فإن كان هدفه تمويل سوق الدولة بالسلع والخدمات فإن العائد يكون بالعملية المحلية، وبالتالي فإن التقلبات تكون مباشرة في هامش الربح بالعملات الأجنبية.

- وإن كان هدفه التصدير فإن التقلبات تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض تنافسية المنتجات، وبالتالي التأثير سيكون إيجابياً أو سلبياً على النشاط الاستثماري، كما قد يتم استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج وبالتالي تتأثر تكاليف الإنتاج بتقلبات أسعار الصرف.

#### 5. أسواق المال:

تعرف السوق المالية بأنها الحيز الذي يلتقي فيه أصحاب الفائض المالي (لتوظيف

<sup>1</sup> - عميروش محمد شلغوم (2012): دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ص..

مدخراتهم) بأصحاب العجز المالي (للحصول على التمويلات اللازمة)، وتتكون من السوق النقدي وسوق رأس المال، وتعد الأسواق المالية مرجعا مهما لبيان مدى كفاءة السياسة الاستثمارية في الاقتصاد، وللأسواق المالية أهمية كبيرة تتمثل في<sup>1</sup>:

- تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين على توظيف أموالهم في أدوات الاستثمار المختلفة والحصول على عوائد مرضية.
- تسهيل عمليات تبادل الأصول الاستثمارية.
- نشر سلوك الاستثمار من خلال النشاطات داخل الأسواق المالية وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية.
- يمكن للأسواق المالية من خلال إدارتها ومكاتبها المتخصصة أن تقدم نصائح واستشارات للشركات المصدرة للأوراق المالية.
- ضمان التوازن من خلال الحفاظ على النمو المستقر بوصفه جانبا مهما من عوائد الأدوات الاستثمارية، إذ يمكن تحقيقه من خلال عمليات التحوط .
- ويعتبر السوق المالي بمثابة المحرك الرئيسي للمناخ الاستثماري الجيد فكلما كان السوق المالي كفؤاً ومتنوعاً زادت قدرته على جذب الاستثمارات والتدفقات المالية من الخارج، ووجب على الدولة تهيئته عن طريق توفير العناصر التالية<sup>2</sup>:
- مرونة القطاع المالي وقدرته على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية.
- كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر ومعدلات الفائدة على القروض.
- كفاءة سوق المال للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة.
- عدم قصر السوق المالي على المؤسسات المصرفية.

<sup>1</sup> - حيدر يونس الموسوي (2018): المصارف الإسلامية - أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص.86.

<sup>2</sup> - علي لطفي (2009): الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص.34.

- توفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي بغرض جذب المدخرات المحلية واستثمارها.

#### 6. تدفقات الاستثمار والتجارة:

كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى الدولة دل ذلك على أن المناخ الاستثماري للدولة يتمتع بوضع جيد وهذا ما يساعد على جذب المزيد من التدفقات، الأمر الذي يؤدي إلى انتعاش عمليات التصدير والايستيراد وزيادة معدلات التجارة وتحسين الوضع الاقتصادي للدولة.

#### 7. التطورات التشريعية:

إن وجود إطار تشريعي وقانوني مناسب للنشاط الاقتصادي من حيث وضوحه واتساقه وشموليته واستقراره ومرونته في نفس الوقت يؤدي إلى بعث الثقة في نفوس المستثمرين، خاصة إذا كلل باتفاقات دولية لحل منازعات الاستثمار.

وحتى تكون البيئة التشريعية والقانونية أكثر ملاءمة وجاذبية للاستثمار يجب أن تكون موالية من حيث الضمانات والحوافز الاستثمارية بشكل عام والاستثمار بشكل خاص من أجل ارساء تشريعات وقوانين تتناسب مع تحقيق أهداف التنمية، وهذا لا يتم إلا من خلال التعامل مع كافة القوانين وفق منظور شامل، فالمستثمرون يفضلون الاستثمار بالبلدان ذات البيئة التشريعية الملائمة من أجل ضمان الأرباح المتأتية من استثماراتهم<sup>1</sup>.

#### 8. النظام الاقتصادي والسياسي والبيئي:

ويكون النظام الاقتصادي والسياسي والبيئي جاذبا للاستثمار في الحالات التالية<sup>2</sup>:

- بالنسبة للنظام الاقتصادي فكلما كان يعمل وفقا لآليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

1 - كاظم أحمد البطاط وأخرون (2017): البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص.26.

2 - أشرف عبد الفتاح أبو المجد، ص ص.62-63.

- وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والامني وعدم وجود احتمالات مخاطر الحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار.
- كلما كان النظام البيئي يحتوي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والموافقة للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار.

## 9. الجهود الترويجية:

في سبيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية يمكن للدولة أن تقوم بجهود ترويجية متعددة من بينها:

- تكثيف المواقع الالكترونية التي تبين الفرص الاستثمارية في البلد.
  - اقامة زيارات ترويجية وتحسين علاقاتها الدولية.
  - بث وصلات إخبارية للبلد وإمكاناته الاستثمارية في القنوات الدولية الأكثر مشاهدة.
  - إقامة ندوات ومؤتمرات ومعارض مختلفة.
- ولكي تكون الجهود الترويجية التي تعتمدها الدولة لتحسين صورتها على المستوى العالمي على درجة عالية من الفعالية يجب أن تعتمد في ذلك على منهج شامل لجذب الاستثمارات وفق إطار متكامل يقوم على<sup>1</sup>:
- الترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار والتجارة والسياحة والأعمال ويشترك في وضع وتنفيذ برنامج الترويج كل الجهات المعنية ولاسيما جهات التخطيط والعلاقات الخارجية و إنجاز المعاملات والتشريع والبنى التحتية والمرافق وكل ما يتصل ببيئة أداء الأعمال إلى جانب هيئات تشجيع الاستثمار، والأهم هو ضمان التطوير المتواصل لبيئة ومناخ الاستثمار على أسس تراعي المتابعة الدقيقة والاستجابة السريعة للمستجدات الخارجية ولاسيما ما يقوم به المنافسون في المنطقة والعالم.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2016)، التقرير السنوي 2016 ، الكويت، ص.18.

- صياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديدا وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب وخصوصا الشركات متعددة الجنسية والمستثمرين الأجانب الذين لديهم قدرة كامنة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بشكل فعال، وكذلك قيام الاستثمار الأجنبي بدور واضح وفعال في تنفيذ خطط واستراتيجيات النمو والتنمية المستدامة التي تعتمدها الحكومات في مختلف المجالات، مع ضرورة تقييم مردود تلك السياسات لمواصلة تعديلها وتطويرها في المستقبل ولتعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية.

## المحور الرابع: مؤشرات المناخ الاستثماري.

هناك مجموعة من المؤشرات المتعددة على المستوى الدولي والإقليمي والتي تعمل على قياس مدى ملائمة المناخ الاستثماري داخل الدولة ومدى قدرته على استقطاب الاستثمارات المختلفة، والجدير بالذكر أن هذه المؤشرات ليست ثابتة على مر الزمن من حيث مكوناتها وطرق حسابها، إذ يتم تعديلها كل فترة من الزمن لتصبح أكثر ملائمة ولتواكب التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، كما أن هناك مؤشرات يتم توقيف العمل بها كمؤشر إمكانية الحصول على رأس المال.

### 1. مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر هذا المؤشر من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي لرجال الأعمال المعروف بدافوس الذي تأسس سنة 1971 كمؤسسة مستقلة، غير هادفة للربح يقع مقرها في جنيف بسويسرا<sup>1</sup>، وقد تم البدء بإصدار هذا المؤشر بشكل سنوي منذ سنة 1979، ويقوم مؤشر التنافسية العالمي بتقييم العوامل التي تحدد بشكل جماعي مستوى الإنتاجية والتي تحدد بدورها مستوى القدرة التنافسية للبلد حيث يعرف هذه الأخيرة على أنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في أي بلد، وتعد أي القدرة التنافسية- نقطة انطلاق مهمة لأنها تساهم في رفع مستوى المعيشة وتولد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية.

والجدير بالذكر أن هذا المؤشر يتميز بالتغيير المستمر في المنهجية، ففي الوقت الحالي يتكون المؤشر من 12 عمودا تم تجميعهم في أربع فئات رئيسية، ويحتوي على 98 مؤشرا فرعيا، ويتم حساب النتيجة الكلية للمؤشر باستخدام المتوسط البسيط للأعمدة الإثنى عشر، وبالتالي فإن الوزن الضمني لكل عمود هو 08.3% (12/1) وتستخدم الفئات الأربعة الرئيسية لأغراض البحث فقط ولا تدخل في الحساب، ويتم التعبير على النتائج من 0 إلى 100 ويتم تفسيرها على أنها علامات تقدم مما يشير إلى قرب البلد

<sup>1</sup> - World Economic Forum, website: <https://www.weforum.org>

إلى الحالة المثالية، ثم يتم ترتيب البلدان على أساس الدرجة المحصل عليها. ويمكن توضيح هيكل المؤشر عبر الشكل التالي:

## الشكل رقم (01): مكونات مؤشر التنافسية العالمي 4.0 2018

### الأسواق:

- العمود 7: سوق السلع.
- العمود 8: سوق العمل.
- العمود 9: النظام المالي
- العمود 10: حجم السوق

### البيئة التمكينية

- العمود 1: المؤسسات.
- العمود 2: البنية التحتية.
- العمود 3: اعتماد تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- العمود 4: استقرار الاقتصاد الكلي

### النظام البيئي للابتكار:

- العمود 11: ديناميكية الأعمال.
- العمود 12: القدرة على الابتكار

### رأس المال البشري:

- العمود 5: الصحة.
- العمود 6: المهارات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– World Economic Forum (2018) : the global competitiveness report, Geneva, Switzwrland, p.02.

ويمكن شرح مكونات المؤشر كما يلي<sup>1</sup>:

أ. البيئة التمكينية: وتضم:

– العمود 01: المؤسسات: تحدد المؤسسات السياق الذي ينظم فيه الأفراد أنفسهم ونشاطهم الاقتصادي، من خلال القيود المفروضة عليهم من قيود قانونية (القوانين وآليات التنفيذ) وقيود غير رسمية (قواعد السلوكيات)، وتؤثر المؤسسات على الإنتاجية من خلال توفير الحوافز وتقليل حالات عدم اليقين . وينظر هذا العمود إلى حقوق الملكية، الشيكات والأرصدة، والشفافية، وأداء القطاع العام وحوكمة الشركات، والأمن.

<sup>1</sup> - World Economic Forum (2018) : the global competitiveness report, Geneva, Switzwrland, pp.39,41, 42.

-**العمود 02: البنية التحتية:** تعمل البنية التحتية المتطورة على خفض تكاليف النقل والمعاملات، وتسهل حركة البضائع والأشخاص ونقل المعلومات داخل البلد وعبر الحدود، كما أنها تضمن الوصول إلى الطاقة والمياه الضروريين للنشاط الاقتصادي، وينظر هذا العمود إلى جودة وتوسيع البنية التحتية للنقل والبنية التحتية للمرافق.

-**العمود 03: اعتماد تكنولوجيا الاعلام والاتصال:** تقلل هذه التكنولوجيا من تكاليف المعاملات وتسرع من تبادل الافكار والمعلومات، مما يحسن الكفاءة ويحفز الابتكار، وبما أن تكنولوجيا الاعلام والاتصال عبارة عن تقنيات تستخدم للأغراض العامة ويتم إدماجها بشكل متزايد في الاقتصاد فقد أصبحت ضرورية لجميع الاقتصاديات شأنها في ذلك شأن البنية التحتية للطاقة والنقل. وينظر هذا العمود إلى درجة انتشار تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

-**العمود 04: استقرار الاقتصاد الكلي:** يؤدي التضخم المعتدل والمتوقع والتوازن في الموازنات العامة إلى تقليل حالات عدم اليقين، توفير امكانية توقع عوائد الاستثمارات وزيادة الثقة، كما يمكن لفقدان الثقة في استقرار الاقتصاد الكلي أن يؤدي إلى هروب رأس المال، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي الكلي. وينظر هذا العمود إلى مستوى التضخم واستدامة السياسة المالية.

ب. رأس المال البشري: ويضم:

-**العمود 05: الصحة:** يتمتع الأفراد الأصحاء بقدرات بدنية وعقلية أكثر، ويعتبرون أكثر إنتاجية وإبداعا، ويميلون إلى الاستثمار أكثر في التعليم مع زيادة العمر المتوقع، ويتطور الأطفال الأصحاء إلى بالغين يتمتعون بقدرات معرفية أقوى. وينظر هذا العمود إلى متوسط العمر المتوقع المعدل بالصحة، ومتوسط عدد السنوات التي يمكن أن يتوقعها المولود الجديد ليعيش بصحة جيدة.

-**العمود 06: المهارات:** ويتضمن المهارات والكفاءات من القوى العاملة، فالسكان ذو التعليم العالي أكثر إنتاجية لأنهم يتمتعون بقدرة أكبر على أداء المهام واكتساب المعرفة بسرعة، وخلق معارف وتطبيقات جديدة. وينظر هذا العمود إلى المستوى العام لمهارات القوى العاملة وكمية ونوعية التعليم، وعلى اعتبار أن مفهوم الجودة التعليمية يتطور باستمرار، فإن عوامل الجودة المهمة اليوم تشمل: تطوير محو الأمية الرقمية، مهارات التعامل مع الآخرين، والقدرة على التفكير النقدي والإبداعي.  
ج. الأسواق: وتشمل:

- **العمود 07: سوق المنتجات:** تدعم المنافسة مكاسب الإنتاجية من خلال تحفيز الشركات على الابتكار، وتحديث منتجاتها وخدماتها، وتوريد أفضل المنتجات الممكنة بأفضل الأسعار. وينظر هذا العمود إلى أي مدى توفير الدولة لمجال متساو للشركات للمشاركة في أسواقها، ويتم قياسه من حيث مدى قوة السوق، والانفتاح على الشركات الأجنبية ودرجة تشوهات السوق.

-**العمود 08: سوق العمل:** تعزز أسواق العمل الجيدة أداء الإنتاجية عن طريق التوفيق بين العمال والوظائف الأكثر ملائمة لمجموعة مهاراتهم وتطوير المواهب للوصول إلى إمكاناتهم الكامنة، من خلال الجمع بين المرونة والحقوق الأساسية للعمال. وينظر هذا العمود إلى مدى إعادة تنظيم الموارد البشرية، ومدى الاستفادة منها.

-**العمود 09: النظام المالي:** يعزز النظام المالي المتطور الإنتاجية من خلال ثلاث طرق أساسية: تجميع المدخرات في الاستثمارات الإنتاجية، تحسين تخصيص رأس المال للاستثمارات الواعدة من خلال مراقبة المقترضين، والحد من عدم تناسق المعلومات، وتوفير نظام دفع فعال في الوقت نفسه، وينظر هذا العمود إلى مدى توافر الائتمان وحقوق الملكية والتأمين وغيرها من المنتجات المالية بالإضافة إلى الاستقرار وانخفاض المخاطر.

- **العمود 10: حجم السوق:** الأسواق الكبيرة ترفع الإنتاجية من خلال وفرة الحجم، حيث تميل تكلفة وحدة الإنتاج إلى الانخفاض مع ارتفاع كمية الإنتاج، كما تحفز الأسواق الكبيرة الابتكار، كما تخلق عوامل خارجية إيجابية من تراكم رأس المال البشري ونقل المعرفة. وينظر من خلال هذا العمود إلى حجم الأسواق المحلية والأجنبية التي يمكن لشركات البلد

د. النظام البيئي للابتكار: ويشمل:

- **العمود 11: ديناميكية الأعمال:** يعمل القطاع الخاص النشط والديناميكي على زيادة الإنتاجية من خلال تحمل مخاطر العمل واختبار الأفكار الجديدة وإنشاء منتجات وخدمات مبتكرة، وينظر هذا العمود إلى قدرة القطاع الخاص على توليد وتبني تقنيات جديدة وطرق جديدة لتنظيم العمل.

- **العمود 12: القدرة على الابتكار:** تميل البلدان التي يمكنها توليد قدر أكبر من تراكم المعرفة والتي توفر فرصا أفضل للتعاون، وامتلاك قدر أكبر من توليد القدرة على توليد أفكار ابتكارية ونماذج أعمال جديدة. وينظر هذا العمود إلى كمية ونوعية البحث والتطوير الرسمي، ومدى تشجيع بيئة بلد ما على التعاون والاتصال والابداع والمواجهة عبر رؤى وزوايا مختلفة، والقدرة على تحويل الأفكار إلى سلع وخدمات جديدة.

وحسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018 احتلت الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة وألمانيا المراتب الثلاثة الأولى بالقيمة 85.6، 83.5، 82.8 على الترتيب، بينما احتلت الجزائر المرتبة 92 بقيمة 53.8 وسبقها في ذلك كل من تونس والمغرب<sup>1</sup>.

## 2. مؤشر التنمية البشرية:

ويصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ سنة 1990 عبر تقريره السنوي عن التنمية البشرية، وكان مؤشر التنمية البشرية الذي أسس لمفهوم جديد في ذلك الوقت بسيط يخلو من أي تعقيد، هو أن التنمية الوطنية لا تقاس بالدخل القومي فحسب، كما درجت

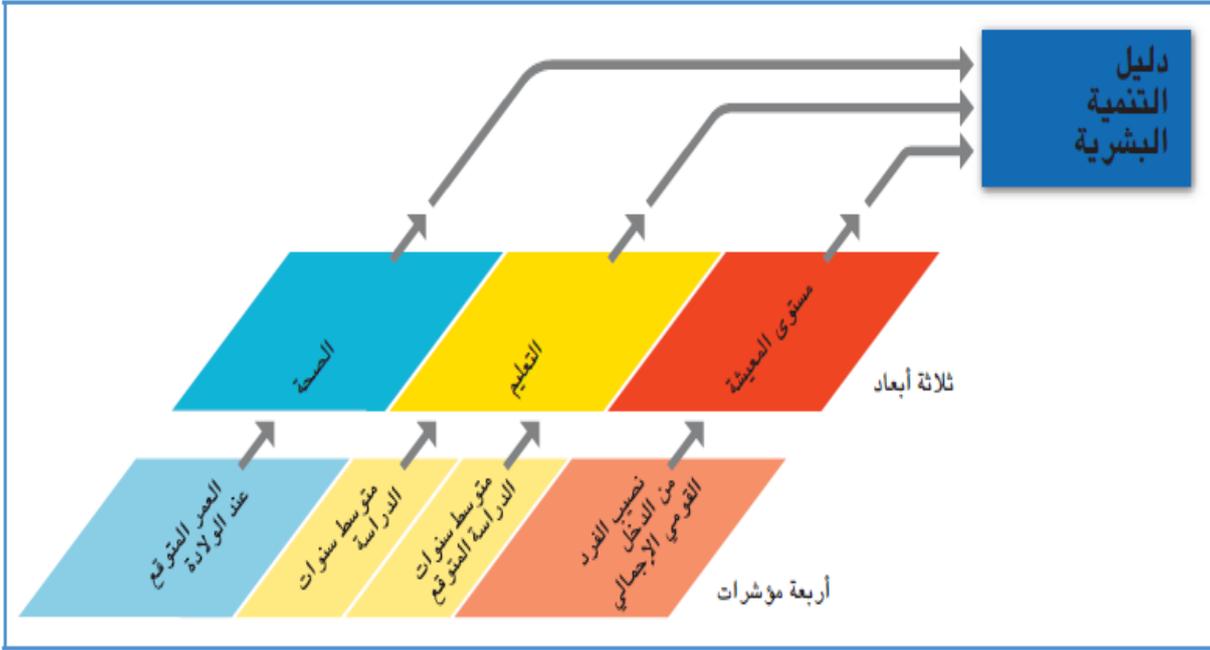
<sup>1</sup> - World Economic Forum (2018) , op.cit, p.xi.

الممارسة، بل تشمل متوسط العمر المتوقع، والإلمام بالقراءة والكتابة وكان مفهوم التنمية البشرية يرتكز على أن الانسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة، ودليل التنمية البشرية المبتكر لم يكن يخلو من الانتقادات، وهذا ما أكده واضعوا التقرير فهو يعتمد على متوسطات وطنية، ويخفي مواضع من عدم التوازن في التوزيع، ويشكو من غياب مقياس كمي للحرية<sup>1</sup>، ومع مرور الوقت طور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية ليركز على توسيع الحريات والفرص للناس، فهي عملية توسيع خيارات الإنسان، إذ يصبح في متناوله مزيد من الإمكانيات ومتسع من الفرص لاستخدامه، والتنمية البشرية هي أيضا الهدف والوسيلة والحصيلة في نفس الوقت . و تقضي بأن يمتلك البشر القدرة على التأثير في كل ما يكون حياتهم<sup>2</sup>، وقد تم تطوير دليل التنمية البشرية في الوقت الحالي ليرتكز على ثلاث أبعاد أساسية وهي<sup>3</sup>:

- **الصحة:** معبرا عنها بالقدرة على عيش حياة مديدة وصحية، وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة.
  - **التعليم:** معبرا عنه بالقدرة على اكتساب المعرفة، ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة.
  - **المستوى المعيشي:** معبرا عنه بالقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، ويقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.
- والشكل التالي يوضح هذه العناصر:

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010): تقرير التنمية البشرية 2010 الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، الو.م.أ. ص.7.  
2 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015): تقرير التنمية البشرية 2015 التنمية في كل عمل، الو.م.أ. ص.02.  
3 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018): أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الاحصائي لعام 2018، الو.م.أ. ص.1.

الشكل رقم (02): عناصر دليل التنمية البشرية:



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010): تقرير التنمية البشرية 2010 الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، الو.م.أ. ص.12.

- ولقياس أكثر شمولاً للتنمية البشرية، يتضمن التقرير أربعة أدلة مركبة أخرى هي:
  - دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة الذي يعدل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة.
  - دليل التنمية حسب الجنس الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور. دليل الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة.
  - دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل.
- يتم حساب مؤشر التنمية البشرية لكل بلد انطلاقاً من المعطيات الأبعاد الثلاثة سابقة الذكر، ويكون على شكل نقطة محصورة بين صفر وواحد. وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية للبلد المعني عالياً، والعكس بالعكس.
- ويقع ترتيب الـ 188 بلداً التي يتوفر البرنامج على المعطيات اللازمة لحساب مؤشر التنمية البشرية الخاص بها وفقاً للنقطة المتحصل عليها، ويكون الترتيب تنازلياً من

الأفضل إلى الأسوأ. وتصنف البلدان إلى أربع مجموعات بناء على هذه النقطة وبحسب الآتي:

1. تنمية بشرية مرتفعة جدا: 0.8 أو أكثر.
2. تنمية بشرية مرتفعة: 0.7 - 0.799
3. تنمية بشرية متوسطة: 0.55-0.699
4. تنمية بشرية منخفضة: 0.55 أو أقل.

ووفق تقرير التنمية البشرية لسنة 2018 فقد احتلت كل من النرويج وسويسرا وأستراليا بقيمة 0.953، 0.944، 0.939 على الترتيب ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا، بينما احتلت الجزائر المرتبة 85 بقيمة 0.754 ضمن مجموعة التنمية المرتفعة وتوفقت في ذلك على دول شمال افريقيا (مصر، ليبيا، تونس والمغرب)<sup>1</sup>.

### 3. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

تم انشاؤه سنة 2002 من قبل مجموعة البنك الدولي وأصدر أول تقرير سنة 2003، ويعنى المؤشر بقياس اللوائح والأنظمة المطبقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية على مدى دورة حياتها، ويشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصاديات على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الأنظمة، ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح، كما يوصي بالإصلاحات من أجل تحسين مستوى الأداء في كل من المجالات التي تغطيها المؤشرات ، يتم ترتيب الاقتصاديات حسب مستوى أدائها، حيث يضم التقرير 190 اقتصادا<sup>2</sup>. ويغطي تقرير 2019 ما يقارب 190 اقتصادا ويقيس الأنظمة التي تؤثر على 11 مجالا من مجالات حياة الأعمال التجارية، وشملت عشرة من هذه المجالات في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية وهي:

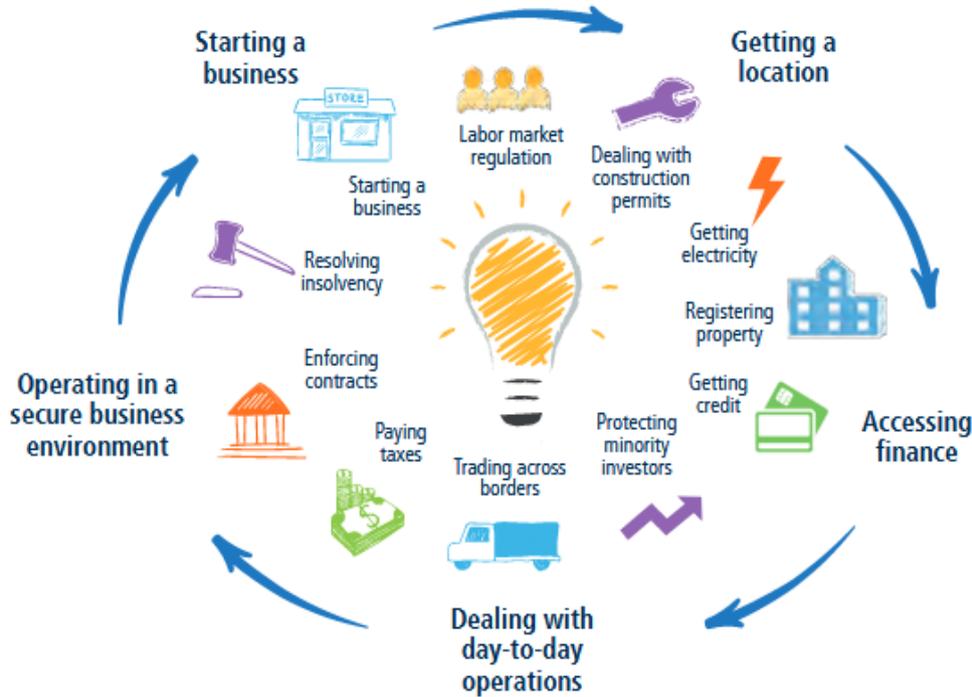
- بدء نشاط تجاري.

<sup>1</sup> - البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص ص.22-23.  
<sup>2</sup> - البنك الدولي: على الموقع: <https://www.arabic.doingbusiness.org>

- استخراج تراخيص البناء.
- الحصول على الكهرباء.
- تسجيل الملكية.
- الحصول على الائتمان.
- حماية المستثمرين الأقلية.
- دفع الضرائب.
- التجارة عبر الحدود.
- إنفاذ العقود.
- تسوية حالات الاعسار.

ويمكن توضيح تركيبة مؤشر سهولة أداء الأعمال كما يلي:

الشكل رقم (03): مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال.



**Source:** World bank group (2019): doing business training for reform, Washington, U.S.A., 16<sup>th</sup> edition, p.02.

وقد احتلت نيوزيلاندا وسنغافورة والدنمارك المراتب الأولى بقيمة 86.59 و85.24 و84.64 على التوالي، إذ بلغ عدد الاجراءات اللازم القيام بها لبدأ نشاط تجاري في نيوزيلاندا إجراء واحد في مدة 0.5 يوم، بينما احتلت الجزائر الرتبة 157 من أصل 190 دولة وبلغ عدد الاجراءات اللازم القيام بها لبدء نشاط تجاري 12 يوم في مدة 17.5 يوم، وبلغت قيمة المؤشر 49.65، بينما احتلت تونس المرتبة 80 والمغرب المرتبة 60 في عام 2019<sup>1</sup>.

#### 4. مؤشر الحرية الاقتصادية:

تم انشاؤه سنة 1995 من قبل معهد هرتاج (Heritage) تحت منطلق أن الحرية الاقتصادية هي السبيل لنمو وازدهار الدول، فالدول التي تتمتع بحرية أكبر يكون أفرادها أكثر قدرة على الابتكار والازدهار لأنهم لا يتعرضون للتنظيمات الحكومية المعرقة والضرائب القاسية، ومن بين 186 دولة مدرجة في تقرير 2019 تم تصنيف 180 دولة بالكامل، بينما تم تقييم ست دول بشكل جزئي بسبب نقص المعلومات من بينها: العراق، ليبيا، سوريا، اليمن<sup>2</sup>، ويحلل مؤشر الحرية الاقتصادية 12 عاملا تم تجميعها في أربعة أعمدة رئيسية كما يوضحه الشمل التالي:

#### الشكل رقم (04): مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

<sup>1</sup> -World bank group (2019): doing business training for reform, Washington, U.S.A., 16<sup>th</sup> edition, p.05.

<sup>2</sup> The heritage foundation (2019): index of economic freedom, Washington, USA, pp.01, 75.

-The heritage foundation , website: <https://www.heritage.org>

ويتم تصنيف البلدان ضمن فئات موزعة من 0 إلى 100 كما يلي<sup>1</sup>:

- حرة من 80 إلى 100.
- حرة إلى حد كبير من 70 إلى 79.9
- حرة إلى حد ما من 60 إلى 69.9
- غير حرة إلى حد كبير 50 إلى 59.9
- مقموعة من 0 إلى 49.9.

ويتم منح الدول المصنفة مرتبة شاملة تتراوح من 0 إلى 100 على كل مكون من مكونات الحرية الاقتصادية الاثني عشر، ثم يتم حساب متوسط هذه النقاط باستخدام الأوزان المتساوية.

ووفق تقرير معهد هيريتاج لسنة 2019 فقد اتلت المراتب الأولى البلدان الأكثر حرية في العالم وهي: هونغ كونغ، وسنغافورة ونيوزيلاندا بقيمة 90.2، 89.4، 84.4 على الترتيب بينما تعتبر الجزائر من الدول المقموعة والتي تتعدم فيها الحرية حيث احتلت المرتبة 171 بقيمة 46.2 ، وسبقته كل الدول العربية<sup>2</sup>.

#### 5. مؤشر الشفافية :

ويعرف أيضا باسم مؤشر مدركات الفساد، ويصدر منذ عام 1995 من قبل منظمة الشفافية العالمية وهي منظمة غير ربحية غير حكومية مكرسة لمكافحة الفساد، تم إنشاؤها بسبب الادراك المتنامي في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بأن الفساد يقوض بشكل مباشر الجهود المبذولة لمكافحة الفقر ومواصلة التنمية<sup>3</sup>، ويقيس مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 المستويات المتصورة لفساد القطاع العام في 180 دولة واقليم، بالاعتماد على 13 دراسة استقصائية لرجال الأعمال وتقييمات الخبراء، ويسجل

<sup>1</sup>- The heritage foundation , website: <https://www.heritage.org>

<sup>2</sup> - The heritage foundation (2019), op.cit, p.i.

<sup>3</sup> - Transparency international (2019), on website, <http://www.transparency.org>

المؤشر درجات تتراوح ما بين صفر (الأكثر فسادا) إلى 100 (الأكثر نزاهة)<sup>1</sup>، وقد احتلت الدانمرك هذا العام المرتبة الأولى ب 88 نقطة كأثر دولة نزيهة على المستوى العامي حسب هذا المؤشر، بينما احتلت الصومال المرتبة 180 والأخيرة كأثر تدولة ينتشر فيها الفساد ب 10 نقاط فقط، بينما احتلت الجزائر المرتبة 105 ب: 35 نقطة<sup>2</sup>.

#### 6. مؤشر امكانية الحصول على رأس المال:

كان يصدر من قبل معهد ميلكن الأمريكي ويهدف بالأساس إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة والقائمة في الحصول على رأس المال، لكون توافر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الأعمال، ويلقي المؤشر الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الاجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل اللازمة، كما يحفز الدول على تطوير البنية التحتية المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام<sup>3</sup>.

#### 7. مؤشر الابتكار العالمي :

ينشر سنويا منذ عام 2007 ، بالتعاون بين ثلاث جهات وهي جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الانسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبوو هي إحدى وكالات المتخصصة للأمم المتحدة )، ويهدف تقرير المؤشر إلى ترتيب القدرات الابتكارية لاقتصاديات العالم<sup>4</sup>، ويقر التقرير بدور الابتكار كمحرك للنمو والازدهار في الميدان الاقتصادي، كما يهدف إلى التعرف على الجوانب المتعددة للابتكار وتوفير الأدوات التي يمكن أن تساعد في تكييف السياسات لتعزيز نمو الانتاج على المدى الطويل وتحسين الإنتاجية، وتهيئة بيئة تساعد على الابتكار، ويحسب المؤشر كمتوسط لمؤشرين فرعيين هما<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - Transparency international (2019): corruption perceptions index 2018, Germany ,p.01.

<sup>2</sup> - ibid, p.03.

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(2005): مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ص.72.

<sup>4</sup> - المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) (2017): مؤشر الابتكار العالمي 2017، جنيف، على الموقع: <https://www.wipo.int>

<sup>5</sup> - Cornell university, INSEAD, WIPO (2019): Global innovation index, website: <https://www.globalinnovationindex.org>

## 1.7. المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار: وقياس مجموعة من العوامل الاقتصادية التي

تشمل أنشطة ابتكارية، تم ادراجها في خمس مجموعات رئيسي وهي:

-المؤسسات: وتشمل البيئة السياسية (الاستقرار السياسي والتشغيلي، وفعالية الحكومة)،  
البيئة التنظيمية (الجودة التنظيمية، قواعد القانون، تكلفة الفصل)، بيئة العمل (سهولة بدء  
عمل تجاري، سهولة حل الاعسار).

- رأس المال البشري والبحث: ويشمل التعليم (الانفاق على التعليم، التمويل الحكومي  
لكل طالب ثانوي، متوسط العمر المتوقع للمدرسة، التقييم في القراءة والرياضيات والعلوم،  
نسبة التلاميذ إلى المدرسين، الثانوية)، التعليم العالي (الاتحاق بالتعليم العالي، الخرجين  
في العلوم والهندسة، الطلاب من الخارج الذين يدرسون في البلد)، البحث والتطوير  
(الباحثين، إجمالي البحث على البحث والتطوير، شركات البحث والتطوير العالمية، متوسط  
درجة تصنيف جامعة QS)

-البنية التحتية: تكنولوجيا الاعلام والاتصال (الوصول إليها، استخدامها، خدمات  
الحكومة عبر الانترنت، مؤشر المشاركة الالكترونية) البنية التحتية العامة (إنتاج  
الكهرباء، الأداء اللوجستي، إجمالي تكوين رأس المال)، الاستدامة البيئية (الناتج المحلي  
الإجمالي لكل وحدة من استخدام الطاقة، الأداء البيئي، شهادات إيزو 14001 البيئية).

-تطور الأسواق: ويشمل على الإنتمان (سهولة الحصول عليه، الإنتمان المحلي للقطاع  
الخاص، محفظة القروض الاجمالية لمؤسسات التمويل الأصغر)، الاستثمار (سهولة  
حماية المستثمرين الأقلية، القيمة السوقية، صفقات رأس المال الاستثماري)، التجارة  
والمنافسة وحجم السوق(معدل التعريف المطبقة، شدة المنافسة المحلية، نطاق السوق  
المحلية)

- تطور الأعمال: ويشمل عمال المعرفة (العمالة في الخدمات كثيفة المعرفة، الشركات  
التي تقدم التدريب الرسمي، الانفاق على البحث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات

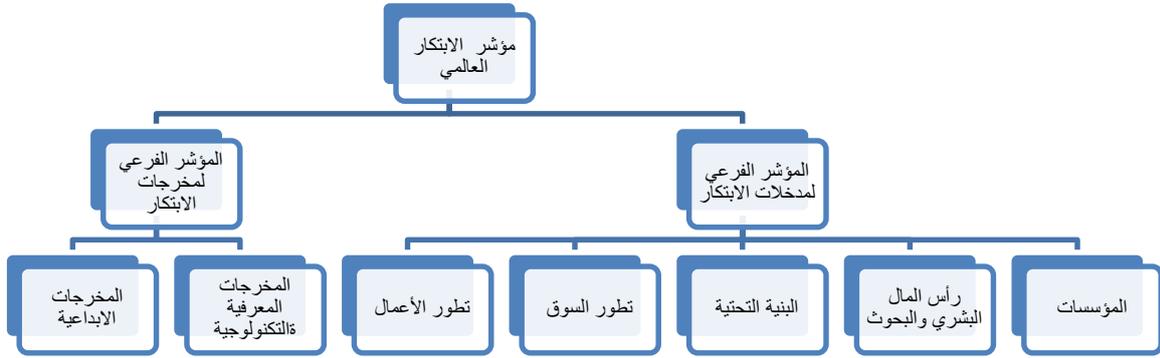
الأعمال، الانفاق على البحث والتطوير الممول من مؤسسات الأعمال، الإينات العاملات مع درجات علمية متقدمة)، روابط الابتكار(التعاون في مجال البحوث الجامعية/الصناعية، حالة تطور التجمعات الاقتصادية للشركات، الانفاق على البحث والتطوير الممول من الخارج، التحالف الاستراتيجي، براءات الاختراع) امتصاص المعرفة (مدفوعات الملكية الفكرية، واردات خدمات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، الاستثمار الاجنبي المباشر، موهبة البحث في المشاريع التجارية).

**2.7. المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار:** يقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار، ويشمل العناصر التالية:

- **المخرجات المعرفية والتكنولوجية:** ويشمل خلق المعرفة (طلبات براءات الاختراع، طلبات براءات الاختراع الدولية، عدد طلبات نماذج المنفعة المقدمة من المقيمين، المنشورات العلمية والتقنية، عدد المقالات المؤشرة اقتصاديا)، تأثير المعرفة (معدل نمو الناتج المحلي للفرد، كثافة الأعمال الجديدة، إجمالي الانفاق على برامج الكمبيوتر، شهادات الإيزو 9001، انتاج التكنولوجيا الفائقة والمتوسطة)، نشر المعرفة (إيصالات الملكية الفكرية، صادرات التكنولوجيا الفائقة، صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات، صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر)

- **المخرجات الابداعية:** تقيس دور الابداع في الابتكار، وتتكون من الأصول غير الملموسة، التصاميم الصناعية حسب المنشأ، تكنولوجيا الاعلام والاتصال وخلق نماذج الأعمال، تكنولوجيا الاعلام والاتصال وخلق النماذج التنظيمية)، السلع والخدمات الإبداعية (صادرات الخدمات الثقافية والإبداعية، الأفلام الروائية الوطنية المنتجة، سوق وسائل الإعلام والترفيه، الطباعة والمنشورات وغيرها، صادرات السلع الإبداعية)، الإبداع عبر الانترنت.

الشكل رقم (05): مكونات مؤشر الابتكار العالمي



**Source:** Cornell university, INSEAD, WIPO (2019): Global innovation index creating healthy lives, 12 th edition, p.207.

ويتم حساب كل عمود من الأعمدة الفرعية بناء على مجموعة من المؤشرات الفردية وصلت في مجملها إلى 80 مؤشر سنة 2019، وتحسب الدرجات الفرعية كمتوسط مرجح للمؤشرات الفردية، ويتم حساب درجات الأعمدة كمتوسط مرجح لعشرات الأعمدة الفرعية.

وقد احتلت سويسرا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأولى وفق هذا المؤشر بقيمة 67.42 و 63.65 و 61.73 من 100 على التوالي، بينما احتلت الجزائر المرتبة 113 من أصل 129 دولة بقيمة 24.03، حيث احتلت المرتبة 100 في المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار، والمرتبة 118 في المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار، في حين احتلت تونس المرتبة 70 والمغرب المرتبة 74<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -Cornell university, INSEAD, WIPO (2019): Global innovation index creating healthy lives, 12 th edition, p.383.

## المحور الخامس:

السياسات الاستثمارية في الجزائر ودورها التتموي في  
ظل الاقتصاد الموجه وفي ظل الاصلاحات  
الاقتصادية.

يمكن تعريف سياسة الاستثمار على أنها مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي، والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

### 1. الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى الإصلاحات:

ويمكن تسقيم قوانين الاستثمار إلى فترتين رئيسيتين مرحلة الاقتصاد الموجه والتي تميزت بتقييد الاستثمار الخاص عبر مختلف القوانين الصادرة، حيث أعطت الدولة الأهمية الكبرى للاستثمارات العامة، وهذا أمر طبيعي نظرا لإتباعها النظام الاشتراكي والذي يركز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وأن الدولة هي من تتولى عملية التنمية، وامتدت هذه الفترة من 1965 إلى 1989 ، أما الفترة الثانية فتخص مرحلة الإصلاحات وما بعدها والتي تبدأ من 1990 وتميزت بتوجه الدولة نحو الرأسمالية وتخليها عن النظام الاشتراكي وفق مرحلة انتقالية تتم بشكل تدريجي، وذلك اثرى التعرض لأزمة مديونية حانقة واضطرابها لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، التي تتركز في مضمونها على التوجه نحو تدعيم العناصر المشكلة لاقتصاد السوق، وعرفت هذه المرحلة بوسيع المجال أمام الاستثمارات الخاصة الوطنية نظرا لتقليص حجم الدولة وإعطاء فرصة للقطاع الخاص لخوض عملية التنمية، أما فيما يخص الاستثمارات الجنبية فقد تميزت القوانين الخاصة بها بالتذبذب من التشجيع إلى التضييق.

### 1.1. الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر في مرحلة الاقتصاد الموجه:

لم تكن الفترة الموالية للاستقلال واضحة المعالم رغم أن الثورة التحريرية كانت اشتراكية مناهضة للاستعمار وللنظام الرأسمالي، فلم تصدر أية قوانين تشريعية تدل على توجه العام للسياسة الاستثمارية آنذاك، وفي سنة 1963 أصدر أول قانون للاستثمار المتمثل في القانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 لكنه كان موجها

<sup>1</sup> - علي لطفى، مرجع سبق ذكره، ص.05.

للاستثمارات الأجنبية الإنتاجية فقط، حيث أعطاهما مجموعة من الضمانات والامتيازات من بينها حرية الاستثمار والتنقل والإقامة لعمال ومسيري هذه الاستثمارات بالإضافة إلى امتيازات جبائية مبنية على مبدأ المساواة، وضمانات ضد التأميم<sup>1</sup>، إلا أن الدولة توجهت فيما بعد نحو تأميم رأس المال الأجنبي مما أدى إلى ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية بسبب التخوف من فقدان رأس المال، ومع وضوح معالم التوجه الاشتراكي أصدر الأمر 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات بغية سد ثغرات القانون السابق والذي أوضح الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص، والذي تم حصره في الفروع الاقتصادية الثانوية في حين تحتفظ الدولة بحق الاستثمار في القطاعات التي تعتبر حيوية بالنسبة للاقتصاد، وبالتالي سيلعب الاستثمار الخاص دورا ثانويا في عملية التنمية، وقد حدد وفق هذا الأمر مجموعة من الامتيازات والضمانات التي تمنح للمستثمرين الخواص سواء كانوا محليين أو أجانب، كما تم التأكيد على الحصول على رخص استثمار لمزاولة أي نشاط استثماري وفق شروط محددة، مع امكانية سحب الرخص في حالة التقصير، كما أوضح ذات القانون أنه يمكن للدولة أن تساهم مع رأس المال الأجنبي أو المحلي في إنشاء شركات مختلطة، الجدير بالذكر أن للدولة الحق في تأميم الاستثمارات إذا دعت متطلبات التنمية الاقتصادية لذلك، على أن يكون الاسترجاع بموجب نص تشريعي مع منح المستثمر تعويض يجرى تحديد قيمته وآجال تسديده وتحويلها بصورة موضحة في قرار الترخيص<sup>2</sup>.

وطيلة فترة السبعينات لم تصدر أية قوانين تخص الاستثمارات الخاصة حيث انشغلت الدولة ببناء قطاع عمومي رائد تتولى فيه خوض عملية التنمية بنفسها، ومع مطلع الثمانينات لوحظت جوانب قصور عديدة على مستوى الاستثمارات العامة، قررت

<sup>1</sup> - la république Algérienne (1963) : journal officiel , la loi n 63-277 du 26 juillet 63 portant code des investissements , pp .774-776.

<sup>2</sup> - الدولة الجزائرية (1966): الجريدة الرسمية، الأمر 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات ، السنة الثالثة العدد 80، ص ص.1202-1208.

على اثرها الدولة أن تعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة، وذلك بإصدار قانون 82-11 والمتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، والذي منحت له وفق هذا القانون مجموعة من

الامتيازات الضريبية والمالية، إلا أنه تميز أيضا بالتضييق والتشدد من خلال<sup>1</sup>:

- تضييق ميادين الاستثمار عبر تحديد المجالات التي يسمح للخواص المحليين الاستثمار فيها وهي: خدمات الصيانة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة المكتملة للقطاع الاشتراكي، الصيد البحري، المقاوله من الباطن، البناء والأشغال العمومية، السياحة والفندقة والخدمات المرتبطة بها، النقل البري.

- شرط الحصول على اعتماد مسبق اجباري برسم نظامي، ويمنح هذا الاعتماد من قبل اللجنة الوطنية للاعتماد أو اللجان الولائية وذلك وفقا لقيمة الاستثمار.

- تحديد سقف الاستثمار بـ: 30 مليون دينار جزائري، كما تحضر مبادرة الشخص الواحد بنشاطات متعددة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما أعقب ذلك صدور قانون 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها وذلك من أجل نقل التكنولوجيا والتحكم فيها، ووفقا لهذا القانون يجوز للمؤسسات الاشتراكية أن تعقد اتفاق أو أكثر مع طرف أو عدة أطراف أجنبية بعد الحصول على رخصة مسبقة من السلطة الوصية على أن لا تقل نسبة مساهمة المؤسسة الاشتراكية عن 51% والذي يمنح حق توجيه ومراقبة المؤسسة المختلطة وتسييرها إذ تعد فرعا من فروع المؤسسة الاشتراكية المساهمة وفق المادة 13 من القانون، كما يمارس الطرف الجزائري حق الشفعة/ أو الموافقة عند بيع الطرف الأجنبي أسهمه، ويتم انشاء الشركات المختلطة وفق مدة تعاقدية تختلف باختلاف طبيعة النشاط على أن لا تتجاوز مدة 15 سنة قابلة للتمديد<sup>2</sup>.

1 - الدولة الجزائرية (1982): الجريدة الرسمية، القانون رقم 82-11 المؤرخ 21 أوت سنة 1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، السنة 19، العدد 34، ص ص. 1694-1697.

2 - الدولة الجزائرية (1982): الجريدة الرسمية، قانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها، السنة 19، العدد 35، ص ص. 1727-1728.

وقد جاء قانون 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها ليعدل ويتمم قانون 82-13 ، ومن بين التعديلات الهامة التي وردت ضمن هذا القانون إلغاء المادة 13 ومنح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب، وقد تميزت فترة الثمانينات بانخفاض الاستثمارات الخاصة خاصة الاجنبية منها، لاسيما بعد تعرض الدولة للزمة النفطية سنة 1986 عقب انخفاض أسعار البترول واختلال التوازنات الاقتصادية الكلية مع الوقوع في أزمة مديونية حادة.

وقد جاء قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة ليُلغى أحكام القانون 82-11 وفق المادة 14، مع اعطاء دور أكثر أهمية للاستثمارات الخاصة الوطنية، كما يهدف إلى تنشيط المقولة من الباطن وإيجاد حلقة تكاملية بين القطاع العام والخاص وذلك بمنح مجموعة من الامتيازات للمؤسسات الخاصة الوطنية عندما يندرج نشاطها في إطار صناعة تكاملية لصالح المؤسسات العمومية<sup>1</sup>، كما أكد على هيمنة الدولة على النشاطات الاستراتيجية، وسمح للقطاع الخاص الوطني بالاستثمار في مجموعة من النشاطات الصناعية والخدمات، ومنحه مجموعة من الامتيازات الجبائية والتخفيضات المالية وتسهيلات خاصة بالتموين، والأسبقية في الحصول على الأراضي.

## 2.1. الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر في مرحلة الاصلاحات وما بعدها:

بدأت هذه المرحلة بإصدار قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، ولقد أصدر هذا القانون في الأساس من أجل إعادة صلاحيات البنك المركزي كبنك للبنوك على رأس الجهاز المصرفي، موضحا صلاحياته وعملياته، ومراقته للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما أوضح إطار عمل النظام البنكي ومجلس النقد والقرض، أما فيما يخص الأحكام المتعلقة بالاستثمار فقد اندرج بعضها ضمن إطار

<sup>1</sup> - الدولة الجزائرية (1988): الجريدة الرسمية قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة المادة 10 ، السنة 25، العدد 28، ص.1032.

تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، حيث سمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة مع تحديد شروط ادخال هذه الأموال وفق المادة 183 ودون اشتراط تكوين شركات مختلطة أو تحديد نسبة معينة، كما منحهم حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج مع ضمانات في اطار الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، ويقصد بغير المقيمين وفق المادة 181 التي عرفتهم كما يلي" يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري"<sup>1</sup>، وأعطيت صلاحية منح الاعتمادات لمجلس النقد والقرض بإبداء الرأي بالمطابقة، إلا أن نص القانون لم يحدد الامتيازات التي تمنح للمستثمرين -مما يعني ضمنيا أن الامتيازات السارية هي التي حددت وفق القانون 82-13 المعدل والمتمم بالقانون 86-13-، كما سمح للمقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطاتهم الخارجية المتصلة والمتممة لنشاطاتهم الداخلية، كما فتح هذا القانون الباب أمام المحليين والأجانب لإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مع عدم التمييز بين المقيمين وغير المقيمين.

وفي سياق التوجه أكثر نحو اقتصاد السوق تم اصدار قانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي ألغى جميع الأحكام السابقة المخالفة له، وتمثلت الأحكام الرئيسية التي ارتكز عليها القانون فيما يلي<sup>2</sup>:

- حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب والمحليين، حسب المادة 03 من القانون.
- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والمحليين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، ومن حيث المعاملة مع الاحتفاظ

1 - الدولة الجزائرية (1990): الجريدة الرسمية، قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، السنة 27، العدد 16، ص.541.

2 - الدولة الجزائرية (1993): الجريدة الرسمية، قانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، السنة 30، العدد 64، ص.03.

بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية وبين الدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

- انشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار والشباك الوحيد.  
- الحصول على التصريح بالاستثمار وطلبات الامتياز يكون من وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها والرد بالقبول أو الرفض من قبلها في مدة أقصاها 60 يوما.

- منح هذا القانون مجموعة من الامتيازات للمستثمرين في النظام العام والمناطق الخاصة والمناطق الحرة، كما منح ضمانات للمستثمرين الأجانب تتعلق بالحماية من التأميم والتعويض وطريقة التحكيم وفق المادة 41، بالإضافة إلى حرية تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه وذلك حسب المادة 12 من القانون.

ولقد تم منح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب مع اصدار الأمر 04-95 المتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات و05-95 المتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة احداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وقد جاء الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ليحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد عرف الاستثمار حسب المادة 02 على أنه كل ما يشمل<sup>1</sup>:

- اقتناء أصول في إطار نشاطات جديدة، أو توسيع القائمة أو إعادة تأهيلها وهيكلتها.

- المساهمة النقدية أو العينية في رأس مال مؤسسة.

- استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

<sup>1</sup> - الدولة الجزائرية (2001): الجريدة الرسمية، لأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، السنة 38، العدد 47، ص.05.

وتستفيد هذه الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القانون، كما تستفيد من جملة من المزايا تمنح في إطار النظام العام أو النظام الاستثنائي، كما تم انشاء أجهزة للاستثمار بموجب هذا القانون ومتمثلة في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد.

واستمرت الجزائر في تطوير قوانين الاستثمار فأصدرت الأمر 06-08 في 15 يوليو 2006 ليعدل ويتم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وتتمثل أهم التعديلات التي ودت ضمنه فيما يلي<sup>1</sup>:

- تحديد قائمة بالنشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا.
- تخفيض مدة رد الوكالة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإجاز إلى 72 ساعة، والخاصة بالاستغلال إلى 10 أيام.
- يجوز حق الطعن للمستثمرين بشأن الاستفادة من المزايا.
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد من مزايا تمنح عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة.

وقد أجريت عدة تعديلات أخرى متتالية على الأمر 01-03 في شكل مراسيم تنفيذية تتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، وتكوين لجنة الطعن، وكذا تحديد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا.

ثم جاء الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ليعدل ويتم في بعض مواد الأمر 01-03 ، ويتمثل أهم ما ورد

<sup>1</sup> - الدولة الجزائرية (2006): الجريدة الرسمية، الأمر 08-06 الصادر في 15 يوليو 2006 ليعدل ويتم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، السنة 43، العدد 47، ص.17.

فيه فيما يخص تطوير الاستثمار ما يلي<sup>1</sup>:

- تمنح المزايا الاضافية للاستثمارات في مرحلة الاستغلال بعد 05 سنوات من النشاط إذا قام المشروع بإنشاء أكثر من 100 منصب شغلوها حسب المادة 35.
  - لا يمكن إنجاز استثمارات أجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.
  - يخضع كل استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى دراسة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.
  - يخضع منح المزايا في النظام العام لتعهد كتابي من المستفيد بإعطاء الأولوية للمنتجات والخدمات ذات المصدر الجزائري.
  - لا يمكن تحقيق الاستثمارات منجزة من طرف الجزائريين المقيمين بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلا في إطار مساهمة دنيا من هذه المؤسسات تعادل أو تفوق 34% من رأس المال الاجتماعي.
- فبعد التعديلات العديدة التي مست الأمر 01-03 تم اصدار قانون جديد للاستثمار وهو القانون 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي عرف الاستثمار على أنه اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الانتاج و/أو إعادة التأهيل، بالإضافة إلى المساهمات في رأس مال شركة، ومن بين الأحكام الواردة في هذا القانون مايلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - الدولة الجزائرية (2009): الجريدة الرسمية، الأمر 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، السنة 46، العدد 44، ص ص.10، 13، 14 .

<sup>2</sup> - الدولة الجزائرية (2016): الجريدة الرسمية، 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، السنة 53، العدد 46، ص ص.18-24.

- تلغى أحكام الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم باستثناء أحكام المواد 06 و 18 و 22.
- تتضمن المزايا المنصوص عليها في هذا القانون على ثلاث محاور رئيسية:
  - مزايا مشتركة لكل الاستثمارات.
  - مزايا إضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشطة لمناصب شغل.
  - مزايا إستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.
- إنشاء أربع مراكز لدى الوكالة: مركز تسيير المزايا، ومركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ومركز الترقية الإقليمية.
- عند التسجيل لدى الوكالة يمنح المستثمر شهادة على الفور تمكنه من الحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى الهيئات والإدارات المعنية.
- استبدال المعاملة الوطنية للأجانب بالمعاملة المنصفة والعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم حسب المادة 21، كما منحهم القانون حماية ضد التأميم وضد التغييرات التي قد تحدث مستقبلا على مستوى قوانين الاستثمار، وتخضع خلافات الاستثمار إلى الجهات القضائية الجزائرية المتخصصة إقليميا إلا في حالة وجود اتفاقيات تحكيم ثنائية أو متعددة الأطراف، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر، هذا بالإضافة إلى ضمان تحويل رأس المال والعائدات.
- تتمتع الدولة بحق الشفعة على كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب وذلك حسب المادة 30.
- أما فيما يخص ممارسة الأجانب لأنشطة إنتاج السلع والخدمات والاستيراد فقد وردت ضمن المادة 66 من القانون 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن

قانون المالية لسنة 2016 حيث تكون هذه الممارسة عن طريق تأسيس شركة تحوز فيها المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51% على الأقل من رأس مالها<sup>1</sup>.

## 2. الإطار المؤسسي للاستثمار:

ويضم الهياكل التالية:

### 1.2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم انشاؤها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 تحت اسم وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار<sup>2</sup>، لتتحول فيما بعد إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار<sup>3</sup>.

وتتمثل مهامها في<sup>4</sup>:

- تستقبل و ترشد وترافق المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية، كما تقوم بتسجيل الاستثمارات.
- تعلم المستثمرين ، من خلال موقعها على الانترنت ودعائمها الترقية ومختلف الندوات بمختلف الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر أو في الخارج
- إضفاء الطابع الرسمي على أساس الإنصاف والرد في وقت قصير على الامتيازات المقدمة من قبل جهاز التشجيع.
- ضمان تنفيذ قرارات تشجيع الاستثمار بالتشاور مع المؤسسات المعنية المختلفة.

<sup>1</sup> - الدولة الجزائرية (2015): الجريدة الرسمية، القانون 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، السنة 50، العدد 72، ص.25.

<sup>2</sup> - للمزيد من الإطلاع أنظر:  
-الدولة الجزائرية (1993): الجريدة الرسمية : المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر ، المواد 7،8،9، 10، العدد 64، ص.05.

<sup>3</sup> - للمزيد من الإطلاع أنظر:  
-الدولة الجزائرية (2001): الجريدة الرسمية : الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المواد 6،7،8، العدد 47، ص.05.

<sup>4</sup> - وزارة الصناعة والمناجم (2019): على الموقع: <http://www.mdipi.gov.dz>

- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- توفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة.

## 2.2 المجلس الوطني للاستثمار:

تأسس بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار ويلعب دورا استراتيجيا في تطوير الاستثمار، ويعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية الذي يتولى رئاسته، وقد عدلت صلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 وتتمثل مهامه في<sup>1</sup>:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، كما يدرس البرنامج الوطني لتطوير الاستثمار وتحديد نفقاته والقروض اللازمة لتغطيته.
- يدرس المزايا والتدابير التحفيزية ويقوم بتعديلها وفق التطورات الجارية.
- يدرس المشاريع التي لها أهمية في الاقتصاد الوطني، كما يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها.
- يعالج مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار، ويبحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار.

## 3.2. الشباك الوحيد:

ينشأ ضمن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى الولاية ويضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، ويعمل على تسهيل اجراءات تأسيس المؤسسات وذلك عن

<sup>1</sup> - الدولة الجزائرية (2006): الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، السنة 43، العدد 64، ص ص.12-13.

طريق استقبال المستثمرين، واستلام ملفات تسجيلهم، وتسليم شهادات التسجيل ذات الصلة بالإضافة إلى التكفل بخدمات الإدارات و الهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية، كما يقوم بالموافقة على التراخيص والمزايا المتعلقة بالاستثمار، ويضم الشباك الوحيد المراكز الأربعة التالية<sup>1</sup>:

- مركز تسيير المزايا والذي يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة، لفائدة الاستثمار، بموجب التشريع المعمول به.
- مركز استيفاء الإجراءات ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات.
- مركز الترقية الإقليمية

### 3. دور السياسة الاستثمارية في عملية التنمية من التخطيط إلى الإصلاحات:

لم تؤد السياسة الاستثمارية في مرحلة التخطيط إلى أحداث تنمية حقيقية في البلاد، فرغم تزايد الناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو والاستثمارات الصناعية الكبيرة خاصة في فترة السبعينات إلا أن النتائج كانت سلبية، حيث قامت الدولة بتبني نموذج الصناعات المصنعة والذي يقتضي بأن تطوير أقطاب صناعة وسائل الإنتاج سيؤدي إلى تطوير باقي القطاعات، وهذا ما أدى بالدولة إلى إهمال مختلف القطاعات بما فيها الجانب الاجتماعي مع تهميش وتقييد القطاع الخاص المحلي والأجنبي والاهتمام بإنشاء مؤسسات عمومية صناعية ضخمة، معتمدة في تمويلها على عوائد المحروقات والاقتراض من الخارج، وإصدار النقود وبشكل ضئيل جدا على المدخرات المحلية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الدين الخارجي، كما أن هذه الاستثمارات تطلبت تكنولوجيا متطورة تم استيرادها من الخارج وهذا ما أدى إلى حدوث عجز على مستوى الميزان التجاري كما هم ملاحظ في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2017): الشباك الوحيد اللامركزي، على الموقع: <http://www.andi.dz>

الجدول رقم (01): بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة 1970 - 1985.

1985	1980	1975	1970	المتغيرات الاقتصادية / السنوات
13.664	14.540	5.241	1.073	الصادرات مليار دولار
1.829-	1.693	1.443-	0.344-	الميزان التجاري مليار دولار
57.937	42.345	15.557	4.863	إجمالي الناتج الداخلي مليار دولار
10.5	9.5	8.2	6.6	التضخم %
18.261	19.363	4.632	0.939	المديونية مليار دولار

Source: La Banque mondiale, bases de données, 2017, de la cite web : <http://www.databank.banquemondiale.org>

ومع بداية الثمانينات لوحظت النتائج السلبية لهذا النموذج فقررت الدولة التعديل في استراتيجيتها التنموية الاهتمام بباقي القطاعات وتطوير الجانب الاجتماعي، كما بادرت بإجراء اصلاحات إرادية خاصة على مستوى المؤسسات، والسماح للقطاع الخاص بالنشاط في ميادين محددة، إلا أن أزمة المديونية قد كشفت على الاختلالات العميقة على مستوى الاقتصاد فاختلف التوازنات الاقتصادية الكلية قد أثبت عدم نجاعة السياسة الاستثمارية المتبعة، مما استدعي ضرورة القيام بإصلاحات عميقة كانت هذه المرة في إطار المؤسسات المالية الدولية وذلك عن طريق تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي تقضي في مضمونها التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وما يترتب عن ذلك من حرية الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ومع تطبيق هذه البرامج تحسنت نوعا ما المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث ارتفع معدل النمو من -01 سنة 1990 إلى 6.2 سنة 1998<sup>1</sup>، كما انخفض معدل التضخم إلى 05 % سنة 1998، إلا أن معدل البطالة قد زاد بسبب سياسات الخصخصة وتسريح

<sup>1</sup> - الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1963-2011، الجزائر، 2011، ص.260.

العمال ووصل معدل البطالة إلى 25.24% سنة 1998<sup>1</sup>، ورغم اصلاح قوانين الاستثمار في هذه الفترة إلا أنها لم تؤدي إلى زيادة معتبرة في الاستثمارات بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تمر بها البلاد في التسعينات.

ومع حلول سنة 2000 بدأت الأوضاع تتحسن حيث ارتفعت اسعار البترول وتخلص الدولة فيما بعد من أزمة المديونية عن طريق التسديد المسبق للديون، كما قامت بإصلاحات أخرى على مستوى قوانين الاستثمار، كما اهتمت بتحسين البيئة الاستثمارية في اطار برامج النمو الاقتصادي المتعاقبة، وقد بلغ عدد مشاريع الاستثمارات منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2007 ميعادل 63235 مشروع كما ساهمت هذه المشاريع في خلق فرص عمل تقدر ب: 1231594 كما هو موضح في الجدول التالي

#### الجدول رقم (02): مجموع المشاريع الاستثمارية المصرح بها من 2002-2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%	1 098 011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%	133 583	10,85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(2018): بيانات التصريح بالاستثمار، على الموقع: <http://www.andi.dz>

إلا أن انخفاض أسعار البترول مرة أخرى في أواخر عام 2014 كشف مرة أخرى على أن السياسة الاقتصادية عامة والسياسة الاستثمارية تحتاج إلى إعادة اصلاح عميقة.

<sup>1</sup> - La banque mondiale, base de données, du cite web: données.banquemondiale.org

## المحور السادس:

# مفاهيم عامة حول التنافسية

على الرغم من وجود إجماع عام في أدبيات التجارة الدولية بشأن مفهوم الميزة النسبية فإن الأمر يختلف إلى حد كبير بخصوص المزايا التنافسية، نتيجة أن مفهوم التنافسية يعد مفهوماً متعدد الأبعاد تتداخل فيه عدة عوامل تؤثر على الموقف التنافسي الحقيقي لوحدات الإنتاج الاقتصادية في مختلف الدول.

وترجع صعوبة تحديد مفهوم التنافسية إلى اختلاف الرؤى وفقاً لمستويات التحليل (ما إذا كان التحليل كلياً أو جزئياً) وكذلك إلى اختلاف رؤى العلماء الاقتصاديين عن تلك الخاصة بعلماء إدارة الأعمال، حيث يهتم الاقتصاديون عادة بالعوامل التي تحدد القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ككل، أما رجال الإدارة ينصب اهتمامهم على تنافسية المنشأة أو القطاع.

### 1. مفهوم التنافسية على المستوى الجزئي والكلي:

ويمكن توضيح مفهوم التنافسية على مستويين أحدهما جزئي والآخر كلي.

#### 1.1. تعريف التنافسية على المستوى الجزئي:

يتضمن المستوى الجزئي مفهوم التنافسية على مستوى القطاع وعلى مستوى المنشأة.

##### 1.1.1. مفهوم التنافسية على مستوى القطاع:

جاء مفهوم التنافسية على مستوى القطاع أو الصناعة في العديد من الدراسات متشابهاً إلى حد كبير مع مفهوم التنافسية على مستوى المنشأة وهو ما يوحي أن الصناعة التي تتمتع بالقدرة التنافسية هي تلك الصناعة التي تتضمن شركات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية.

ويقصد بتنافسية قطاع معين قدرة المؤسسات التي تنتمي إلى ذلك القطاع على تحقيق النجاح المستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة<sup>1</sup>.

ويمكن للدولة أن تكون منافسا عالميا في صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية في كل الصناعات، كما تتضمن الصناعة ميزة تنافسية إذا كانت إنتاجية عناصر الإنتاج بها أكبر من إنتاجية منافسيها على المستوى الدولي إلى جانب تحقيق هذه الصناعة للتفوق من خلال ارتفاع نصيبها من إجمالي الصادرات العالمية.

وهناك تعريفات ترى أن الصناعة ذات القدرة التنافسية هي تلك الصناعة التي تتمكن من زيادة نصيبها في التجارة العالمية وتتجح في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

ويوضح تعريف آخر أن القدرة التنافسية على مستوى الصناعة هي: قدرة الصناعة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية سواء من خلال السعر المنخفض أو الجودة المرتفعة استنادا إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية وأنشطة فعالة للابتكار والتجديد بما يساهم في رفع مستوى المعيشة باضطراد<sup>2</sup>.

### 2.1.1. مفهوم التنافسية على مستوى المنشأة:

هناك تقارب كبير فيما يخص مفهوم الميزة التنافسية على مستوى المنشأة وعلى مستوى الصناعة، فكلاهما يحدد الميزة التنافسية على أنها قدرة الصناعة أو المنشأة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية سواء من خلال تخفيض السعر أو الجودة المرتفعة بهدف تحقيق معدلات مرتفعة بما يساهم في زيادة مستوى معيشة الأفراد، وقد جاء "بورتر"

<sup>1</sup> -محمد بن براك الفوزان (2015): المنافسة في المملكة العربية السعودية الأحكام والمبادئ، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، ص.180.

<sup>2</sup> - منى طعيمة الجرف (2002): مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها"، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد19، أكتوبر ، ص.ص.11، 12.

بفكرة مفادها أن الميزة التنافسية لا تخص الدولة وإنما تخص المؤسسة، فالميزة التنافسية تنشأ أساساً قيمة استطاعت مؤسسة ما أن تخلقها لزيائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واعي الزيادة السعرية المفروضة<sup>1</sup>، وهو ما يعكس أنه رغم تقارب مفهوم الميزة التنافسية بين المنشأة والصناعة إلا أن التفاوت يبدو واضحاً بالنسبة للمعايير المحدد لمفهوم الميزة التنافسية للمنشأة والتي تتمثل في:

- الربحية: وهي قدرة الشركة على تحقيق ربح مضطرد قابل للاستمرار.
- التميز: وهو نجاح الشركة في تحقيق الاختلاف عن الشركات (من خلال منتج مميز أو تكلفة منخفضة نسبياً، أو كلاهما).
- التفوق أو المساهمة في التجارة الدولية: ويقصد به زيادة المنشأة لخصتها من الأسواق العالمية.

- المساهمة في النمو المضطرد: والمقصود به مساهمة المنشأة في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والمحافظة على هذه الزيادة.

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD": "الميزة التنافسية للمنشأة هي قدرة المنشآت الفردية على المحافظة أو زيادة نصيبها في السوق العالمي على أساس مستمر"<sup>2</sup>.

كما يمكن تعريفها على أنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، وهذا ما يعني نجاحاً مستمراً لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية<sup>3</sup>.

1 - Micheal Porter(2000): "L'advantage concurrentiel", Dunod, Paris, p.08.

2 - وفاء على حسن علي العريض (2007): دراسة القدرة التنافسية الدولية لبعض القطاعات التصديرية المصرية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، ص.05.

3 - جمال عبد الله محمد (2016): التخطيط الاستراتيجي، دار المعزز للنشر والتوزيع، الأردن، ص.308.

على ضوء ما سبق يتبين أن مفهوم الميزة التنافسية على مستوى المنشأة يعتمد على تميز المنشأة بمنتج يتسم بخصائص تختلف عن نظائره في السوق المحلي أو العالمي بالإضافة إلى قدرتها على خلق طلب جديد نتيجة لتقديم منفعة مبتكرة ومن ثم يمكنها زيادة نصيبها في السوق وزيادة ربحيتها والمحافظة عليها.

والشكل التالي يوضح مفهوم التنافسية على مستوى القطاع وعلى مستوى المنشأة

الشكل رقم (06): التنافسية على المستوى الجزئي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

## 2.1. تعريف التنافسية على المستوى الكلي:

وردت عدة تعريفات للتنافسية على مستوى الدولة للهيئات معروفة واقتصاديين منها:

### 1.2.1. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني أنها: "الدرجة التي يمكن وفها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على وتوسع الدخل الحقيقية للشعب على المدى الطويل"<sup>1</sup>.

وفي سنة 1996 قدمت المنظمة تعريف آخر للتنافسية الدولية على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"<sup>2</sup>.

### 2.2.1. تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:

لقد تطور مفهوم التنافسية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي بسويسرا (دافوس) من مجرد قدرة اقتصاد الدولة إنتاج سلع متميزة ومبتكرة باستخدام تكنولوجيا متطورة إلى مفهوم آخر أكثر توسعا يركز على العوامل التي تحدد بشكل جماعي مستوى الإنتاجية، حيث عرفت التنافسية الدولية في تقرير المنتدى لسنة 2005 بأنها: "مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة والذي يحدد بدوره مستوى التقدم الاقتصادي للدولة"<sup>3</sup>، ولا يزال هذا التعريف سار إلى حد الآن.

1 - محمد عدنان وديع (2003): القدرة التنافسية وقياسها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 24، ديسمبر، السنة الثانية، ص.3.

2- OECD (1996): Industrial competitiveness , France, p.237.

3 -World economic forum (2005): The global competitiveness rapport , Geneva, Switzerland, p.6.

### 3.2.1. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد":

عرفت "الانكتاد" التنافسية على مستوى الدولة بأنها: "الوضع الذي يمكن الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة من إنتاج السلع والخدمات التي تلئم الأذواق في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحافظ أو تزيد الدخل الحقيقية لأفرادها"<sup>1</sup>. فتعريف التنافسية حسب "الانكتاد" ليس بالتعريف البسيط الذي يركز على مجموع التنافسيات الفردية للمؤسسات الموجودة داخل الدولة بل هو يمتد أيضا إلى مدى استقرار البيئة الكلية والتوازن في المؤشرات الاقتصادية العامة للدولة فهو بذلك يشتمل على العديد من العوامل مثل: الإنتاجية، الابتكار التكنولوجي، الاستثمار، أسعار الصادرات والواردات، ميزان رأس المال، ظروف العمل، الضرائب، الاستقرار السياسي وغيرها من العوامل.

### 4.2.1. تعريف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي:

يقدم مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي التنافسية بأنها: "مقدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية الدخل الحقيقية"، ويعكس هذا التعريف رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك<sup>2</sup>.

### 5.2.1. تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية:

يتمثل تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية للتنافسية سنة 1997 في: قدرة الدولة على خلق قيمة مضافة تتمكن من خلالها زيادة ثروتها، وذلك عن طريق إدارة الأصول

1 - Unctad (1995): Trade and development rapport , Geneva, p.4.

2 - المعهد العربي للتخطيط (2003) : تقرير التنافسية العربية ، الكويت، 2003، ص.21.

وعمليات التشغيل بشكل فعال ومؤثر عالميا ومحليا وربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف<sup>1</sup>.

وفي سنة 2003 قدم المعهد تعريفا معدلا يدور في ذات السياق الذي يربط بين التنافسية والنمو الاقتصادي، إلا أن هذا التعريف قدم أربعة أبعاد أساسية تشمل عددا من الاختيارات البديلة التي تشكل في النهاية ملامح البيئة التنافسية للدولة، حيث يمكن للدولة تحقيق تنافسيتها عن طريق إدارة الأصول والعمليات (الاعتماد على الأصول التي تملكها الدولة من موارد طبيعية وعمالة) أو خلق موارد إنتاج جديدة أذ ما كانت هذه الدولة تفتقر إلى هذه الأصول، كما يمكن للدولة أن تحقق تنافسيتها وفقا لهذا المفهوم من خلال انتهاج سياسات تستهدف اختراق الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات، أو السعي نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك بواسطة الاعتماد على التباعد والتقارب أي تحقيق التنافسية في السوق المحلي بما يصاحبها من ارتفاع معدلات الحماية أو الاتجاه إلى الأسواق العالمية.

### 6.2.1. مفهوم بورتر:

يشير "ميشيل بورتر" إلى أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل: أسعار الصرف، أسعار الفائدة وعجز الموازنة العامة للدولة، أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة، أو أنها دالة عكسية في تكلفة العمل، كما أن الميزة التنافسية قد ترجع إلى اختلافات ممارسات الإدارة، أو أنها التوازن الموجب للميزان التجاري أو القدرة على خلق الوظائف. وعليه فإن المفهوم الوحيد والشامل للتنافسية على مستوى الدولة هو إنتاجية الدولة، وأن رفع مستوى المعيشة داخل الدولة يتوقف على قدرة شركات الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من

1 - نفسه، ص.21، وراجع في هذا الخصوص:

- IMD (2006): The definition of international competitiveness, website: <http://www.imd.org>.

الإنتاجية وزيادتها عبر الزمن<sup>1</sup>. وحدد "بورتر" أربعة عوامل لتحديد الميزة التنافسية للدولة وهي<sup>2</sup>:

- أحوال أو ظروف الطلب المحلي.
- الصناعات المرتبطة والصناعات المساندة.
- طبيعة عوامل الإنتاج.
- استراتيجيات المنشآت وهيكلها والنافسة المحلية.
- الصدفة والحكومة (عاملين مساعدين).

## 2. سياسات دعم التنافسية:

تعتبر تقوية وتعزيز القدرة التنافسية التحدي الذي تواجهه العديد من الدول النامية، فهذا التحدي يتمثل في الخروج من مرحلة النمو التي يحكمها استغلال الموارد الطبيعية إلى مرحلة النمو المعتمد على الابتكار وحسن استخدام التكنولوجيا والإدارة المهارات، ونظرا أن القدرة التنافسية تبدأ من قدرة المنشأة المحلية مقارنة بالمنافسين في السوق المحلية والإقليمية والدولية وهو ما يتطلب حدا أدنى على الأقل من العوامل والسياسات الداعمة للتنافسية، وبما أن عملية دعم القدرة التنافسية تسير في مسارين مختلفين في نفس الوقت - كما سيتم التطرق إليه لاحقا - الأول يسعى إلى تحرير قوى السوق، والثاني إلى مراقبته، فإن الوصول إلى تحديد مسار دعم القدرة التنافسية ليس بالأمر السهل لأسباب عديدة نذكر منها<sup>3</sup>:

---

1 - نيفين حسين محمد محمود شمت (2004): القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل آليات الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ص.10.

2 - سامي حاتم عفيفي (2005): الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص.43.

3 - موريس جرجس (2000): آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، ورشة عمل حول: إعادة هيكلة القطاع الصناعي في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 07-08 نوفمبر، ص.15.

- هناك عدد لا يستهان به من المستفيدين من النظام الحالي، يشكلون حجر عثرة أمام أي تغيير في الوضع (سواء تعلق الأمر بالعاملين بالقطاع الخاص أو العام).
- هناك أهداف كثيرة لتعزيز القدرة التنافسية وبعضها قد يتضارب مع البعض الآخر، الأمر الذي يهدد وحدة الهدف.
- مثل هذا التحول إلى هيكل تنافسي قد يخيب ضن الجميع لأنه لا يعطي نتائج سريعة، ويتضح من خبرات الدول الأخرى أنه عادة ما يتم بنجاح لو تم تنفيذه من خلال عملية مستمرة تتكون من تعديلات صغيرة متلاحقة عبر فترة زمنية طويلة حتى ترسخ قواعده ويتقبله أصحاب الشأن وهم كل من القطاعين العام و الخاص بالإضافة إلى المستهلكين.
- تعديل مبادئ رسخت في أذهان الجميع لفترات زمنية طويلة بمبادئ جديدة أمر من الصعب تحقيقه، خاصة وأن تضمن عددا كبيرا من المؤسسات والمشاريع والأفراد في نفس الوقت.

## 1.2. العوامل المؤثرة في دعم القدرة التنافسية:

تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- العنصر البشري المؤهل: فالموارد البشرية ذات المهارات والقدرة على أداء أعمال البحث والتطوير والتصميم تعتبر أساس تعزيز التنافسية من خلال القدرة على أداء الأنشطة والدخول في الحلقة المنتجة وتحقيق المزيد من الازدهار والنمو.
- إطار مؤسسي فعال: ويتمثل في تلك المؤسسات التي تعمل على تطبيق السياسات التنافسية وتركز على إعادة تأهيل الموارد البشرية طبقا للمواصفات الدولية وتقديم الدعم الفني والخبرات للمنشآت المحلية وتتمثل فعالية الإطار المؤسسي من خلال نقل

المعلومات لمنشآت الأعمال لتحديد الشركاء والأنشطة، فرض تنفيذ حقوق الملكية والعقود، زيادة درجة المنافسة وتكافؤ الفرص<sup>1</sup>.

- ديناميكية النظام المالي: حيث أن معدل الاحتياطات الدولية يعتبر المؤثر لمدى قدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية في ظل عدم القدرة على زيادة معدلات الدين الخارجي والتأثير على معدلات النمو والادخار ومصادر التمويل داخل الدولة

- ديناميكية السوق: يعتبر التدخل الحكومي من الأمور المحورية في التأثير على كفاءة الأسواق وتحقيق التنافسية المحلية الناجعة، كما يمكن للحكومات عرقلة المنافسة بالإفراط في تنظيم دخول شركات جديدة إلى السوق وبتنظيم أنشطة السوق حول مجموعة مغلقة من المشتركين<sup>2</sup>.

- البنية التحتية: يمكن تصنيفها إلى البنية التحتية الملموسة مثل الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات....، والبنية التحتية التسويقية التي تمثل مدى قدرة المؤسسات الداخلية على تسويق المنتجات دولياً ومدى القدرة على الاستفادة من النظم الداخلية (مثل نظام الشبكات الداخلية، شركات التصدير، تجار التجزئة) اعتماداً على عنصر الشفافية والمصادقية داخل الدولة.

ومما لا شك فيه أن تدعيم القدرة التنافسية يتطلب تضافر كافة الجهود سواء في دور حكومي متميز ومتطور وكذلك على المستوى الجزئي لا بد من تطوير في الفكر الإداري والسلوكي لمنظمات الأعمال من خلال:

---

1 - دعاء محمد محمد سلمان (2003): بناء المزايا التنافسية في قطاع الصناعات التحويلية في مصر، المؤتمر العلمي الثالث والعشرون حول: القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، من 08-10 ماي 2003، ص.10.

- راجع في هذا الخصوص:

- محسن هلال (2007): التجارة وسياسات المنافسة، المؤتمر العربي الثاني حول: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مسقط، مارس، ص ص. 217-247.

2 - Antoine Bouet (1998): Le protectionnisme : Analyse économique, Librairie vuibert, Paris, Septembre, pp.175.

- الاستقرار الاقتصادي وسهولة تعرف القطاع الخاص على مسيرة الدولة الاقتصادية المستقبلية.

- توافر الرؤية الواضحة والثقة المتبادلة بين الحكومة والمنشآت، والشفافية والمساواة بين الجميع في التعامل مع الممارسات التجارية.

- ألا يكون للمصالح الخاصة وزن سياسي ثقيل يؤثر على اتجاهات وقرارات الحكومة.

- استناد السياسات الداعمة للتنافسية على المزايا البنية سواء كانت مزايا استراتيجيكية (حاضرة) أو ديناميكية (يمكن تطويرها في المستقبل) في ظل الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدولة والذي ينصب على زيادة الكفاءة الاقتصادية وزيادة النشاط الاقتصادي .

## 2.2. السياسات المطلوبة لتدعيم القدرة التنافسية وتطوير مناخ الأعمال:

يتضح مما سبق أن عملية بناء ودعم القدرة التنافسية هي عملية ديناميكية طويلة الأجل، تعتمد على التنافسية المحلية التي تحتوي في طياتها على مجموعة من عوامل الاستجابة والتي -العوامل- تؤدي بتوافرها إلى تهيئة مناخ الأعمال، إضافة إلى تبني مجموعة من السياسات والإصلاحات حتى يمكن توفير الأساس الذي يمكن من خلاله تعزيز القدرة التنافسية، وتمثل تلك السياسات فيما يلي:

### 1.2.2. السياسات الاستثمارية:

إن تحسين المناخ الاستثماري له أهمية كبيرة في جذب التقنيات الحديثة وانسياب الأموال من الخارج إلى الداخل وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية ومواجهة المتغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية، ولتهيئة المناخ الاستثماري يجب مراعاة ما يلي<sup>1</sup>:

- العمل على توفير بيئة اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية.

1 - علي لطفي(2009): الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص ص.34، 35.

- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين، والمساعدة في دراسة الجدوى.
- أن يكون للدولة دور رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي مع عدم تغيير السياسات المتبعة عند تغيير الحكومات، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمارات.

### 2.2.2. السياسات المالية والتجارية:

- يمكن إيجاز أهم السياسات المالية والتجارية الداعمة للقدرة التنافسية في:
  - إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، مع عدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية إنما توفير أجهزة للرقابة التمويلية والقانونية بغرض زيادة معدلات الادخار المحلي على اعتباره المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.
  - لابد من سياسات واضحة للإصلاح الضريبي سواء فيما يتعلق بمستويات الضرائب الجاذبة للاستثمارات الأجنبية أو بخفض الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب على المبيعات على السلع الاستثمارية، إضافة إلى خفض الأعباء الإجرائية المالية التي يتحملها المصدرين.
  - تعديل هيكل الرسوم الجمركية من خلال خفض التدريجي لها تزامنا مع النضج التدريجي للمنشآت المحلية (الناشئة) وهو ما يمثل أساسا لتقييم الأداء ومعرفة أوجه القصور وأسبابه.
  - الاهتمام بنشاط التسويق الإلكتروني عبر شبكة الانترنت.

### 3.2.2. السياسات النقدية:

مما لا شك فيه أن السياسات النقدية التي تتبعها الدولة له تأثير على نمو الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمنافسة للمنتج المحلي وبناءا عليه يجب تخفيض أسعار الفائدة على القروض والعمل على ضبط سعر الصرف عند مستويات واقعية والتنويع في الأوزان النسبية للعمات القابلة للتحويل في تكوين الاحتياطات منها، إضافة إلى إعطاء الثقة في العملة الوطنية سواء على المستوى المحلي من خلال خفض معدلات التضخم أو على المستوى الدولي من خلال قابليتها للتحويل.

### 4.2.2. السياسات الصناعية<sup>1</sup>:

من أجل التفاعل الإيجابي مع الانفتاح والاندماج بالسوق المحلي لابد من أن تتمحور السياسات الصناعية حول:

- المزيج السليم بين عناصر التكنولوجيا المحلية والأجنبية.
- تطوير قاعدة الصناعات المغذية والوسيطة.
- وضع حوافز لتعميق التصنيع المحلي وبناء مراكز للتصميم تنتشر بصورة نوعية مع كل نشاط صناعي.
- تقييم الإمكانيات الفعلية لمراكز البحوث النوعية وتطويرها وربطها بالتجمعات الصناعية عن طريق جهاز متخصص يقوم بالمتابعة.
- منع الإعفاءات الضريبية على المبالغ المخصصة للبحوث والتطوير وإعفاء الواردات من المعدات وأجهزة البحث والتطوير من الرسوم الجمركية والسماح بالاهتلاك المرتفع لتلك المعدات.

1 - راجع في هذا الصدد: معهد التخطيط القومي المصري (2002): رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي، الجزء الأول، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، رقم: 149، مارس، ص ص. 91، 92.

- تقديم حوافز خاصة بتشجيع الاستثمار الصناعي في المشروعات كثيفة العمالة والمجالات التي توليها الدولة أهمية.

- تقديم حوافز خاصة بتشجيع البحث والتطوير ورعاية الخلق والابتكار في المنتجات الصناعية بتصميمات محلية متطورة.

أما فيما يخص مناهج قياس القدرة التنافسية فإن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس التنافسية، ويتوقف نجاح هذه المؤشرات على درجة ملائمتها للتطورات التي استجبت على ساحة الاقتصاد العالمي من عولمة وتحرير التجارة وانفتاح الأسواق حيث تتسم هذه المؤشرات بطابع الشمولية لمفهوم التنافسية على المستويين المحلي والعالمي، وتتمثل أهمية قياس التنافسية في النقاط التالية:

- تكفل مؤشرات قياس التنافسية معلومات هامة تساعد على مواجهة تحديات التنمية المتواصلة عن طريق زيادة الإنتاجية من خلال تبني السياسات الاقتصادية الملائمة وتقوية البناء المؤسسي.

- تساعد مؤشرات قياس التنمية على تحقيق:

1- رصد حالة الاقتصاد الوطني أو الصناعة في فترة ما، ومقارنة أدائه عبر فترات زمنية مختلفة وإجراء المقارنات بين الدول والصناعات المختلفة.

2- تشخيص وتحديد العوامل التي تعرقل التنمية الاقتصادية وكفاءة تخصيص الموارد.

3- إقناع ذوي الشأن من قيادات رجال الأعمال والحكومات والمؤسسات بأهمية الإصلاحات الاقتصادية.

- تستخدم مؤشرات قياس التنافسية في الحملات الإعلامية الموجهة إلى المستثمرين المحليين والدوليين عن مناخ الاستثمار في مختلف الدول.

ومما لا شك فيه أن تصنيف مؤشرات قياس التنافسية على مستويات متعددة يرتبط بمستويات التنافسية في حد ذاتها، وعالية يتم استخدام المستوى الكلي والمستوى الجزئي (الصناعة والمنشأة)، ويكون الغرض من القياس على المستوى الكلي هو تحديد

التنافسية على مستوى الدولة في فترة معينة مقارنة بفترات زمنية أخرى أو مقارنة بدول أخرى، مما يتيح الاستفادة من تجارب دول نجحت في تحقيق مزايا تنافسية والمحافظة عليها، أما مؤشرات القياس على المستوى الجزئي فيكون الهدف منها تحديد الصناعات أو المنشآت التي تتمتع بمزايا تنافسية -جارية كانت أم كامنة- ووضع خريطة أولويات لتلك الصناعات والمنشآت، وفيما يلي نعرض أهم مؤشرات قياس التنافسية.

### 3. أنواع التنافسية:

تعتبر التنافسية حلقة متصلة تبدأ من قدرة المنتج (دولة، قطاع أو منشأة) على تقديم سلع أو خدمات وفقا لمعايير جودة عالمية متفق عليها وذات سعر يقوى على جذب المستهلك في الأسواق المحلية أولا ثم العالمية ثانيا، انطلاقا من الاعتماد على مفهوم الكفاءة الاقتصادية\* في ظل أسواق تتميز بالعمل وفقا لآليات السوق الحر، فالتنافسية إذا ما تم تعريفها بطريقة أو بأخرى فهي امتداد أو محاكاة لنموذج السوق من خلال تحفيز وجود الاستثمارات الأجنبية، زيادة الكفاءة الاقتصادية وتهيئة المناخ الاقتصادي التنافسي وهو ما يساهم في دعم المركز التنافسي.

والتنافسية هي عملية ديناميكية على عكس المركز التنافسي، فهو سواءا كان للدولة أو الصناعة أو المنشأة فإنه يتحدد في لحظة معينة من الزمن ويدخل في إطار التحليل الساكن المقارن والذي يأخذ أحد مفهومين أساسيين هما:

- الأول: أن المركز التنافسي (بالتعبير الكمي)، هو زيادة الكميات المصدرة أو نقصانها.
  - الثاني: أن المركز التنافسي يتحدد بالزيادة النسبية من صادرات دولة معينة.
- إذن، فالمركز التنافسي يقصد به نقطة ساكنة أو موقع معين أو نقطة توازن تحدد موقع الدولة أو الصناعة أو المنشأة بالنسبة لمنافسيها.

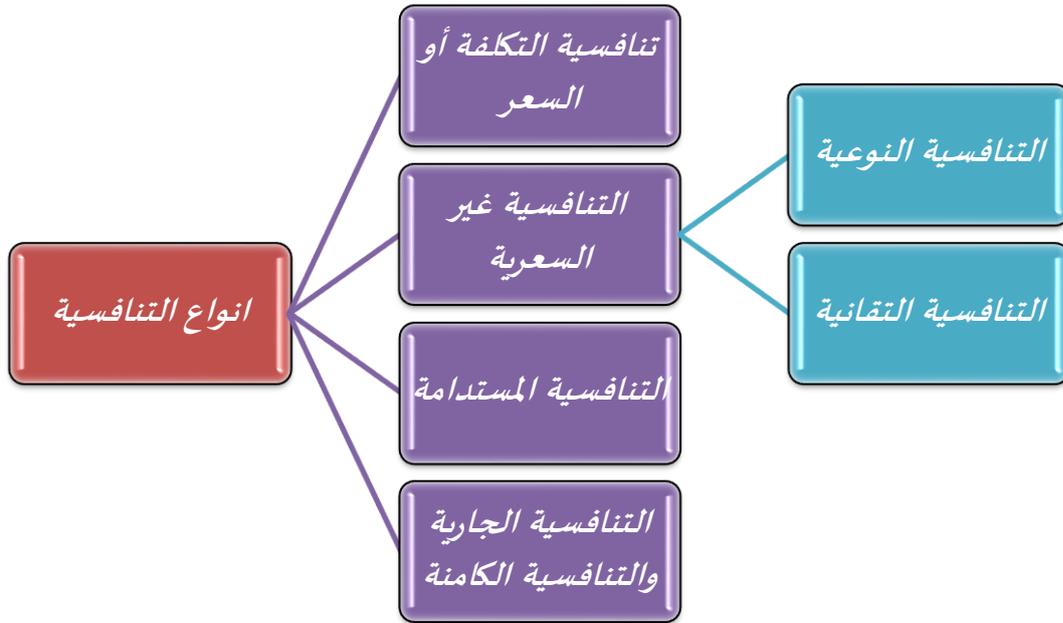
\* - تمثل أهم أبعاد الكفاءة الاقتصادية في: كفاءة تخصيص الموارد، كفاءة الحجم، كفاءة التقنية وكفاءة الديناميكية.

وفي إطار تحديد أنواع التنافسية يجب التمييز بينها وبين المنافسة من حيث المفهوم، فبينما تدل الأولى على قدرة الدولة على تصريف منتجاتها في الأسواق العالمية (أي أنها الوسيلة التي تحدد أداء الدولة في التجارة العالمية بمعناها الواسع) نجد أن المنافسة هي الشروط التي يتم وفقها التبادل ويحدد من خلالها نطاق السوق، وبالتالي فإن التنافسية والمنافسة من العناصر الأساسية لتحليل الإنتاج والتجارة العالمية.

في هذا السياق يمكن التمييز بين عدة أنواع من التنافسية، نعرض أهمها في

الشكل التالي:

الشكل رقم (07): أنواع التنافسية



المصدر: من إعداد الباحث

### 1.3. تنافسية التكلفة أو السعر:

فالدولة ذات التكاليف الأقل (الأرخص) تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، ويدخل هنا أثر سعر صرف العملة الوطنية على قدرة الدولة التصديرية<sup>1</sup>.

### 2.3. التنافسية غير السعرية:

يقصد بها العوامل غير السعرية التي تدخل ضمن مفهوم التنافسية مثل: الموقع، المناخ.... وتشمل غير السعرية كل من التنافسية النوعية والتنافسية التقانية وهي كما يلي<sup>2</sup>:

**1.2.3. التنافسية النوعية:** ويشمل هذا النوع من التنافسية إضافة إلى النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم عنصر الابتكار فالدولة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة في الإنتاج، والأكثر ملائمة لذوق المستهلك بالإضافة إلى وجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، تتمكن من تصدير السلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من سعر منافسيها.

**2.2.3. التنافسية التقانية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال التخصص في صناعات عالية التقنية، أي أنه يتم التنافس على أساس الإنتاج عالي التقنية والأكثر تعقيدا.

1 - Philippe D'arvisenet, Jean Pierre Petit (1999): Economie internationale : la place des banques, Dunod, Paris ,p:63.

- وراجع كذلك في هذا الخصوص: محمد عدنان وديع، محمد عدنان وديع (2005): التقدم التقاني والتنافسية، في: "التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص: 04، 05.

2 - تقرير التنافسية العربية ( 2003 ) ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ، ص.23.

### 3.3. التنافسية المستدامة:

يركز هذا النوع من التنافسية على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، حيث تحتوي عناصر رأس المال البشري على مستوى التعليم والتأهيل والإنتاجية، ومؤسسات البحث العلمي والتطوير والطاقة الابتكارية، إضافة إلى أن الوضع المؤسسي وقوى السوق تدفع كل من الدولة، الصناعة والمنشأة للاهتمام بعدد من العوامل التي تمكن من التمييز بين انجاز التنافسية واستمراريتها، وفي هذا الإطار لابد من الاهتمام بعدد من العوامل والتي يمكن تلخيصها في<sup>1</sup>:

- التحليل: يقصد بذلك الاهتمام بالتحليل على مختلف المستويات مثل المستوى الدولي، المستوى الإقليمي، المستوى المحلي ومستوى القطاع-المشروع-المنتج.
- الشمول: يقصد بذلك شمول الكفاءة والتي تعني تحقيق الأهداف بأقل تكلفة، كما تعني صحة وسرعة اختيار الغايات بالإضافة إلى شمول الفعالية.
- النسبية: حيث تعتبر التنافسية في جوهرها مقارنة نسبية بين الاقتصاديات على مستوى الدول أو المؤسسات أو الأقسام أو بين فترتين زمنيةتين.

### 4.3. التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة:

عندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فإن الغرض الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس فقط تقييم الحالة الراهنة، إذ من المعروف أن ارتفاع التنافسية الجارية مهما كانت المؤشرات المستعملة في قياسها لا يتضمن الحفاظ عليها ما لم تكن تتوفر للدول عناصر ديناميكية تشكل أسس القدرة التنافسية في عالم متغير، ويدخل في هذه العناصر كما تم الإشارة إليه أعلاه: التعليم، البحث والتطوير، بيئة الابتكار والبنية التحتية التقانية وتميز الأدبيات بين انجاز التنافسية وكمون التنافسية

1 - طارق أحمد محمد (2000): الوضع التنافسي للصناعات الكيماوية في مصر في ضوء التطورات المحلية والعالمية الجديدة: دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية صمر العربية، ص.47.

وسيرورة التنافسية إذ يتوجب الموازنة بين الانجاز الآني والكامن، لأن التركيز على إحداها على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية، ويمكن الإشارة إلى أن التنافسية الظرفية أو الجارية تركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الابتكار ورأس المال البشري والفكري<sup>1</sup>.

#### 4. مراحل تطور التنافسية:

إن العوامل الأساسية للمساهمة في القدرة التنافسية تختلف باختلاف مستويات التنمية التي تمر بها الاقتصاديات، ويرى "بورتر" أن الميزة التنافسية تمر بأربع مراحل وفقا لما يتوافر من محددات ومدى الترابط والتشابك بينها، وليس من الضروري أن تمر الدول بجميع هذه المراحل، وتمثل المراحل الثلاثة الأولى تزايدا أو تصاعدا للمزايا التنافسية، أما المرحلة الرابعة فتتمثل تراجع الميزة التنافسية وهو ما يؤكد فكرة ديناميكية مفهوم الميزة التنافسية، والشكل التالي يوضح هذه المراحل:

الشكل رقم (08): مراحل تطور التنافسية.



المصدر: من إعداد الباحث.

1 - للمزيد من المعلومات راجع:

-محمد عدنان وديع (2005): التقدم التقني والتنافسية، في: "التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص.241.

-تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سبق ذكره، ص.23.

كما يرى "بورتر" أن الميزة التنافسية تكون في البداية ذات طبيعة هشة وغير مستقرة، حيث تعتمد على توارث مفهوم عوامل الإنتاج وخاصة ذات الطبيعة الموروثة منها، وهي تتفق بذلك مع مفهوم الميزة النسبية ذات الطبيعة التقليدية، ثم تنتقل الميزة التنافسية بعد ذلك إلى مراحل أكثر تطوراً واستقراراً، ويرى "بورتر" أن الميزة التنافسية تمر بأربع مراحل هي<sup>1</sup>:

#### 1.4. المرحلة الأولى: مرحلة الدفع من خلال عوامل الإنتاج:

تستند جميع الصناعات الناجحة دولياً في تنافسيتها في هذه المرحلة وبشكل منفرد على عوامل الإنتاج الأساسية (العمل غير الماهر، الأرض، الموقع الجغرافي، رأس المال) وتتضاءل في هذه المرحلة أهمية المحددات الأخرى للميزة التنافسية، وفي هذه المرحلة تعتمد الميزة التنافسية على المنافسة السعرية، بما يعكس ميزة تنافسية متواضعة، وبناءاً عليه فالاقتصاديات هذه الدول تنتم بالحساسية الشديدة للدورات الاقتصادية وإلى تغيرات سعر الصرف، كما تعتمد المنتجات في هذه المرحلة على تكنولوجيا نمطية مستوردة من الخارج لا يتم خلقها محلياً\*.

وقد مرت جميع الدول بهذه المرحلة، كما نجد أن كل الدول النامية باستثناء الدول حديثة العهد بالتصنيع (كوريا الجنوبية، هونغ كونج، تايوان.....) في هذه المرحلة\*\*.

#### 2.4. المرحلة الثانية : مرحلة الدفع من خلال الاستثمار\*\*\*:

تنتم هذه المرحلة بارتفاع معدلات الاستثمار المادي والبشري وارتفاع قدرة الدولة على نقل واستيعاب التكنولوجيا الأجنبية وتطويرها، ومزيداً من اندماج الاقتصاد في السوق العالمي، وتشهد مصادر التنافسية نمواً في عددها ومدى تشابكها بالمقارنة بالمرحلة

1 - Michael Porter, 1990, Op.cit, pp. 543-560.

\* - وهو ما يترتب عليها تراجع هدف التصدير والاستناد إلى إستراتيجية إحلال الواردات.

\*\* - إن امتلاك الموارد الطبيعية الأولية يمكن أن يدعم دخل الفرد المرتفع لفترة من الوقت، إلا أنه لا يضمن أساساً قوياً للنمو المضطرب.

\*\*\* - لقد دخلت العديد من الدول النامية في هذه المرحلة مثل: كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، إسبانيا والبرازيل.

السابقة، حيث أن توافر عوامل الإنتاج ذات الطبيعة المتقدمة والمتخصصة، وطلب محلي آخذ في النمو وتزايد في المنافسة المحلية تدفع المنشآت لتطوير إنتاجيتها مع استمرار الأخذ بإستراتيجية المنافسة من خلال خفض التكاليف، وفي هذه المرحلة لا تكون الصناعات المرتبطة والسائدة متطورة إلى حد كبير، كما تتصف بزيادة مستوى التوظيف وارتفاع الأجور وأسعار المدخلات<sup>1</sup>.

ويقتصر دور الحكومة في هذه المرحلة على كيفية جذب الاستثمار الأجنبي وتوفير الحماية له بمختلف التشريعات، وتقوم أيضا بتشجيع المنافسة المحلية ودعم الصناعات المحلية الجديدة (الناشئة) في مواجهة المنافسة الأجنبية، كما تعمل على تشجيع الاستثمار، ورغم أن هذه المرحلة تعتبر أكثر تقدما بالمقارنة بالمرحلة السابقة إلا أنها تتسم هي الأخرى بعدم الاستقرار إلى حد ما، لأن اعتمادها على رؤوس أموال أجنبية يجعل المنشأة أكثر عرضة للصدمات العالمية بالإضافة إلى المشاكل التي تنجم عن تغيرات سعر الصرف<sup>2</sup>.

#### 3.4. المرحلة الثالثة: مرحلة الدفع من خلال الابتكار\*:

تتسم الميزة التنافسية في هذه المرحلة بأنها أكثر تقدما واستقرارا حيث تتراجع أهمية الميزة التنافسية السعرية وتكون جميع محددات الميزة التنافسية متواجدة في مدى واسع من الصناعات التي تتنافس في السوق العالمي بنجاح، وتعتمد الميزة التنافسية على عناصر الإنتاج المتخصصة والمتقدمة حيث تتوافر إمكانيات البحث العلمي وتتوافر البنية

1 - محمود حسن حسني(1999): محددات الميزة التنافسية في صناعة الأغذية المصرية، المؤتمر العلمي الثالث حول: المزايا التنافسية في المنطقة العربية الواقع والمستقبل، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، 04-05 ديسمبر 1999، ص. 14.

2 - راجع في هذا الخصوص: أوراق الندوة القومية الثانية: "الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، مركز بحوث التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة، مارس 1999، ص. 539.

\* - يمكن تقسيم الدول إلى مجموعتين وفقا لمستوى قدرتها التكنولوجية، المجموعة الأولى وهي اقتصاديات الجواهر التي تستند على الابتكار بالدرجة الأولى كمحرك للنمو (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) والمجموعة الثانية اقتصاديات اللاجواهر والتي تستند على الابتكار (الجزائر من ضمنها).

الأساسية عالية الكفاءة، ويكون طلب المستهلك في هذه المرحلة أكثر تعقيدا بسبب ارتفاع مستوى الدخل الفردية، وارتفاع مستوى التعليم، والرغبة المتزايدة في الحصول على الرفاهية، وهنا يبدأ تكوين تجمعات (عناقيد) الصناعات من خلال تطوير الصناعات المرتبطة والمساندة ذات المستوى العالمي التي تتنافس دوليا في أجزاء الصناعات الأكثر تمايزا، كما تنتهج المنشآت المحلية إستراتيجية تنافس قائمة على التمييز والتنوع، ليصبح الاقتصاد بدوره أقل تأثرا بالصدمات الخارجية والتغيرات في سعر الصرف، ناهيك عن اعتماد المنشآت على قنوات إنتاجية غير نمطية تعتمد على الابتكار والمهارات والتكنولوجيا الأكثر تعقيدا والتي يتم خلقها محليا<sup>1</sup>.

أما عن دور الحكومة، فيكون تدخلها في هذه المرحلة بشكل غير مباشر، حيث تعمل على تهيئة البيئة المحلية الملائمة للابتكار والتجديد المستمر، وعلى تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمنشآت وعلى توفير عناصر إنتاج أكثر تقدما وتخصصا وعلى تقديم حوافز الاستثمار، كما يظهر أثر الحكومة في تحسين مستوى الطلب المحلي وتنظيم المنافسة المحلية.

#### 4.4. المرحلة الرابعة: مرحلة الدفع من خلال الثروة:

تمثل هذه المرحلة بداية تدهور الميزة التنافسية للدولة، حيث يصبح الاقتصاد مدفوعا بالتراكم السابق للثروة ورغبة المستثمرين في المحافظة على الاستثمارات والابتكارات المحققة دون الرغبة في التطوير، وتبدأ المنشآت في فقدان الميزة التنافسية من خلال عدة أشكال منها انحسار المنافسة وعمليات الابتكار وفقدان دوافع النجاح، وتركيز السياسات الحكومية على إعادة توزيع الدخل بدلا من تنويعه، وهنا تبدأ منشآت الدولة في فقدان الميزة التنافسية لصالح المنشآت الأجنبية<sup>2</sup>.

1 - نيفين حسين محمد محمود، سميت، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

2 - دعاء محمد سلمان، 2004، مرجع سبق ذكره، ص. 31.

نخلص مما سبق إلى أن "بورتر" قد استفادة من فكرة مراحل النمو الاقتصادي ل:"روستو" وفكرة دورة حياة المنتج في دراسات التنمية من أجل توضيح المراحل المختلفة التي تمر بها القدرة التنافسية.

#### 5. محددات التنافسية وفق المناهج الدولية:

هناك العديد من المناهج والتقارير التي تم إعدادها سواء من طرف الاقتصاديين أو من طرف المعاهد والمنشآت العالمية أو الإقليمية عن القدرة التنافسية إلا أن الدراسة التي قام بها كل من " بورتر" و الاقتصادي "LALL" وكذلك دراسة المعهد الدولي للتنمية الإدارية "IMD" أكثر الدراسات عمقا لوضع المحددات للقدرة التنافسية.

#### 1.5. منهج "بورتر":

حاول "بورتر" تقديم منهج للتنافسية يقوم على مجموعة من الأسس، حيث تتمتع الدولة بميزة تنافسية في صناعة ما إذا استطاعت أن تحقق نجاحا تنافسيا في الأسواق العالمية من خلال توظيف إستراتيجية عالمية للمنافسة استنادا إلى متغيرات تكنولوجية ومهارية مكتسبة، معتمدا على التحليل الديناميكي للوصول إلى الفروض الأساسية لصياغة هذا المنهج أو النظرية وتتمثل هذه الفروض في<sup>1</sup> :

- وجود عدد من الاستراتيجيات العالمية للمنافسة وعلى النشأة أو الصناعة أن تختار بينها، بشرط أن توضح النظريات الدولية معايير الاختيار بين هذه الاستراتيجيات.2-  
يجب أن تجمع النظريات الجديدة للتجارة الدولية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، فالنظريات السابقة انقسمت إلى مجموعة نظريات تفسر التجارة الدولية فقط وأخرى تفسر الاستثمار الأجنبي دون وجود محاولة للربط بينهما.

- تتسم الميزة التنافسية بأنها ذات طبيعة ديناميكية، فالمنشأة تكتسب قدرتها التنافسية من خلال التحسين والتطوير الذي يتطلب استثمارا مستمرا ومتراكما، وذلك على عكس الحال

1 - Micheal Porter, The competitive advantage of nations, 1990, op.cit, pp. 18-20.

بالنسبة لمفهوم الميزة النسبية الساكن والذي ركز على وفرة عناصر الإنتاج واستبعاد التغيرات التكنولوجية من تحليله.

- ينبغي على الدولة بكافة سياساتها ومؤسساتها أن توفر البيئة المحلية الملائمة للصناعات المختلفة، بحيث تساند هذه البيئة المهارات وامتلاك التكنولوجيا الحديثة.

- تختلف طبيعة المنافسة وكذلك مصادرها بشكل واسع بين الصناعات المختلفة ولا تقتصر الميزة التنافسية على مصدر واحد.

- لا تقتصر الميزة التنافسية على قدرة المنشأة على تلبية احتياجات المستهلكين، أو قدرتها على امتلاك التكنولوجيا الحديثة، بل أن تتوافر لدى المنشأة المرونة الكافية للاستجابة لأي تغير هيكلي قد يهدد ميزتها التنافسية، أو استغلال أية فرصة جديدة تحسن من وضعها التنافسي الحالي.

- تعتبر وحدة التحليل الأساسية لفهم القدرة التنافسية هي الصناعة أو المنشأة لأن تحقيق الدولة لميزة تنافسية وطنية يتم من خلال تجمعات أو شبكة من الصناعات المترابطة سواء أفقياً أو رأسياً.

ووضع "بورتر" مجموعة من المحددات للميزة التنافسية والتي تقوم على تشكيل المناخ الاقتصادي الذي تواجهه المنشآت المحلية وهو الأمر الذي سوف يكون له تأثير مباشر على مقدرة المنشأة على المنافسة العالمية، وتتأثر هذه المحددات وتؤثر في بعضها البعض، حيث لا يمكن الاعتماد على محدد واحد فقط لتحقيق ميزة تنافسية مستمرة، إلا أنه لا يقصد من ذلك توافر هذه المحددات مجتمعة كشرط ضروري من أجل تحقيق الميزة التنافسية في صناعة ما، إلا أنه كلما توافر عدد أكبر من هذه المحددات وكلما كانت العلاقة بينها أكثر تفاعلاً وتشابكاً كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية مستقرة والمحافظة عليها خلال فترة زمنية طويلة، وتنقسم تلك المحددات كما صاغها "بورتر" إلى محددات رئيسية وأخرى مساعدة أو مكملة كما يلي:

### 1.1.5. المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية:

وتتمثل هذه المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية في أربعة محددات وهي:

#### أولاً: عوامل الإنتاج وخصائصه:

قدم "بورتر" عوامل الإنتاج كأحد محددات القدرة التنافسية بما يتفق مع نظرية التجارة الكلاسيكية التي ترى أن تنافسية الدولة تعتمد على عوامل الإنتاج، وتمثل عوامل الإنتاج المدخلات الضرورية اللازمة لدعم قدرة صناعة ما، وتأخذ هذه العوامل أحد الشكلين:

أ- **العوامل الأساسية:** تتمثل في الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، وموارد رأس المال، والبنية الأساسية، وموارد معرفية، وهي العوامل التي لا تمثل ميزة تنافسية لأنه يسهل انتقالها والحصول عليها من قبل المنافسين، ويزداد دور العوامل الطبيعية تعقيداً في كيفية استخدامها للحصول على ميزة تنافسية، والتي تعتمد على مدى كفاءة وفعالية توظيف العمل الإنتاجي، فكثير من الدول تمتلك حجماً لا يستهان به من الأيدي العاملة ولكنها تسيء توظيفه في الصناعات الملائمة.

ب- **العوامل المطورة:** وهي الأثر أهمية لصعوبة الحصول عليها أو تقليدها مثل الحصول على عمالة ذات المهارات الخاصة مثل المنظمين، وعلى عكس النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي ترى أن عوامل الإنتاج تعد المصدر الأساسي والوحيد للقدرة التنافسية يرى "بورتر" أن عوامل الإنتاج تأتي كأحد محددات التنافسية وليس المحدد الوحيد لها، فلا يمكن الركون إلى عوامل الإنتاج فقط في خلق القدرة التنافسية والتي يمكن توفيرها عن طريق الخلق والتجديد أو حتى عن طريق الاستيراد، ومن ثم فإن تحقيق الميزة التنافسية لا يتوقف على مجرد وفرة عناصر الإنتاج منخفضة التكلفة وعالية الجودة ولكن

على كفاءة استخدام هذه العناصر، فغالبا ما يصاحب وفرة عوامل الإنتاج سوء في الاستخدام<sup>1</sup>.

### ثانيا : أحوال الطلب المحلي:

يتعلق المحدد الثاني الذي قدمه "بورتر" بأحوال الطلب المحلي التي يمكن حصرها في مجموعة من الخصائص التالية<sup>2</sup>: تكوين الطلب المحلي (بمعنى طبيعة احتياجات المستهلكين)، حجم ونمط معدل النمو في الطلب المحلي والآليات التي يمكن من خلالها نقل تفضيلات المستهلك المحلي في دولة ما إلى الأسواق العالمية، ويعتبر تكوين الطلب المحلي هو أكثر العوامل تأثيرا على الميزة التنافسية، وذلك من خلال هيكل احتياجات المستهلك المحلي، حيث تتمتع دولة ما بميزة تنافسية في نشاط أو صناعة معينة إذا كان الطلب المحلي يقدم للمنشآت المحلية صورة أثر وضوحا وفي الوقت المناسب.

فالضغوط المستمرة من قبل المستهلكين المحليين لطلب منتجات مميزة تؤدي إلى توليد ضغوط مستمرة على المنشآت مما يعمل على تحفيزها لإجراء المزيد من الابتكار والتجديد من أجل تلبية احتياجات هؤلاء المستهلكين الأمر الذي ينعكس في النهاية على تقوية وتعزيز المزايا التنافسية المتحققة للمنشأة أو الصناعة مقارنة بالمنافسين الآخرين. ويمكن توضيح تأثير كل من هيكل الطلب المحلي ومعدل نمو على المزايا التنافسية في الآتي:

أ- **هيكل الطلب المحلي:** إن التركيز على أجزاء من صناعة ما تتمتع بطلب محلي مرتفع، قد يكون مصدرا للميزة التنافسية من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم بما يمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية، فالمنشآت التي تحقق مزايا تنافسية في الأسواق العالمية هي التي تمتلك حصة كبيرة من الطلب المحلي، كما أن وجود مستهلكين على

1 - عبد السلام محمد السيد عوض (2007): الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كمصدر للقدرة التنافسية للاقتصاد المصري - بالتطبيق على قطاع الصناعة-، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، ص.28.  
2 - نيفين حسين محمد محمود شمت، مرجع سبق ذكره، ص:34.

درجة عالية من الثقافة والدراية بالمنتجات التي يستهلكونها يكون له أثر محوري في تعزيز المزايا التنافسية المحققة<sup>1</sup>.

وقد برهنت العديد من الدراسات على أن المنشآت تكون أكثر يقظة لحالات الطلب المرتبطة بالوطن عن حالات الطلب في الأسواق البعيدة، ومن ثم تنجح هذه المنشآت في تلبية احتياجات المستهلكين، ويعتمد توفير هذه الاحتياجات على:

- عمليات التطوير التي تقوم بها هذه المنشآت.

- مناطق توزيع الطلب.

- الإلمام بتوقعات احتياجات المستهلكين.

**ب- حجم الطلب المحلي ومعدل نموه:** يأتي حجم الطلب المحلي ومعدل نموه في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث يؤدي كبر الطلب المحلي وزيادة معدل نموه إلى تحقيق ميزة تنافسية، لأنه يسمح للمنشآت العاملة بتحقيق اقتصاديات النطاق في السوق المحلي، وارتفاع الطلب المحلي تدريجياً قد يجعل المنشآت تحتفظ بالتركيز على السوق المحلي، بينما التشبع السريع في الطلب المحلي غالباً ما يدفع المنشآت إلى البحث عن أسواق تصديرية<sup>2</sup>، كما يمكن تدويل الطلب المحلي للدولة من خلال تصدير العادات والأنماط الاستهلاكية في السوق المحلي إلى السوق التصديرية المستهدفة.

**ج- نقل الطلب المحلي\*:** يتمثل نقل الطلب المحلي في نقل رغبات أو تفضيلات المستهلكين عالمياً، بمعنى أن الاحتياجات المحلية تمثل ميزة تنافسية للمنتج المحلي والتي تقوم برفع قيمة السلعة أو الخدمة عالمياً، وتعتمد آلية نقل الطلب المحلي للأسواق العالمية

1 - نجوى علي خشبة "قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصري"، مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 2003ص:4.

2 - منى طعيمة الجوف(1995): دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الجديدة بعد عام 1974، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.65.

\* - من الجدير بالذكر أنه لن يكون للشركات الوطنية ميزة تنافسية في حالة زيادة الطلب المحلي لسلعها وخدماتها عن الطلب المحلي لنفس السلع والخدمات.

على مجموعة من العوامل يجب مراعاتها تتمثل في: الثقافة، العادات، الديانة، الحضارة المدنية<sup>1</sup>.

### ثالثا: الصناعات المغذية (المساندة) والمرتبطة (المكملة):

يقوم هذا المحدد بدور رئيسي في تحقيق الميزة التنافسية في صناعة ما بالدولة، ويقصد بذلك أن تتواجد لدى الدولة صناعات ذات مستوى عالمي تكون مرتبطة ومساندة لبعضها البعض الأمر الذي يساهم في رفع القدرة التنافسية للدولة في أنشطة أو صناعات محددة أو في أجزائها. والصناعات المرتبطة هي تلك الصناعات التي تشترك مع بعضها البعض في التقنيات والمدخلات وكذلك في قنوات التوزيع والعملاء، أو تلك التي تقدم منتجات متكاملة<sup>2</sup>.

وترجع أهمية الصناعات المكملة والمغذية إلى دورها في دفع هيكل الصناعة وتقدمه من خلال ما تتيحه من علاقات أمامية وخلفية، فضلا عما تسمح به تلك التجمعات العنقودية من سهولة انتقال المعلومات والأفكار الجديدة وهو ما يساهم في إمكانية خلق الميزة التنافسية في صناعة ما والمحافظة عليها من خلال العوامل التالية<sup>3</sup>:

- العامل الأول: يتمثل في زيادة إنتاجية المنشآت الداخلة في الصناعة العنقودية حيث يمكن للمنشآت الصغيرة أن تنضم إلى المنشآت الكبيرة لكي تقوم بتصنيع وتوريد السلع والخدمات وتقديم معلومات إليها.

- العامل الثاني: يتمثل في قدرة هذه المنشآت على الابتكار نتيجة تخصص كل منشأة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، كما أن قدرتها على دراسة الأسواق الخارجية تزداد مع زيادة درجة التكامل في الهيكل العنقود للصناعة.

1 - دعاء محمد محمود سلمان، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

2 - نيفين حسين محمد محمود شمت، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

3 - وفاء علي حسن علي العريض، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

- العامل الثالث: يتمثل في تحفيز الصناعات العنقودية لمنشآت أخرى جديدة للدخول ضمن الهيكل العنقودي وذلك نظرا لتوافر المعلومات والأيدي العاملة الماهرة بما يؤدي إلى نمو الهيكل العنقودي وبالتالي تنعكس على القدرة التنافسية للصناعة العنقودية.

#### رابعاً: إستراتيجية المنشأة وهيكل الصناعة وطبيعة المنافسة المحلية:

انطلاقاً من أن نجاح المنشأة في التنافس المحلي يؤهلها للدخول إلى الأسواق الخارجية والنجاح عالمياً، لذا تعد إستراتيجية المنشأة عنصراً هاماً في خلق بيئة محلية مشجعة للمنافسة وملائمة لزيادة القدرة التنافسية للدولة، فالتنافس النشط بين المنشآت المحلية يؤدي إلى زيادة الضغوط على المنشآت لإجراء المزيد من التحسينات والتطوير بهدف تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الإنتاج والنفاذ للأسواق العالمية.

ويمكن تقديم ملاحظتين هامتين، الأولى تتمثل في أن المنافسة مع الشركات الأجنبية تمثل باعثاً قوياً على التطوير و الابتكار ولكن من النادر أن تكون بديلاً كفاً للمنافسة المحلية، أما الثانية تتعلق بأن وجود منافسة محلية يعتبر شرطاً ضرورياً لكنه غير كافٍ لتمتع بالميزة التنافسية فقد تسمح الدولة بدرجة من المنافسة المحلية بين المنشآت المحلية ولكن تحميها بسياسات من الحماية الجمركية وغير الجمركية الأمر الذي يعزلها عن متغيرات ومؤثرات البيئة العالمية، وعلى ذلك لكي تتمتع الدولة بميزة تنافسية في نشاط معين يستلزم أن يكون هناك تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية وغير الجمركية على الواردات المتعارضة لمنافسة منتجات هذا النشاط يتمشى مع النضج التدريجي للمنشآت المحلية وصولاً إلى درجة التوازن بين المنافسة المحلية والمنافسة في الأسواق العالمية.

ويمكن للمنشأة أن تحقق قدرة تنافسية من خلال إتباع الاستراتيجيات التالية<sup>1</sup>:

1 - Michael Porter (1980): "Competitive strategy", The free press, New York, pp. 39-40.

راجع كذلك : زغدار أحمد، "التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص.ص: 34-37.

أ- إستراتيجية زيادة التكلفة الكلية: تستطيع المنشآت تحقيق القدرة التنافسية من خلال تخفيض التكاليف الكلية ومن ثم قدرتها على تخفيض السعر مقارنة بالمنافسين، ويرجع انخفاض التكلفة إلى تحقيق اقتصاديات الحجم، أو امتلاك تكنولوجيا معينة، أو مصادر للمواد الخام غير متوفرة للمنافسين وبالتالي تتفرد المؤسسة بهذه الميزة.

ب- إستراتيجية تمييز المنتج: يمكن إتباع إستراتيجية تمييز المنتج من خلال تقديم منتج فريد مختلف عما يقدمه المنافسون، بحيث يمكن عرضه بسعر أعلى، وقد يكون التمييز في المنتج نفسه أو في نظام التسويق أو التوزيع، ويتطلب تمييز المنتج القيام بدراسات وأبحاث عميقة واستخدام خامات عالية الجودة مما يحمل المنشأة تكاليف مرتفعة لذلك قد يتطلب إتباع هذه الإستراتيجية التضحية بالمنافسة السعرية.

ج- إستراتيجية التركيز: طبقا لهذه الإستراتيجية فإن المنشأة تركز على خدمة قطاعات محددة من السوق، وتعمل من خلال برنامجها التسويقي على إشباع حاجات ورغبات هذه القطاعات بتقديم منتج متميز بالمقارنة بالمنافسين وبتكلفة أقل.

### 2.1.5. المحددات المساعدة أو المكملة:

أشار "بورتر" إلى أن هناك محددات ثانوية تؤثر وتتفاعل مع المحددات الرئيسية الأربعة، تتمثل هذه المحددات المكملة في عاملان هما الدور الذي تلعبه الحكومة لدعم المحددات الرئيسية والدور الذي تلعبه الصدفة والتي قد تمنح الدولة ميزة تنافسية مؤقتة.

#### أولاً: دور الحكومة:

تلعب الحكومة دوراً مؤثراً على خصائص الصناعات المغذية والمكملة من خلال دعم هذه الصناعات ووضع المواصفات القياسية لها، كذلك فإن الحكومة من خلال سياستها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المنشآت ودرجة التنافس بينها سواء من خلال أدواتها (تشريعات أسواق رأس المال، السياسة الضريبية وقوانين الاحتكار) أو من خلال

التأثير على سياسة سعر الصرف وإدارة سوقه<sup>1</sup>. كما تساعد الدولة على تنمية عوامل الإنتاج من خلال زيادة الاستثمارات في برامج التعليم والتدريب وكفاءة تخصيص الاستثمار بين الاستخدامات المختلفة وكذلك دعم عمليات التطوير والابتكار، وتوفير المعلومات والإحصائيات اللازمة لذلك، إضافة إلى زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية، وتؤثر الحكومة على الطلب المحلي من خلال دورها كمشتري ومن خلال وضع قواعد خاصة بمواصفات المنتج وقوانين حماية المستهلك.

### ثانياً: دور الصدفية:

تشير أحداث الصدفية إلى التطورات التي تقع خارج نطاق سيطرة وتحكم الشركات أو الحكومات<sup>2</sup>، فالأحداث غير المتوقعة والتي تحدث بمحض الصدفة تلعب دوراً هاماً في تنافسية ونجاح كثير من الصناعات بالرغم من ضآلة أثرها، حيث أنها في الغالب ما تقع خارج نطاق سيطرة المنشآت وكذلك الحكومات، ومن أهم الأمثلة على ذلك ظهور بعض الاختراعات والابتكارات الجديدة، وحدثت بعض الصدمات الفجائية مثل الصدمة البترولية والتحول الفجائي الملموس في أسواق المال العالمية أو أسعار الصرف والتقلبات الحادة في الطلب العالمي أو المحلي، والقرارات السياسية من جانب الحكومات الأجنبية والكوارث الطبيعية والحروب، ويترتب على هذه التغيرات إلغاء مميزات موجودة فعلاً لتحل محلها مميزات أخرى استجابة للظروف الجديدة لأن الأحداث الجديدة قد تؤدي إلى تغيير في محددات الميزة التنافسية\*، فالتغيرات غير الملائمة في تكلفة المدخلات مثلاً قد تحفز على الابتكار، ويختلف مدى وسرعة الاستجابة لهذه التغيرات من دولة إلى أخرى وفقاً لخصائص هذه الدولة ومدى وفرة وتقديم محددات القدرة التنافسية.

1 - وفاء علي حسن علي العريض، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

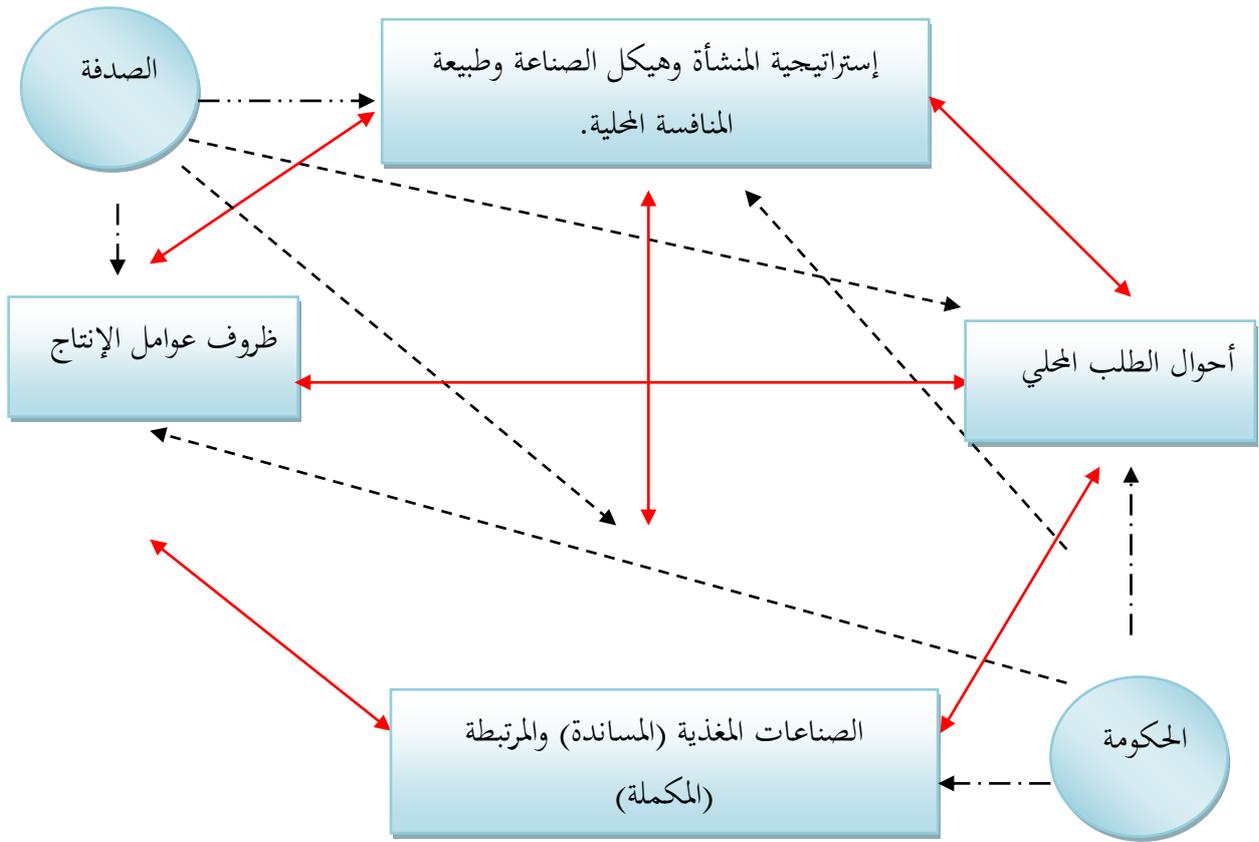
2 - نيفين حسين محمد محمود شمت، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

\* - من أمثلة ذلك: أدى سوء الأحوال الجوية في عامي 1993، 1994 إلى تدمير محصول القطن في كل من الصين وهند مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للقطن وتحول طلب الصناعات في أوروبا بصفة مؤقتة إلى الألياف الصناعية.

نخلص مما سبق إلى أن محددات الميزة التنافسية وفقا لمنهج "بورتر" يتطلب من الدولة الانتقال التدريجي نحو صناعات ديناميكية وهي صناعات يتمثل جوهرها في التطوير والابتكار، ولذلك فقد اعتمد "بورتر" في قياسه الميزة التنافسية للدولة على نصيب الدولة في الأسواق العالمية من الصادرات والمعرفة والتكنولوجيا.

ويمكن توضيح القدرة التنافسية وفق منهج "بورتر" من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): النظام المتكامل لمحددات القدرة التنافسية وفقا ل: "بورتر".



**Source:** Michael Porter, The competitive advantage of nations, The free press, New York, 1990, p:127.

### 3.1.5. تقييم منهج "بورتر":

واجه منهج "بورتر" العديد من وجهات النظر منها المؤيد ومنها المعارض، ويعتقد أصحاب وجهة النظر المؤيدة لمنهج "بورتر" أنه قد نجح في تقديم تفسير أكثر واقعية للتجارة بما يسمح بالتنبؤ بالمزايا التنافسية للدول في صناعات محددة، فقد قام بتجميع تلك

المحددات مع إجراء بعض التعديلات عليها في نموذج واحد اتسم بالشمول والديناميكية والتشابك، وتضمن أكبر عدد ممكن من المتغيرات الحاكمة لتفسير القدرة التنافسية<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لوجهة النظر المعارضة لمنهج "بورتر" فيمكن حصر الانتقادات التي تتبناها في ثلاثة العناصر التالية:

أ- **العمومية والشمول**: يرى البعض أن منهج "بورتر" يعيبه اتصافه بالعمومية والشمول بدليل أنه يتضمن مجموعة هائلة من المتغيرات والمحددات التي جاءت متداخلة ببعضها البعض، بالإضافة إلى أن ما توصل إليه المنهج من علاقات ايجابية بين عوامل الإنتاج المتخصصة من ناحية وبين تحقيق الميزة التنافسية المضطربة من ناحية أخرى ما زال يفتقر إلى التوثيق العلمي المقبول، كما أن ربط هذا المنهج تنافسية الدولة بزيادة حصتها من الصادرات كثيفة المعرفة مجرد استنتاج نظرا لعدم وجود علاقة حتمية واضحة بين نمو الصادرات والرفاهية، ونمو الصادرات والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أو الصادرات من السلع كثيفة المعرفة والنمو الاقتصادي.

ب- **الافتقار إلى الربط بين التنافسية على المستوى الكلي والجزئي**: يؤخذ على منهج "بورتر" أنه قد عجز عن تقديم تحليل سليم لكيفية الانتقال من تحقيق القدرة التنافسية للمنشأة إلى تحقيق التنافسية على مستوى الدولة حيث افترض وجود أيدي خفية قادرة على تحقيق هذا الربط.

ج- **عدم صلاحية تطبيق المنهج على الدول النامية**: يرى معارضو منهج "بورتر" أن التطوير والابتكار قد يصلحان فقط لتفسير القدرة التنافسية للدولة التي قطعت شوطا كبيرا في النمو وبالتالي فهو لا يصلح للتطبيق على كل الدول النامية.

1 - محمد عبد الشفيق عيسى (2000): القدرة التنافسية من منظور التطور التكنولوجي، مع تركيز خاص على الإستراتيجية الصناعية، مصر المعاصرة، العدد 459-460، ص.591.

## 2.5 محددات القدرة التنافسية وفقا لمنهج "LALL":

قدم "LALL" نموذجا لمحددات القدرة التنافسية يعتمد على التطوير والابتكار كجوهر لخلق القدرة التنافسية، حيث ربط "LALL" بين القدرة التنافسية والقدرة التكنولوجية المحلية والتي تعكس القدرة على الابتكار والتطوير في الدول المتقدمة أو القدرة على التعليم في الدول النامية، ومع تعدد وتداخل المحددات المفسرة للقدرة التنافسية فقد أوضحت دراسة "LALL" أنه ليس من الضروري تقديمها في شكل رباعي، ومن ثم يمكن تقديم هذه المحددات وصياغتها في نماذج أخرى قد تكون ثلاثية، إضافة إلى تأكيده على أن محددات القدرة التكنولوجية هي التي تعكس القدرة التنافسية والتي تحدد من خلال تعامل المنشأة مع ثلاث أسواق هي: سوق العوامل، سوق الحوافز، سوق المؤسسات<sup>1</sup>.

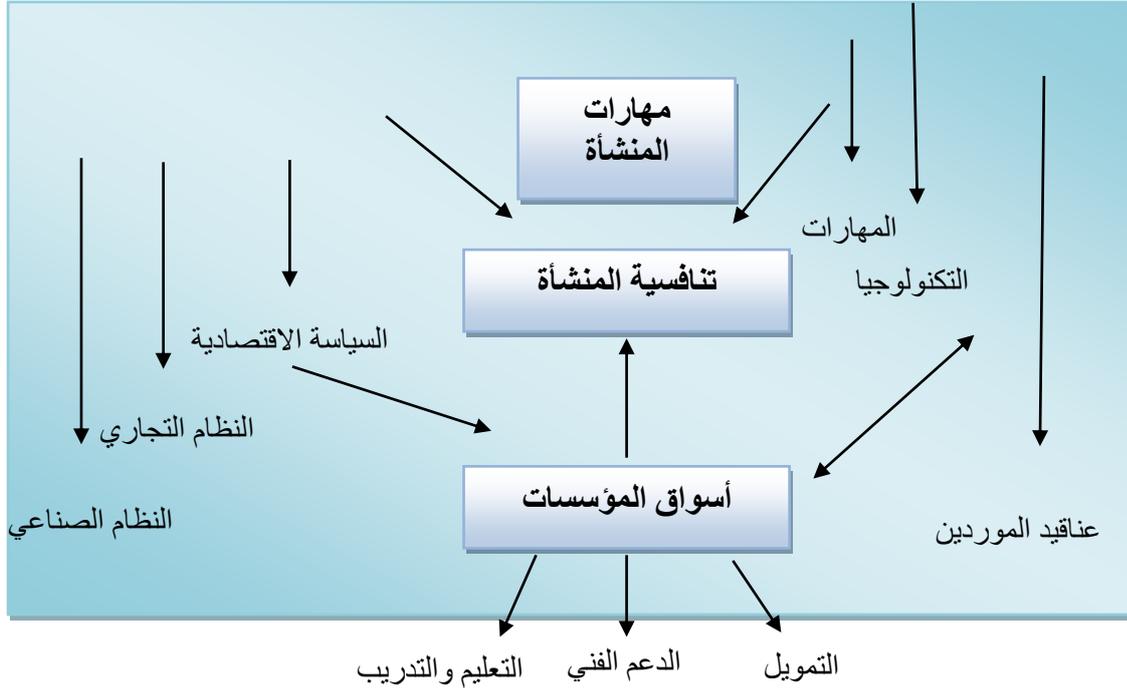
أ- سوق العمل: يتضمن عوامل الإنتاج الأكثر تقدما وتشمل التكنولوجيا والمهارات الفنية والمعلومات وتوافر البنية الأساسية.

ب- سوق الحوافز: ويشمل السياسات الاقتصادية والكلية والنظام الصناعي الذي تنتهجه الدولة بما يؤثر إيجابيا على الميزة التنافسية للمنشأة، فضلا عن الطلب المحلي الذي جاء يشمل حجم الطلب ومعدل نموه، والذي يتأثر بدوره بالدخل الحقيقي وكذلك بالنمط المتبع في التوزيع.

ج- سوق المؤسسات: يشمل سوق المؤسسات على كافة المؤسسات التي تتعامل مع المنشآت، وتشمل مؤسسات التعليم والتدريب والتطوير والبحث العلمي، والتي أكدت الأدبيات المختلفة أنها على قدر كبير من الأهمية لدعم القدرات التكنولوجية للمنشآت ومن ثم قدرتها التنافسية.

1 - عبد السلام محمد السيد عوض، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

الشكل رقم (10): محددات القدرة التنافسية وفقا لمنهج Lall (مثلث القدرة التنافسية)



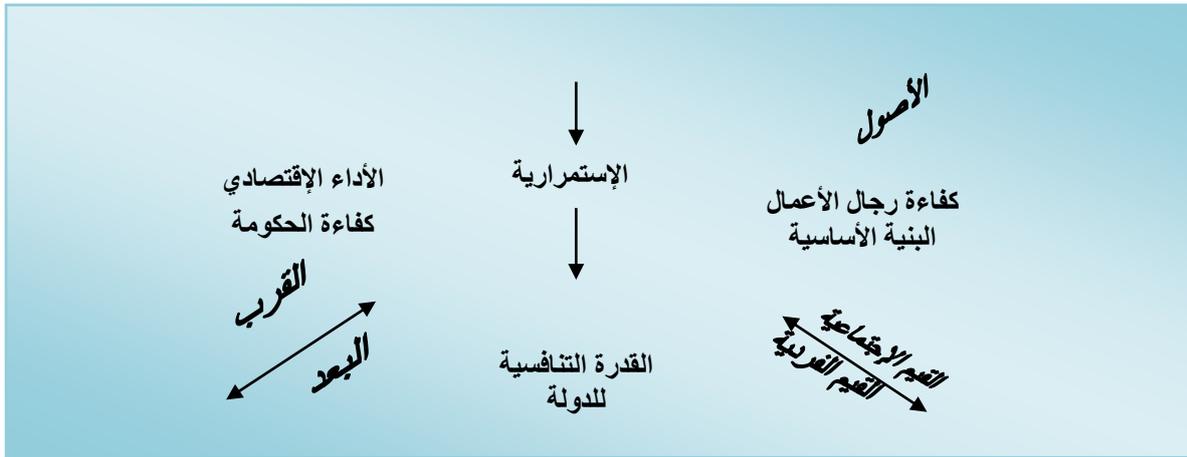
**المصدر:** - عبد السلام محمد السيد عوض، "الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كمصدر للقدرة التنافسية للاقتصاد المصري - بالتطبيق على قطاع الصناعة -"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، 2007، ص.30.

من الجدير بالذكر أن نموذج "LALL" يتشابه إلى حد كبير مع نموذج "Porter"، إلا أن نموذج "LALL" كان أكثر وضوحاً في الربط بين القدرة التنافسية والقدرة التكنولوجية المحلية من جهة وفي نظرتة للمنشآت المحلية وإستراتيجيتها وأهدافها، حيث يرى أن المنشآت تستجيب إلى محددات القدرة التنافسية المتوفرة من خلال تعاملها مع الأسواق الثلاث ( الحوافز، العوامل، المؤسسات) وتتوقف استجابة هذه المنشآت على إستراتيجيتها وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها.

### 3.5. محددات القدرة التنافسية وفقا لتقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية "IMD":

- إن محددات القدرة التنافسية تشتمل وفقا لمنهج "IMD" على أربعة محددات رئيسية حددت وفق مكعب التنافسية (الشكل 11)، وهي<sup>1</sup>:
- أ- **كفاءة الأداء الاقتصادي**: يقصد به تحقيق الكفاءة لكافة الأنشطة الاقتصادية للدولة، وتوافر المنافسة المحلية والدولية كأحد المقومات الأساسية لتحقيق التنافس.
- ب- **كفاءة أداء الحكومة**: تعني تحقيق الاستقرار السياسي للحكومة، وتطبيق سياسات اقتصادية على المستوى الكلي تضمن مرونة التكيف والاستجابة للمتغيرات العالمية.
- ج- **كفاءة البنية الأساسية**: يقصد به توافر البنية المتطورة والتي تتضمن التكنولوجيا والمعلومات والاستثمار في البحث، والعناصر البشرية الماهرة والقادرة على التعامل مع البنية الأساسية المتقدمة.
- د- **كفاءة بيئة الأعمال**: تقوم كفاءة بيئة الأعمال على توفير قطاع مالي متطور وقادر على التعامل مع القطاع المالي العالمي، بالإضافة إلى توفير العمالة ذات الإنتاجية المرتفعة.

#### الشكل رقم (11) : مكعب التنافسية



**المصدر:** وفاء على حسن علي العريض، "دراسة القدرة التنافسية الدولية لبعض القطاعات التصديرية المصرية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة"، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، 2007، ص.3.

1 - وفاء على حسن علي العريض، مرجع سبق ذكره، ص.32.

ويلاحظ من خلال الشكل أن هذا المنهج يقسم نظام القيم إلى أربع مراحل تعتمد على مدى سيادة القيم الجماعية للدولة والتي تتضمن مراحل العمل الجاد والثروة والمساهمة الاجتماعية والقيم الفردية، ولم يحدد المنهج أي من هذه القيم أكثر دعماً للقدرة التنافسية للدولة إلا أنه أكد على أهمية الاحتفاظ بتلك القيم التي تتفق مع رغبات الفرد وأكد في الوقت نفسه على الدور الذي قامت به قيم العمل الجاد في دعم القدرة التنافسية لدول شرق آسيا<sup>1</sup>.

---

1 - إبراهيم العيسوي(1997):الانتقال من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية ودلالته للتنمية العربية ، فعاليات ورشة عمل: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، ، ص 22.

## المحور السابع:

# مؤشرات التنافسية على المستوى الجزئي

يعتبر سوق الصادرات أصدق اختبار لتنافسية الصناعات المحلية حيث أن أسعارها لا تخضع لهيمنة هذه الصناعات، بالإضافة إلى أن نمو الصادرات يمدنا بصورة واضحة عن طبيعة الوضع التنافسي للصناعات والمنشآت المحلية وهو ما يتمثل في القدرة المستمرة لتلك الصناعات والمنشآت على بيع السلع والخدمات وتحقيق الربحية في الأسواق المفتوحة. ويمكن عرض أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التنافسية على المستوى الجزئي.

### 1. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

شهد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة العديد من الصيغ المختلفة تهدف جميعها إلى تحديد الميزة النسبية للدولة اتجاه العالم الخارجي والتي تعكس الكفاءة الاقتصادية للموارد الحقيقية للمجتمع، وقد أوضح "Balassa" أنه يمكن الاعتماد على تدفقات التجارة الفعلية في تفسير الميزة النسبية بما يسمح بإدخال كافة الموارد والعوامل السعرية وغير السعرية في تحديد الميزة النسبية وما يسمح بتقارب مفهوم الميزة النسبية بمفهوم الميزة التنافسية ل: "Porter" بحيث أمكن الاعتماد على مقاييس الميزة النسبية الظاهرة في قياس الميزة التنافسية الأكثر شمولاً. ويتم حساب الميزة النسبية الظاهرة وفقاً لصيغة "Balassa" كالآتي<sup>1</sup>:

$$RCAJ(I, W) = [XJ(I, W) / TX(I, W)] / [XJ(W, W) / TX(W, W)]$$

حيث أن:

$XJ(I, W)$ : تشير إلى صادرات من السلعة (J) إلى العالم الخارجي (W).

$XJ(W, W)$ : تمثل صادرات العالم من السلعة (J) إلى نفس الأسواق.

$TX(I, W)$ : تشير إلى إجمالي الصادرات السلعية من الدولة (I).

$TX(W, W)$ : تشير إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية.

1 - أشرف كمال عباس(2000): تنافسية أهم الصادرات المصرية"، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، جامعة الزقازيق، ص: 158.

عندما يكون RCAJ أكبر من الواحد الصحيح فإن الدولة (I) محل الاعتبار لديها ميزة نسبية ظاهرة، أي أن RCAJ يقيس قدرة الدولة (I) على تصدير السلعة (J) إلى الأسواق العالمية، فإذا كان نصيب صادرات الدولة (I) من السلعة (J) من إجمالي صادرات العالم من هذه السلعة أكبر من نصيب صادرات الدولة (I) من إجمالي صادرات العالم ككل فهذا يدل على أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية.

كما قدم "vallroth" في سعيه إلى تطوير مؤشر الميزة النسبية الظاهرة مؤشرا يعتمد في حساب الميزة التنافسية على الفرق بين الميزة التنافسية للصادرات والميزة التنافسية للواردات، والقيمة الموجبة لهذا المؤشر تدل على تحقيق الميزة التنافسية للدولة ككل والعكس صحيح<sup>1</sup>.

ويقاس هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$RCA = RXA - RMA.$$

$$RXA = (Xia / Xin) / (Xra / Xrn).$$

$$RMA = (Mia / Min) / (Mra / Mrn)$$

حيث أن:

RCA: الميزة التنافسية الظاهرة.

RXA: الميزة التنافسية للصادرات.

RMA: الميزة التنافسية للواردات.

Xia: صادرات الدولة (i) من السلعة (a).

Xin: صادرات الدولة (i) الإجمالية مخصصا منها صادرات السلعة (a).

1 - راجع:

- منى الجرف، "دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري بعد عام 1974"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1995، ص ص. 77، 78.

- شيام خيماني، أندروستون، "مؤشرات القدرة التنافسية الدولية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نظرة عامة"، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، القاهرة، جوان 1996، ص: 08.

Xra: صادرات العالم الإجمالية من السلعة (a) مخصصا منها نصيب الدولة (i).

Xrn: صادرات العالم الإجمالية مخصصا منها صادرات الدولة (i) والسلعة (a).

Mia: واردات الدولة (i) من السلعة (a).

Min: واردات الدولة (i) الإجمالية مخصصا منها واردات السلعة (a).

Mra: واردات العالم الإجمالية من السلعة (a) مخصصا منها نصيب الدولة (i).

Mrn: واردات العالم الإجمالية مخصصا منها واردات الدولة (i) والسلعة (a).

وتعتمد هذه الصيغة على بيانات التجارة فقط بما يسمح بإمكانية حسابها على مستوى عالمي من التفصيل دون التعرض لصعوبة اختلاف قيم المقارنة بالعملة المحلية للدول، حيث تتم المقارنة على أساس واحد للقيم هو الدولار، بالإضافة إلى أن هذه الصيغة تسمح بتحديد الميزة التنافسية اتجاه العالم لكافة السلع محل التبادل سواء التي تظهر في جانب الصادرات والواردات معا أو التي تظهر في جانب الصادرات فقط، فالسلع التي تظهر في جانب الواردات والصادرات يتم حساب الميزة التنافسية وفقا للمعادلة الأولى وهي الفرق بين الميزة التنافسية للصادرات والميزة التنافسية للواردات، والقيمة الموجبة دلالة على تحقيق ميزة تنافسية والعكس صحيح، أما في حالة ظهور السلعة في جانب الصادرات فقط دون أن يتم استيراد منتجات مماثلة فيتم حساب الميزة التنافسية بالاعتماد على الميزة التنافسية للصادرات فقط، ويكون تحقيق قيمة موجبة أكبر من الواحد الصحيح دليل على تحقيق الميزة التنافسية والعكس صحيح إذا انخفضت القيمة عن الواحد الصحيح<sup>1</sup>.

## 2. معدل الحماية الفعال:

يستخدم هذا المؤشر كأحد مقاييس الكفاءة لأنشطة أو صناعات محلية ومن ثم للتعبير عن درجة التنافسية في الإنتاج والتجارة، ويشير المؤشر إلى النسبة التي تفوق بها

1 - وفاء علي حسن علي العريض، مرجع سبق ذكره، ص.39.

القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار ونفس هذه القيمة عند تقويمها بالأسعار العالمية، ويمكن قياس مؤشر معدل الحماية الفعال باستخدام عدة صيغ أبرزها الصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$ERP = (VAD - VAW) / VAD$$

حيث أن:

ERP: معدل الحماية الفعال.

VAD: القيمة المضافة المحلية المقومة بالأسعار الوطنية.

VAW: القيمة المضافة المحلية المقومة بالأسعار العالمية.

حيث يشير المؤشر إلى كفاءة الصناعة أو النشاط الاقتصادي إذا كانت قيمة المعامل أصغر من الصفر (سالب) ويكون عديم الكفاءة إذا كانت قيمة المعامل أكبر من الصفر (موجب).

### 3. مؤشر تكلفة الموارد المحلية:

يهدف مؤشر تكلفة الموارد المحلية إلى قياس التكلفة الحقيقية التي يتحملها النشاط الاقتصادي للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية، وبصفة أخرى فهو يقيس القيمة المضافة بالأسعار المحلية بالعملة الوطنية مقسومة على القيمة المضافة بالأسعار العالمية بالعملة الأجنبية<sup>2</sup>، ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لكفاءة الأنشطة الاقتصادية والصناعات المختلفة، ويتم قياسه من خلال الصيغة التالية:

$$DRC = VAD / VAW$$

حيث:

VAD: القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار الوطنية.

1 - آمال ضيف يونس، "القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي مع التركيز على صناعة الغزل والنسيج"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية، 2006، ص.74.

- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص.85-90.

2 - عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، "الانطلاق الصناعي في ظروف تحرير التجارة العالمية"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، جويلية 1995، ص.64.

VAW : القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار العالمية.

بالنسبة لعلاقة هذا المؤشر بالميزة التنافسية فإنه يمكن تلخيصها في النقاط الثلاثة

التالية<sup>1</sup>:

- إذا كان مؤشر تكلفة الموارد المحلية أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى عدم تمتع النشاط الإنتاجي بميزة تنافسية.

- إذا كان المؤشر أقل من الواحد الصحيح فإن هذا يشير إلى تمتع النشاط الإنتاجي بميزة تنافسية فضلا عن تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد.

- يشير المعدل السالب لهذا المؤشر إلى معاناة النشاط الإنتاجي من خسارة كبيرة في تخصيص العملات الأجنبية بما يعني إهدار كبير للموارد المحلية.

ويمكن استخدام هذا المؤشر كمرشد للمستثمرين، حيث يقومون على أساسه بتوجيه إنفاقهم الاستثماري إلى الأنشطة والمنتجات التي تتمتع بأعلى ميزة تنافسية ممكنة نظرا لأن هذا المؤشر يساهم في:

- معرفة المشروعات والقطاعات الإنتاجية التي تحقق ميزة تنافسية في اتجاه العالم الخارجي والتي يمكن الاعتماد عليها كصناعات تصديرية أساسية، بما يساعد في التعرف على كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية للمشروعات فضلا عن ترتيب المشروعات ذات الأولوية بالنسبة للاستثمارات المستقبلية.

- معرفة المشروعات والقطاعات الإنتاجية التي لا تحقق ميزة تنافسية إلا من خلال الحماية بما يساعد في تقدير التكلفة الاقتصادية\* التي يتحملها المجتمع نتيجة لوجود هيكل حماية معين.

1 - نجلاء إبراهيم بكر(1994)، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص.135.

\* - تتمثل هذه التكلفة في المكاسب التي يفقدها المجتمع نتيجة لتوجيه موارده الاقتصادية تجاه أنشطة غير كفئة وحجبها عن تلك الأنشطة الإنتاجية ذات الكفاءة العالمية.

#### 4. مؤشر أولوية التصدير:

يتطلب السعي نحو زيادة الصادرات من سلعة أو مجموعة سلعية زيادة الواردات في بعض مستلزمات الإنتاج المباشرة وغير المباشرة اللازمة لهذه السلعة أو زيادة المستخدم من بعض المستلزمات المحلية القابلة للتصدير، فإذا كان هدف الدولة زيادة متحصلاتها من العملات الصعبة ينبغي عليها التوسع في أنشطة التصدير التي تحتاج إلى أقل قدر ممكن من المستلزمات المستوردة أو المستلزمات القابلة للتصدير، وتستخدم الصيغة التالية في حساب هذا المؤشر<sup>1</sup>:

$$EP = [(Li + Lx) / x] * 100.$$

حيث:

EP :مؤشر أولوية التصدير .

Li : قيمة المستلزمات المستوردة.

Lx :قيمة المستلزمات القابلة للتصدير .

x : قيمة صادرات السلعة.

كلما ارتفعت هذه النسبة إلى 100% كلما دل ذلك على تناقص أهمية هذه السلعة في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي والعكس صحيح، ثم يتم بعد ذلك ترتيب السلع بحيث تعطى السلعة درجة أعلى على سلم الأولويات التصديرية كلما انخفضت قيمة المؤشر الخاص بها.

1 - راجع كل من:

- محمود حسن حسني(1993): أساسيات تخطيط التجارة الخارجية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص ص.46، 47.

- محمود حسن حسني، "الميزة التنافسية ومناهج قياسها"، مرجع سبق ذكره، ص.10.

## 5. مؤشر معدل اختراق الأسواق:

يقيس هذا المؤشر قدرة سلعة معينة على اختراق أسواق تصديرية معينة، ويقاس هذا المؤشر بالصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$MPR_{ij} = (M_{ij}) / (Q_{ij} + M_{ij} - X_{ij})$$

حيث تشير الرموز إلى الآتي:

$M_{ij}$  : واردات الدولة (I) من السلعة (J).

$Q_{ij}$  : إنتاج السلعة (J) في الدولة (I) .

$X_{ij}$  : صادرات السلعة (J) بواسطة الدولة (I).

وكلما ارتفعت قيمة مؤشر اختراق السوق (لسوق معين) كلما دل ذلك على أن هذا السوق أكثر قبولاً للسلعة محل الاعتبار، أو أن هذه السلعة أكثر قدرة على اختراق السوق محل الاهتمام.

## 6. مؤشر التحيز ضد التصدير:

يقيس هذا المؤشر مدى التحيز ضد الصادرات الناتج عن هيكل معين للتعريف الجمركية ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية<sup>2</sup>:

$$AEB = [(1+TF) / (1- TI) - 1] * 100$$

حيث تشير الرموز إلى:

TF : معدل التعريف الاسمية\* على السلعة النهائية.

TI : معدل التعريف الاسمية على المدخلات المستوردة مضروباً في نسبة المكون الأجنبي في السلعة.

1 - نيفين حسين محمد محمود شمت، مرجع سبق ذكره، ص.32.

2 - وفاء علي حسن علي العريض، مرجع سبق ذكره، ص.35.

\* - معدل التعريف الاسمي هو المعدل المدرج في جداول التعريف الجمركية لدولة ما.

وعادة يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار الضرائب والدعم الظاهر منها والضمني سواء كان مفروضا على المدخلات أو المخرجات وارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على أن هذه السلعة أكثر قدرة على اختراق السوق محل الاهتمام.

#### 7. نسبة تركيز الصادرات<sup>1</sup>:

تتوقف قدرة الدولة على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالمي عليها، فكلما كانت صادرات دولة معينة منحصرة في عدد قليل من السلع زادت احتمالات منافستها من قبل مصدري آخرين وقلت قدرتها على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي وفي المقابل فإن تنوع الصادرات يقيس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، وتقاس نسبة تركيز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر "هيرشمان Hirschman":

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^X \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

حيث أن:

$x_i$ : قيمة الصادرات من السلعة  $i$ .

$X$ : إجمالي الصادرات.

$I$ : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، كلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد الصحيح يدل ذلك على أن الصادرات منحصرة في عدد قليل من السلع أما إذا كان قريب من الصفر فهو دليل على وجود تنوع في هيكل الصادرات، أما معنى المؤشر من حيث التنافسية هو أن زيادة تنوع الصادرات أو انخفاض نسبة التركيز في الصادرات دليل

<sup>1</sup> - راجع كل من:

- تقرير التنافسية العربية (2003)، مرجع سبق ذكره، ص: 76، 77.

- المعهد العربي للتخطيط، "التنافسية تحدي الاقتصادات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

على ديناميكية وقدرة على تحويل هيكل الانتاج وتطويعه للإستجابة إلى تغيرات الطلب العالمي.

### 8. مؤشر التوافق التجاري:

من المحددات الأساسية لتنافسية صادرات أي دولة هو قدرتها على الإستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، لذا فإن توافق صادرات أي دولة مع واردات أهم الأسواق الدولية هو اللبنة الأولى لرفع قدرات الدول المصدرة على اقتحام الأسواق الدولية، وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التوافق بين صادرات دولة ودولة أخرى ومن بين هذه المؤشرات مؤشر " جيب تمام cosine " وهو على النحو التالي<sup>1</sup>:

$$\text{COSINE}_{ijk} = \sum X_{ik} M_{jk} / \sqrt{(\sum X_{ik}^2) \cdot (\sum M_{jk}^2)}$$

حيث أن:

$X_{ik}$ : صادرات الدولة  $i$  من السلعة  $k$ .

$M_{jk}$ : واردات الدولة (أو المنطقة)  $j$  من السلعة  $k$ .

يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح حيث أن قيمة "الصفر" تدل على عدم تطابق هيكل صادرات الدولة ( $i$ ) مع هيكل واردات الدولة ( $j$ )، أما إذا كانت قيمته تساوي "الواحد الصحيح" فتدل على تطابق تام، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو الأسواق الدولية بينما تدل على عكس ذلك إذا انخفضت قيمته.

### 9. ديناميكية الصادرات<sup>2</sup>:

تتمثل السلع الديناميكية في السلع التي يتزايد الطلب العالمي عليها - زيادة حصتها في الصادرات العالمية - ومن هذا المنطلق يمكن تبويب أي سلعة مصدرة من

1 - نفسه، ص:104.

2 - نفسه، ص:106.

قبل أي دولة إلى أربعة مجموعات حسب حركة الزيادة أو النقصان في حصة تلك السلعة من إجمالي صادرات تلك الدولة وكذلك حسب الطلب العالمي عليها، ويمكن تلخيص هذا التوزيع في الجدول التالي:

**الجدول رقم(03): ديناميكية السلع (مصنوفة الأسواق و الحصص)**

حصة المنتج في التجارة العالمية		حصة المنتج في إجمالي صادرات الدولة
هابطة	صاعدة	
تنافسية أكبر في سلع يتراجع عنها الطلب - B -	تنافسية أكبر في سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب - A -	صاعدة ( تنافسي )
فقدان التنافسية في سلع غير ديناميكية. - D -	فقدان التنافسية في سلع ديناميكية - C -	هابطة ( غير تنافسي )

المصدر: المعهد العربي للتخطيط (2005): التنافسية تحدي الاقتصادات العربية، الكويت، ص.106.

إنطلاقاً من الجدول فإن ديناميكية أي دولة من حيث الصادرات يمكن أن تقيم من خلال كثافة الخانتين "A و B"، حيث تعكسان قدرة تلك الدولة على تصدير سلع يزيد الطلب عليها عالمياً وتحويل هيكل صادراتها بعيداً عن السلع التي يتقهقر الطلب العالمي عليها، وفي المقابل فإن الخانتين "D و C" تعبران عن توجهات غير ملائمة فيما يتعلق بكسب أسواق في سلع يتناقص عليها الطلب العالمي أو تقهقر الحصص بالنسبة لسلع يزيد عليها الطلب العالمي.

## المحور الثامن:

### مؤشرات التنافسية على المستوى الكلي

تتعدد المناهج التي يمكن من خلالها قياس التنافسية الدولية (القدرة التنافسية على مستوى الدولة) وقد اتسمت هذه المناهج بتقديم مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تنقسم إلى عدة مؤشرات فرعية، وفيما يلي عرض لأهم هذه المناهج

### 1. منهج المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD):

يصدر المعهد الدولي للتنمية الإدارية كتاباً سنوياً للتنافسية العالمية، بهدف تقدير وترتيب جهود كل دولة لإنشاء بيئة تساعد على توليد القيمة المضافة بشكل مستديم، ويستند ذلك على تقدير مؤشر وحيد يمثل مؤشرات عديدة للتنافسية ويعكس البيانات الكمي، وبيانات المسح الميداني.

ويعتبر هذه المنهج متعدد الأبعاد حيث يستند في تقييمه للقدرة التنافسية الوطنية على نحو (244) مؤشر ويتم إعادة تصنيف هذه المؤشرات إلى ثمان مجموعات رئيسية تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1.1. المجموعة الأولى: مؤشرات الاقتصاد المحلي:

تهدف هذه المجموعة إلى تقييم المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المحلي من خلال قياس 28 معياراً من أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، الادخار الاستهلاك... وغير ذلك.

ومن هذه المعايير يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تكثيف عمليات التكوين الرأسمالي يحقق الميزة التنافسية في الأجل الطويل.
- مستوى الرخاء الاقتصادي الحالي للدولة يعكس أداءها الاقتصادي في الماضي.
- اعتماد المنافسة المحلية على آليات السوق يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للدولة محل الاعتبار.

1 - علي توفيق الصادق (1999): "القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية"، صندوق النقد العربي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي، العدد الخامس، أكتوبر 1999، ص ص 44-48.

- حدة المنافسة في الاقتصاد المحلي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للشركات الوطنية عند دخولها الأسواق العالمية.

### 2.1. المجموعة الثانية: التدويل:

تضم هذه المجموعة نحو (40) مؤشرا، الغرض منها تحديد قدرة الاقتصاد الوطني على الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الاتجاه نحو العولمة ومن أهم هذه المؤشرات: الميزان التجاري، معدل نمو الصادرات والواردات، سعر صرف العملة الوطنية، مستوى الحماية الفعلية، درجة الانفتاح على العالم الخارجي.

يمكن حصر دلالات هذه المؤشرات في الآتي:

- نجاح الدولة في الاندماج في عمليات التجارة العالمية يعكس ارتفاع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

- ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد المحلي أمام الأنشطة الاقتصادية الدولية يترتب عليه ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

- الاستثمار الدولي يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية العالمية بشكل أكثر كفاءة.

- رفع مستوى المعيشة المحلية يتطلب الاندماج في الاقتصاد العالمي.

### 3.1. المجموعة الثالثة: دور الحكومة:

تتضمن هذه المجموعة (39) مؤشرا وتوضح الأداء الحكومي ودور السياسات الحكومية في تشجيع أو عرقلة البيئة التنافسية المحلية، ومن أبرز هذه المؤشرات: حجم الدين العام المحلي وتطوره، حجم الإنفاق العام وتطوره، السياسات المالية المطبقة، مدى قيام الدولة بوظائفها التقليدية... وغير ذلك.

ويمكن استخلاص النتائج الآتية من هذه المؤشرات:

- من المهم تقليل التدخل الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوى ممكن، لكن هذا لا يعني التقليل من شأن الحكومة في أداء دورها في خلق البيئة التنافسية للمشروعات الاقتصادية.
- قيام الحكومة بالعمل على تحقيق الاستقرار في الأحوال الاقتصادية والظروف الاجتماعية وتعزيز الثقة.
- تمتع الحكومة بالمرونة في تعديل السياسات الاقتصادية وفقا للتغيرات في البيئة العالمية يساهم في قدرة المشروعات على التكيف مع هذه المتغيرات والحفاظ على قدرتها التنافسية.

#### 4.1. المجموعة الرابعة: الجوانب التمويلية:

- تتضمن هذه الجوانب (20) مؤشرا تتعلق بأداء سوق المال وتوافر رأس المال، وكفاءة الجهاز المصرفي وما شابه ذلك. وتدل هذه المؤشرات على:
- ارتفاع مستوى وتنوع كافة النواحي التمويلية يساهم في زيادة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية.
- كفاءة القطاع المالي يزيد من القدرة التنافسية.

#### 5.1. المجموعة الخامسة: البنية الأساسية:

- إن توافر البنية الأساسية الأكثر كفاءة تعتبر من المحددات الرئيسية للأداء الاقتصادي بصفة عامة وللميزة التنافسية بصفة خاصة، وتشمل هذه المجموعة على (30) مؤشرا تتعلق بعناصر البنية الأساسية الرئيسية والتكنولوجية والقيود البيئية، وتدل هذه المؤشرات على أن:
- توافر البنية الأساسية المتطورة ترفع مستوى الأداء الاقتصادي ودرجة التنافسية الوطنية.
- أهمية تحقيق التكامل بين البنية الأساسية المتقدمة والتقنية الحديثة والسياسات البيئية الأكثر كفاءة.

### 6.1. المجموعة السادسة: الأداء على مستوى المنشأة:

- تتضمن هذه المجموعة (27) مؤشرا تركز على الاستغلال الأمثل لموارد المنشأة وتتخلص مضامين هذه المؤشرات فيما يلي:
- مراعاة الإدارة لتوازن النسب التنافسية للسعر والجودة فيما تنتجه من سلع وخدمات يعكس ارتفاع القدرة الإدارية، مما يساهم في تدعيم القدرة التنافسية.
  - وجود توجه طويل الأجل من جانب الإدارة يساهم في دعم القدرة التنافسية عبر الزمن.
  - إن توافر القدرات التنظيمية يمثل شرطا مسبقا حاسما للبداية الصحيحة للأنشطة الاقتصادية تساهم في الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق القدرة التنافسية.

### 7.1. المجموعة السابعة: العلم وأساليب التقنية الحديثة:

- تتضمن هذه المجموعة (20) مؤشرا، وتشير إلى ما يتوافر لدى الدولة من قدرات علمية وتقنية، وتضم هذه القدرات أنشطة البحث العلمي والتطوير، وتوافر البيئة العلمية الملائمة والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى الابتكار والتجديد<sup>1</sup>، وتشير هذه المؤشرات إلى أن:
- الابتكار والتقنية الحديثة تساهم في دعم القدرة التنافسية.
  - الاستثمار طويل الأجل في أنشطة البحوث العلمية والتطوير يساعد في دعم القدرة التنافسية.

### 8.1. المجموعة الثامنة: الموارد البشرية:

- تتضمن هذه المجموعة (40) مؤشرا، تتناول مدى توافر ومدى كفاءة الموارد البشرية، وتشمل هذه المؤشرات على خصائص السكان، مستوى التعليم، مستوى المعيشة، معدلات التشغيل والبطالة، العادات والتقاليد والأعراف الحاكمة للمجتمع، وتشير دلالات هذه المؤشرات إلى أن:

1 - محمد عبد الشفيق عيسى (2002): التأهيل التكنولوجي الابتكاري في المؤسسات الاقتصادية الوطنية في إطار الاقتصاد الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 01، ص: 87.

- توافر القوى العاملة الماهرة يزيد من القدرة التنافسية للدولة.
- توجد علاقة ارتباط قوية موجبة بين ارتفاع مستوى المعيشة للسكان وزيادة القدرة التنافسية.

## 2. منهج المنتدى الاقتصادي العالمي<sup>1</sup>:

يهدف هذا المنهج إلى تحديد الخصائص الهيكلية للاقتصاديات الوطنية، وذلك اعتماداً على مجموعة من المؤشرات تمكن من التعرف على العوامل التي تعيق أو تحفز النمو الاقتصادي وبالتالي التعرف على الوضع التنافسي للاقتصاد، وتعتبر هذه المؤشرات عن خصائص هيكلية تتمثل في:

### 1.2. درجة انفتاح الاقتصاد على التجارة العالمية:

يحدد هذا العنصر مدى انفتاح الاقتصاد أمام التجارة العالمية والاستثمار، فكلما كان الاقتصاد منفتحاً على العالم الخارجي تحسن بالتالي مستوى أدائه بالمقارنة بالاقتصاديات الأقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي.

### 2.2. دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:

الهدف من هذا العنصر هو التعبير عن مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي، نسبة الادخار الحكومي إلى الناتج المحلي، ونسبة الاستثمارات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1 - راجع:

- نيفين حسين محمد محمود شممت، مرجع سبق ذكره، ص ص. 46-50.

- بلقاسم العباس (2008): المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الخامس والسبعون، جويلية، ص ص. 16-18.

### 3.2. الكفاءة الإدارية للنشاط الخاص:

يقصد بها التعرف على درجة مرونة الوحدات الاقتصادية الخاصة بالاستجابة للفرص الجديدة سواء في مجال التسويق أو الإدارة... الخ، وذلك من خلال صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنافسية تمكنها من الولوج إلى الأسواق العالمية.

### 4.2. كفاءة الأسواق المالية:

يوضح هذه العنصر مدى تطور وكفاءة أسواق المال داخل الاقتصاد، ومدى تأثيرها على السلوك الادخاري والاستهلاكي، كما يمكن التعرف على تأثير التنظيمات الحكومية على تلك الأسواق الأمر الذي يؤثر على كفاءة تشغيل هذه الأسواق وكذلك مدى كفاءة الوسطاء الماليين في توجيه المدخرات إلى الاستثمارات الأثر إنتاجية.

### 5.2. درجة كفاءة البنية الأساسية:

يهتم هذا العنصر بدراسة البنية الأساسية كما وكيفا، فكلما تحسنت البنية الأساسية المحلية زادت قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمر الذي يساهم في دعم مستوى التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني.

### 6.2. درجة كفاءة الأجهزة القانونية والسياسية:

يقيس هذا العنصر درجة سيادة القانون من حيث السرعة والالتزام بتنفيذ أحكام القضاء ومدى حماية حقوق الملكية وحقوق المستهلكين ومن ثم مدى صلاحية المؤسسات السياسية والاجتماعية والقضائية التي تمثل القاعدة التي يستند عليها اقتصاد السوق.

### 7.2. درجة كفاءة وتطور الفنون التكنولوجية:

يوضح هذا العنصر مدى تقدم الدولة في مجالات العلوم الأساسية والتطبيقية، كذلك نسبة ما تخصصه الدولة للإنفاق على البحث والتطوير، وأيضا مدى توافر المؤسسات التدريبية ومعاهد التعليم العالي، وكل هذه العوامل تؤثر على قدرة الدولة على التجديد والابتكار ومن ثم تحسين قدرتها التنافسية.

## 8.2. درجة مرونة سوق العمل:

يعبر هذا العنصر عن مدى كفاءة وتنافسية السوق المحلي لعنصر العمل ومدى مرونته، كما يهتم هذا العنصر ببيان مدى تدخل الحكومة في أسواق العمل من خلال قوانين الحد الأدنى من الأجور، وتحديد مستوى التوظيف في كل منشأة.

ويقدم تقرير سنة 2009 صورة شاملة تتكون من عدد كبير من مؤشرات التنافسية تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول، ويتكون مؤشر التنافسية حسب هذا التقرير كما هو موضح في الملحق ( رقم: 01 ) من مؤشر مركب يشمل ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية<sup>1</sup>: مؤشرات المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. ووفقا للمؤشر فإن الاقتصاد الذي يمر بالمرحلة الأولى للتنمية يعتمد على عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهلة ورأس المال المتاح بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة، وخلال هذه المرحلة تعتمد الشركات على المنافسة السعرية وبيع السلع الأولية وتتميز مستويات إنتاجها بالانخفاض وهو ما يعكس تراجع مستويات الأجور وفي سبيل الحفاظ على التنافسية في هذه المرحلة يتم الاعتماد على مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية ( جودة المؤسسات العامة والخاصة، جودة البنية التحتية، مدى استقرار الاقتصاد الكلي ومستويات الرعاية الصحية والتعليم الأساسي )، وكلما ارتفعت مستويات الأجور مع تحقيق التقدم في هذه المرحلة انتقلت الاقتصاديات إلى مرحلة التنمية الثانية التي تبدأ الاقتصاديات خلالها في تطوير عمليات الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في الارتقاء بجودة المنتج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وفي هذه المرحلة تعتمد التنافسية على مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة (مدى تطوير التدريب والتعليم العالي، مدى فعالية وكفاءة كل من سوق السلع وسوق العمل،

1 - نشرة ضمان الاستثمار (2009) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، السنة السابعة والعشرون، العدد الأول، يناير-مارس ص ص: 14 - 17.

مدى عمق ونضج سوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التقدم التقني الحالي بالإضافة إلى مدى اتساع السوق المحلي والخارجي)، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية وفقا لتصنيف المؤشر ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الأجور وما يصاحبها من مستويات معيشية مرتفعة، وفي هذه المرحلة تصبح الشركات بفضل التقدم العلمي والتقني والاهتمام بمجال البحوث والتطوير قادرة على التوصل إلى ابتكارات فريدة يتم تحويلها إلى منتجات جديدة.

ووفقا لمنهجية إعداد المؤشر يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل للتنمية وفقا لمعيارين هما: حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمات (حيث تصنف الدولة في المرحلة إذا تجاوزت هذه الحصة ما نسبة 70% ) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): تصنيف الدول حسب متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.

مرحلة التنمية	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالدولار
1	مرحلة المتطلبات الأساسية >2000
2	مرحلة انتقالية بين المرحلة الأولى والثالثة 2000 — 3000
3	مرحلة معززات النمو 3000 — 9000
4	مرحلة انتقالية بين المرحلة الثالثة والخامسة 9000 — 17000
5	مرحلة القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني <17000

Source: [www.weforum.org](http://www.weforum.org)

ولأغراض حساب المؤشر تم الدمج فيما بين مجموعات المؤشرات الفرعية ومفهوم مراحل التنمية المشار إليه، حيث تم إسناد أوزان نسبية لكل دولة حسب مصفوفة مرحلة

التنمية الاقتصادية التي تمر بها وفقا لمنهجية التصنيف المعروضة سابقا ومجموعات المؤشرات الفرعية المذكورة، وتم تحديد الأوزان النسبية التي يجب إسنادها لكل مجموعة من مجموعات المؤشرات الفرعية لكل مرحلة من مراحل التنمية المذكورة من طرف المنتدى على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): الأوزان النسبية لمجموعات المؤشرات الفرعية في كل مرحلة.

مراحل التنمية الاقتصادية			مجموعات المؤشرات الفرعية
المرحلة الأولى %	المرحلة الثانية %	المرحلة الثالثة %	
60	40	20	المتطلبات الأساسية
50	50	35	معززات الكفاءة
30	10	05	الابتكار والتقدم التقني والعلمي

Source: [www.weforum.org](http://www.weforum.org)

### 3. منهج البنك الدولي:

يتبنى البنك الدولي منهجا أكثر تبسيطا من مناهج القياس الأخرى عند محاولته قياس التنافسية الدولية، ويشمل هذا المنهج (30) مؤشرا محددًا للقدرة التنافسية مقسمة إلى أربعة مجموعات رئيسية على النحو التالي<sup>1</sup>:

#### 1.3. المجموعة الأولى: قدرة الاقتصاد على سرعة الحركة:

تشمل هذه المجموعة مؤشرات تعكس مرونة وسرعة استجابة الاقتصاد المحلي لمتطلبات السوق، ومستوى أدائه وقدرته التصديرية متمثلة في تطور المتغيرات الكلية مثل: معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني، معدل نصيب العامل من الناتج الوطني، معدل نمو الصادرات، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، تطور الناتج المحلي للدولة

1 محمود حسن حسني (1999): الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاع الخدمات"، الندوة القومية الثانية حول: الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية، جامعة حلوان، ص ص. 555-557.

المعنية كنسبة من الناتج المحلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي، ونسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

### 2.3. المجموعة الثانية: القدرة على مدى الاعتماد على الاقتصاد الوطني:

تشمل هذه المجموعة على مجموعة من المؤشرات تعكس مدى الجدارة والثقة في الاقتصاد، حيث تعبر تلك المؤشرات عن مدى قدرة المنشآت على الاحتفاظ بالتزاماتها مع مرور الوقت في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين والمخاطرة، كما تعكسها عوامل عدم التأكد مثل: معدل التضخم، نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، أيام العمل المفقودة في الإضراب، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي..... وعلى ذلك تزداد القدرة على التعويل أو الاعتماد على الاقتصاد الوطني كلما زادت قدرته على تحقيق الاستقرار في الأسعار وانخفضت القيمة الحالية للدين الخارجي وبالتالي زيادة قدرته التنافسية، يضاف إلى ذلك أن قدرة الدولة على التطبيق الناجح لقوانين حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع يقلل إلى حد كبير من عدم اليقين، إضافة إلى درجة عمق الدور الذي يلعبه القطاع النقدي في الاقتصاد الوطني والتي تقدر بحجم المعروض النقدي بالمفهوم الواسع منسوبا إلى الناتج الوطني الإجمالي.

### 3.3. المجموعة الثالثة: قدرة الاقتصاد على التشابك مع البيئة المحيطة:

يقصد بذلك قدرة الاقتصاد والوطني على التفاعل مع ما يجري على الساحة العالمية، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت هناك وسائل حديثة تربط العناصر الاقتصادية العالمية بالعناصر الاقتصادية الأخرى عبر العالم، ويتمثل ذلك في وجود روابط مع مصادر المعلومات في الأقاليم الاقتصادية المختلفة، أي أن هذه المجموعة تشمل على مجموعة من المؤشرات تعكس إمكانية المنشآت في الاتصال بالأسواق الخارجية والمحلية ومصادر المعلومات وأهمها: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي، خطوط التلفون وكفاءتها، الطرق المرصوفة، الطاقة المفقودة كنسبة من إجمالي الطاقة المتاحة، وعدد المواطنين والمؤسسات المشتركة في الشبكة العالمية للمعلومات.

### 4.3. المجموعة الرابعة: القدرة على التعليم:

يقصد بذلك قدرة مؤسسات الدولة ورعاياها على استيعاب مستحدثات العصر من المعلومات وطرائق الإنتاج الحديثة، فكلما زادت هذه القدرة كلما زادت قدرة الدولة على تحديث نظمها وتطبيق فنون الإنتاج الجديدة الأمر الذي يرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد الدول محل الاهتمام، وتعكس إذا مؤشرات هذه المجموعة مدى تقدم مستوى التعليم وقدرة المنشآت والعمال على اكتساب واستيعاب المعرفة والتكنولوجيا الحديثة مثل: معدل تعلم البالغين، نسبة المسجلين في المؤسسات التعليمية، وإنفاق الحكومة على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام.

بالنظر إلى المناهج الثلاثة السابقة نجد أن هناك تشابهاً إلى حد كبير في المتغيرات التي استخدمتها هذه المناهج للتعبير عن القدرة التنافسية (التنافسية الدولية) للاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من أن هذه المناهج تنقسم بالتدرج في التعبير عن التنافسية الدولية، حيث تبدأ بعدة محاور رئيسية تنقسم إلى عدة عوامل فرعية تنقسم بدورها إلى عدة مؤشرات الأمر الذي يوفر قدراً كبيراً من المعلومات التي تغطي معظم جوانب التنافسية، إلا أنه يأخذ على هذه المناهج أن المؤشرات التي تضمها تنقسم بالتنوع الكبير وتفتقر إلى التركيز.

## الخاتمة:

تكمن أهمية الاستثمار بارتباطه بعمليات التنمية الاقتصادية في جميع محاورها من خلال تدعيم الاقتصاد الوطني بالعديد من الأطر المتعلقة بزيادة و توفير فرص العمل و تحسين مستويات المعيشة وزيادة الفائض ومواكبة التطور التكنولوجي وضمان الاستقرار الاقتصادي في ظل توافر العديد من العوامل التي تساهم في تحقيق ذلك كالسياسات الاقتصادية الموائمة لتوجهات الاقتصاد الوطني إضافة الى البنى التحتية اللازمة والاصلاحات القانونية والادارية التي تسهم في الرفع من ديناميكية العملية الاستثمارية، وهو ما يقودنا الى التأكيد العلاقة الترابطية بين الاستثمار والتنافسية الاقتصادية بكل أنواعها التي تساهم اليات بنائها وتطويرها في الوصول الى الاهداف المرجوة من العملية الاستثمارية بحد ذاتها، حيث أن هذه الاليات ترتبط بشكل واضح بوفرة عوامل الانتاج وتوفر البنية التحتية و المنظومة التعليمية التي تساهم في الرفع من مهارة وتأهيل اليد العاملة المحلية إضافة الى وجود سياسات داعمة لذلك من خلال الحوكمة الرشيدة وفعالية المؤسسات.

## قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

### 1. الكتب:

- 1- أحمد المراغي (2016): المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المركز القومي للإصدارات القانونية.
- 2- أدهم ابراهيم جلال الدين (2018): علم الاستثمار الاسلامي، مركز الكتاب للنشر، مصر.
- 3- أشرف عبد الفتاح أبو المجد (2015): التنظيم الدستوري للحقوق والحريات الاقتصادية، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر.
- 4- جمال عبد الله محمد (2016): التخطيط الاستراتيجي، دار المعترف للنشر والتوزيع، الأردن.
- 5- حسينة حوحو (2017): اقتصاد وتسيير مشروعات التشييد، دارخالد اللحياني ودار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، الأردن.
- 6- حيدر يونس الموسوي (2011): المصارف الاسلامية -أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 7- حيدر يونس الموسوي (2018): المصارف الاسلامية -أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 8- خلفان حمد عيسى (2016): إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 9- دريد كامل آل شبيب (2009): الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 10- سامي حاتم عفيفي (2005): الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- 11- سعود جايد العامري (2008): المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 12- سليمان عمر الهادي (2010): الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.

- 13- شريط صلاح الدين (2018): أصول صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر.
- 14- صادق راشد الشمري (2011): أساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 15- طلال كداوي (2008): تقييم القرارات الاستثمارية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
- 16- عامر طوقان (2018): الاستثمار وأسواق رأس المال ودراسات الجدوى، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن.
- 17- عبد الرحيم الفارس، فراس الرفاعي (2013): مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- 18- عبد اللطيف مصيطفي، محمد بن بوزيان (2015): أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان.
- 19- عبد الله الشاملي (2008): سياسات الاستثمار في الدول العربية، دار الكتب، مصر.
- 20- عدنان داود محمد العذاري (2015): الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 21- عقيل كريم زغير (2015): المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبيدراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر.
- 22- على عبد الفتاح أبو شرار (2007): الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- 23- على عبد الوهاب نجا (2015): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر.
- 24- على لطفي (2009): الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر.
- 25- عميروش محمد شلغوم (2012): دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان.
- 26- قاسم نايف علوان (2009): إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

- 27- كاظم أحمد البطاط وأخرون (2017): البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
- 28- كاظم جاسم العيسوي (2013): دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- 29- كمال درويش وآخرون (2013): اقتصاديات الرياضة، مكتبة الأنجلومصرية، مصر.
- 30- مجيد خليل حسين، عبد الغافور ابراهيم (2008): مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- 31- محمد أحمد الكايد (2009): الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي، دار كنوز المعرفة الأردن.
- 32- محمد الفاتح المغربي (2018): التمويل والاستثمار في الاسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر.
- 33- محمد بن براك الفوزان (2015): المنافسة في المملكة العربية السعودية الأحكام والمبادئ، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية.
- 34- محمد عبد الشفيق عيسى (2000): القدرة التنافسية من منظور التطور التكنولوجي، مع تركيز خاص على الإستراتيجية الصناعية، مصر المعاصرة.
- 35- محمد عبد الله شاهين (2018): أسواق المال بين الأرباح والخسائر، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر.
- 36- محمد عبد الله شاهين محمد (2018): الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر.
- 37- محمد عدنان وديع (2005): التقدم التقني والتنافسية، في: "التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 38- محمد نصر الدين الدرمللي (2017): إدارة الاستثمار الأجنبي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 39- محمود حسن حسني (1993): أساسيات تخطيط التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- 40- مروان شموط، كنجو عبود كنجو (2008): أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر.

- 41- نبأ ابراهيم الدودان (2018): النظام القانوني لوثائق الاستثمار دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر.
- 42- نزيه عبد المقصود مبروك (2007): الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر.
- 43- نشأت على عبد العال (2012): الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر.
- 44- هناء عبد الغفار (2002): الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين إنموذجا، بيت الحكمة، العراق.
- 45- يوسف حسن يوسف (2017): الأوراق المالية وسوق المال العالمي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.

## 2. التقارير والجرائد الرسمية:

- 1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010، 2015، 2018): تقرير التنمية البشرية، الو.م.أ.
- 2- الدولة الجزائرية (1966): الجريدة الرسمية، الأمر 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات، السنة الثالثة العدد 80.
- 3- الدولة الجزائرية (1982): الجريدة الرسمية، القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت سنة 1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، السنة 19، العدد 34..
- 4- الدولة الجزائرية (1982): الجريدة الرسمية، قانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها، السنة 19، العدد 35.
- 5- الدولة الجزائرية (1988): الجريدة الرسمية قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة المادة 10، السنة 25، العدد 28.
- 6- الدولة الجزائرية (1990): الجريدة الرسمية، قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، السنة 27، العدد 16، ص.541.
- 7- الدولة الجزائرية (1993): الجريدة الرسمية : المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر، العدد 64.
- 8- الدولة الجزائرية (1993): الجريدة الرسمية، قانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، السنة 30، العدد 64.

- 9- الدولة الجزائرية (2001): الجريدة الرسمية : الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المواد 6،7،8، العدد 47.
- 10- الدولة الجزائرية (2001): الجريدة الرسمية، لأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، السنة 38، العدد 47.
- 11- الدولة الجزائرية (2006): الجريدة الرسمية، الأمر 06-08 الصادر في 15 يوليو 2006 ليعدل ويتم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، السنة 43.
- 12- الدولة الجزائرية (2006): الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، السنة 43، العدد 64.
- 13- الدولة الجزائرية (2009): الجريدة الرسمية، الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، السنة 46، العدد 44.
- 14- الدولة الجزائرية (2015): الجريدة الرسمية، القانون 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، السنة 50، العدد 72.
- 15- الدولة الجزائرية (2016): الجريدة الرسمية، 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، السنة 53، العدد 46.
- 16- الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1963-2011، الجزائر، 2011.
- 17- المعهد العربي للتخطيط (2003) : تقرير التنافسية العربية ، الكويت، 2003.
- 18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2016)، التقرير السنوي 2016 ، الكويت.
- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(2005): مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

### 3. المجالات والدوريات:

- 1- دورية صندوق النقد العربي(1999)، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ضبي، العدد الخامس، أكتوبر.
- 2- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (2002)، معهد التخطيط القومي المصري، الجزء الأول، ، القاهرة، رقم: 149.
- 3- مجلة البحوث التجارية(1995)، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، جويلية.

- 4- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (2002)، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 01، .  
المجلة المصرية للعلوم التطبيقية (2000)، جامعة الزقازيق، مصر.
- 5- مجلة جسر التنمية (2008)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الخامس والسبعون، جويلية.
- 6- مجلة جسر التنمية (2003)، المعهد العربي للتخطيط، عدد 24، ديسمبر، السنة الثانية.
- 7- نشرة ضمان الاستثمار (2009) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، السنة السابعة والعشرون، العدد الأول، يناير- مارس.

#### 4. الملتقيات والمؤتمرات:

- 1- منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، القاهرة، جوان 1996.
- 2- المؤتمر العربي الثاني حول: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مسقط، 2007.
- 3- المؤتمر العلمي الثالث حول: المزايا التنافسية في المنطقة العربية الواقع والمستقبل، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، 04-05 ديسمبر 1999.
- 4- المؤتمر العلمي الثالث والعشرون حول: القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، من 08-10 ماي 2003.
- 5- مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 2003
- 6- الندوة القومية الثانية حول: الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية، جامعة حلوان 1999.
- 7- الندوة القومية الثانية: "الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، مركز بحوث التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة، مارس 1999.
- 8- ورشة عمل حول: إعادة هيكلة القطاع الصناعي في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 07-08 نوفمبر 2000.
- 9- ورشة عمل: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط 1997.

4:رسائل الدكتوراه:

- 1- آمال ضيف يونس، "القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي مع التركيز على صناعة الغزل والنسيج"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية، 2006.
- 2- زغدار أحمد، "التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.
- 3- طارق أحمد محمد (2000):الوضع التنافسي للصناعات الكيماوية في مصر في ضوء التطورات المحلية والعالمية الجديدة: دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية صمر العربية.
- 4- عبد السلام محمد السيد عوض (2007): الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كمصدر للقدرة التنافسية للاقتصاد المصري -بالتطبيق على قطاع الصناعة-، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
- 5- منى طعيمة الجرف(1995): دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الجديدة بعد عام 1974، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 6- نجلاء إبراهيم بكر(1994)، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- 7- نيفين حسين محمد محمود شمت(2004): القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل آليات الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- 8- وفاء على حسن علي العريض (2007): دراسة القدرة التنافسية الدولية لبعض القطاعات التصديرية المصرية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

ثانيا : مواقع الانترنت:

1-<http://www.andi.dz>

2-<http://www.mdipi.gov.dz>

3-<https://www.arabic.doingbusiness.org>

4-<https://www.wipo.int>

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

**1. الكتب:**

1-Antoine Bouet (1998): Le protectionnisme : Analyse économique, Librairie vuibert, Paris, Septembre.

2-Michael Porter( 1980) :Competitive strategy , The free press, New York, USA.

3-Micheal Porter(2000) :L'advantage concurrentie", Dunod, Paris.

4-Philippe D'arvisenet, Jean Pierre Petit (1999): Economie internationale : la place des banques, Dunod, Paris.

**2. التقارير والجرائد:**

1-Cornell university, INSEAD, WIPO (2019): Global innovation index creating healthy lives, 12 th edition.

2-la république Algérienne (1963) : journal officiel , la loi n 63-277 du 26 juillet 63 portant code des investissements .

3-OECD (1996): Industrial competitiveness , France, p.237.

4-The heritage foundation (2019): index of economic freedom, Washington.

5-Transparency international (2019): corruption perceptions index 2018, Germany.

6-Unctad (1995): Trade and development rapport , Geneva.

7-World bank group (2019): doing business training for reform, Washington, U.S.A., 16<sup>th</sup> edition.

8-World economic forum (2005): The global competitiveness rapport , Geneva, Switzerland.

9-World Economic Forum (2018) : the global competitiveness report, Geneva, Switzwrland.

**3. مواقع الانترنت:**

1-<http://www.databank.banquemonddiale.org>

2-[http:// www.imd.org](http://www.imd.org).

3-<http://www.transparency.org>

4-<https://www.globalinnovationindex.org>

5-<https://www.heritage.org>

6-<https://www.weforum.org>